دفاع عن

الحديث النبوي

الدكتور
أحمد عمر هاشم
رئيس جامعة الأزهر

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية . عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾

[الحشر : ٧]

قال رسول الله ﷺ :

« أَلا إِنِّى أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ » [رواه أبو داود]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعـــــد ...

فأقدم فى هذه الصفحات دفاعاً عن الحديث النبوى، إحقاقا للحق، وانتصاراً لسنة سيد الخلق، عليه أفضل الصلاة وأتم السلام، داعياً الله تعالى أن ينفع بها كل قارىء، وأن يسترشد بها كل مسلم، وأن يقتنع بها بعض الذين واجههم ضباب الشك أو الفهم السقيم.

وأن يمضى المخلصون معنا على درب هذا الدفاع عن المصدر الثانى للتشريع الإسلامى، وهى السنة النبوية التى قيض الله تعالى لها فى كل عصر ومصر رجالاً أمناء ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين وبالله التوفيق.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المؤلـــف

أ.د /أحمد عمر هاشم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــم

بقلم الأستاذ الدكتور / **محمد الطيب النجار**

منهج الدفاع عن الحديث النبوى منهج قديم تمتد جذوره إلى حياة الرسول ﷺ وأصحابه الأخيار الذين جلسوا إليه وتلقوا عنه واقتدوا به فى سلوكه وأفعاله. ذلك بأنهم كانوا أحرص الناس على ترسم آثاره والاهتداء بنوره. وهذا الحرص الشديد على الاقتداء بالرسول فى جميع أحواله وأتباع الطريق الذى رسمه والتمسك بالمبادىء التى نادى بها والآداب التى دعا إليها. ذلكم هو فى حقيقته المنهاج الراشد والطريق القاصد للحفاظ على السنة النبوية والدفاع المجيد عنها.

● والسنة النبوية هى الأصل الثانى من أصول التشريع الإسلامى، وجميع ما فيها من أحكام ومبادىء وآداب متخذ من الوحى الذى أوحاه الله إلى نبيه ﷺ. وقد بين الله ذلك بقوله عن رسوله: ﴿ **وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحَى** ﴾ وبين الرسول ذلك فيما يرويه الترمذى وابن ماجه وأبو داود عن المقدام ابن معدى كرب أنه قال: قال رسول الله ﷺ: « أَلا إِنِّى أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ ».

● والسنة قد تكون بياناً وتوضيحاً لما ورد فى بعض الآيات القرآنية التى جاءت مجملة والتى يمكن أن تذهب النفس فيها كل مذهب. فبينما يقرأ القارىء قوله تعالى: ﴿ **حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى** ﴾ وقوله: ﴿ **وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ** ﴾ يتساءل عن عدد الصلوات وعن كيفية إقامتها وعن أوقاتها وعن عدد الركعات فيها فيجد من السنة النبوية ما يرشده إلى أنها خمس صلوات فى اليوم والليلة وإلى أن الصبح ركعتان والظهر أربع ركعات، والعصر أربع

ركعات، والمغرب ثلاث، والعشاء أربع . ويجد من فعل الرسول ﷺ في قيامه وركوعه وسجوده ما ينير أمامه السبيل ويضع يده على الغرض المقصود .

ومثل ذلك يقال عن الزكاة والصيام والحج وفي الأنواع المختلفة من العبادات والمعاملات حيث فصلت السنة أحكامها وزادتها بياناً ووضوحاً .

● وهكذا تكون منزلة السنة النبوية في الدين، فهي توضح نصوص القرآن وتبين مراميه، وتكشف ما خفي أو أشكل من معانيه، ثم هي مع ذلك الأساس الأول في التفصيلات الجزئية التي لم يتعرض لها الكتاب الكريم، وقد أوحى الله بها إلى رسوله ليرشده إلى المنهج السوي والطريق الذي لا عوج فيه حتى يؤدي رسالته كاملة في إسعاد البشر وإخراجهم من الظلمات إلى النور .

● وكان من عناية الله بالأمة الإسلامية وبالسنة النبوية أن مد الله في أعمار عدد من أجلاء الصحابة فكانوا المرجع الذي يلجأ إليه من أراد التثبت والاستزادة، ولهذا كثرت الرحلات في سبيل العلم فكان يرحل الصحابة والتابعون من بلد إلى بلد ومن مصر إلى مصر ليسمعوا الأحاديث الثابتة من الرواة الثقات، فلقد روي عن عطاء بن أبي رباح أن أبا أيوب الأنصاري رحل إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه منه غيره، فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد، وهو أمير مصر - خرج إليه عقبة بن عامر فعانقه ثم قال له : ما جاء بك يا أبا أيوب؟ قال : حديث سمعته من رسول الله ﷺ في ستر المؤمن، قال : نعم. سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من ستر مؤمنا في الدنيا على خزية ستره الله يوم القيامة » . ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعاً من مصر إلى المدينة .

● ويقول سعيد بن المسيب رضي الله عنه « أني كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد » .

● وهكذا كانوا يستوثقون من الأحاديث النبوية بالرجوع إلى المنابع الأصيلة والتنقيب عن مصادرها المختلفة مهما بذلوا من التضحيات وكابدوا من

المتاعب.. وكانوا ينقدون الرواة ويدرسون حياتهم وتاريخهم فإذا عرفوا عن شخص عيبا خلقيا أو خلقيا يحول بينه وبين الإحسان فى الرواية جرحوه واعتبروه فى القائمة المهملة التى لا يوثق برواتها ولا يؤخذ عنهم، وكان يدفعهم إلى ذلك إخلاصهم لله ولرسوله.

● وقد وضعوا قواعد دقيقة يميزون بها الحديث الصحيح من غيره. واشترطوا فى الحديث الصحيح أن يصح سنده وأن يتوفر فى رواته جميعاً الضبط والعدالة. كما وضعوا أسسا يميزون بها الأحاديث الموضوعة وهذه العلامات التى يتميز بها الحديث الموضوع توجد أحيانا فى سند الحديث وأحياناً فى متنه.. فمن علامات الوضع فى السند أن يكون الراوى كذابا معروفاً بالكذب وليس هناك راوٍ غيره من الثقات. أو أن يعترف الواضع بالوضع أو أن يروى الراوى عن شيخ لم تثبت لقياه به أو ولد بعد وفاته.

● ومن علامات الوضع فى المتن ركاكة اللفظ أو عدم استقامة المعنى. أو مخالفته لصريح القرآن.

● إلى غير ذلك من تلك القواعد الدقيقة التى كانوا يميزون بها الأحاديث ليعرفوا الصحيح من غيره وليخرجوا ما دخل إلى السنة من روايات زائفة أملاها الهوى والغرض والحقد على الإسلام والمسلمين.

وقد نشأت بسبب ذلك مدارس للحديث فى الأمصار الإسلامية المختلفة أساتذتها الصحابة وتلاميذها التابعون ثم أتباع التابعين وهكذا، فكان الأستاذ من الصحابة يجلس فى المسجد وحوله حلقة من تلاميذه يسمعون منه ويروون عنه.. فكان فى المدينة من الصحابة أبو هريرة وعبد الله بن عمر، وكان فى مكة عبد الله بن عباس وكان فى الكوفة عبد الله بن مسعود وكان فى البصرة أنس بن مالك. وكان فى الشام معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت. وكان فى مصر عبد الله ابن عمرو بن العاص، وكثير غيرهم، وهكذا انتشر الصحابة فى الأمصار الإسلامية نجوما هادية يتجمع الناس إليها ثم يسيرون فى ضوئها. وكان هؤلاء

الصحابة ينتقلون فى الأمصار الإسلامية ويرحل بعضهم لبعض إذا شكوا فى حديث أو أرادوا الاطمئنان إلى رواية.

وبهذه الدقة البالغة والعناية الكاملة وعلى هذا المنهج القويم كان حديث الرسول ﷺ ينتقل بين الرواة الثقات والحفاظ الحاذقين حتى سجله العلماء السالفون فى كتبهم الخالدة بعد أن غربلوه ونخلوه ونقدوه نقد الصيرفى الحاذق ووقفوا على علله وأمراضه وقفة الطبيب البارع ثم خرجوا على المجتمع الإسلامى بما يثبت لديهم من الأحاديث الصحاح وهى تلك الكنوز القيمة التى يتوارثها المسلمون جيلا بعد جيل والتى أستقر بها أمر السنة النبوية ورسخت جذورها وأينعت ثمارها تتحدى كيد الأعداء وتهزأ بالأعاصير والأنواء.

ذلكم قبس يسير مما سيراه القارىء حينما يطالع هذا السفر القيم الذى بعثه العالم الجليل الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم وسماه «دفاع عن الحديث النبوى» وأنه لمن الحق أن نقول إنه منهج راشد وطريق قاصد وثمرة طيبة مباركة. ولقد شاء الله أن يخرج هذا الكتاب فى الوقت الذى كثر الهجوم فيه على السنة النبوية من أعداء الحق وخصوم الإسلام الذين يريدون أن يطفئوا نور الله ويشككوا فى دينه الحنيف، وها هو ذا الباحث الفاضل يواجه المستشرقين الذين خدعوا بالسراب وتعلقوا بالأوهام فيفند مزاعمهم وأباطيلهم بالحجج القوية التى لا ريب فيها ويعقد لذلك فصلاً خاصاً تحت عنوان «**السنة فى مواجهة المستشرقين**»، وقد تعقبهم الباحث فيما يأفكون ويزعمون وكشف النقاب عن مفترياتهم وأبطلها جميعاً بالمنطق السليم والبرهان القويم.

● ويمضى الباحث بعد ذلك مدافعا عن حجية السنة وموضحاً الأسس القوية التى اشترطها العلماء فى رواة الحديث حتى تقوم حجتهم وتقبل روايتهم، وفى خلال ذلك يتعرض الباحث للوضع فى الحديث ومقاومة العلماء له وكيف وقف الجمهور الأعظم من المسلمين موقفاً حازماً كريماً أملاه عليهم حبهم للرسول ﷺ وغيرتهم على الدين من الأحاديث إلا ما قامت الأدلة والشواهد على صحته وقوته ولم يعتمدوا من الرواة إلا من عرفوا بالصدق والأمانة والضبط والعدالة.

وأخيراً يقف الباحث شاهرا سيف الحق أمام تلكم الجماعات الضالة التى أطلت برءوسها فى هذا العصر وأثارت شبهات زائفة ومطاعن كاذبة حول السنة النبوية كإنكارهم للأحاديث القدسية وإنكارهم للشفاعة وإنكارهم للإيمان بالغيب إلى غير ذلك. ثم يرد على تلك الشبهات والمطاعن بما يثبت القلوب القلقة ويهدى النفوس الحائرة ويزيد المؤمنين إيماناً ويقيناً.

وبعد فهذا كتاب عظيم الفائدة عميم العائدة وقد قام بكتابته عالم جليل له فى خدمة السنة أثر بارز وباع طويل. ونسأل الله أن يزيده توفيقا وسداداً، ويبارك جهوده فى خدمة العلم والدين.

هذا، ومن الله العون وبه التوفيق ...

أ.د. محمد الطيب النجار

المشرف العام على

مركز السيرة والسنة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن للسنة النبوية مكانتها فى الإسلام، فهى المصدر الثاني للتشريع الإسلامى، وتتضح مكانتها وحجيّتها، ومنزلتها فى الدين بما أوجبه رب العزة سبحانه من طاعة صاحبها عليه أفضل الصلاة وأتم السلام، فقد قرن الأمر بطاعة الرسول ﷺ بالأمر بطاعته سبحانه حيث قال: ﴿ **قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ** ﴾ [آل عمران: ٣٢] وقال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً** ﴾ [النساء: ٥٩]

ففى الآية الأولى جاء الأمر بطاعة الله مقرونا بالأمر بطاعة الرسول ﷺ بالعطف بالواو، حيث يفيد ذلك مطلق الاشتراك والجمع بينهما.

وفى الآية الثانية: عطف بالواو مع إعادة العامل وهو الفعل: ﴿ **وَأَطِيعُوا..** ﴾ حيث يفيد ذلك تأكيد عموم الطاعة فى كل ما يصدر عن رسول الله ﷺ كما أمر الله تعالى بطاعة رسوله ﷺ على الأنفراد فى قوله: ﴿ **فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾ [النساء: ٦٥]، وقال سبحانه: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾ [الحشر: ٧].

وكما أوجب الله تعالى طاعة رسوله ﷺ، فإنه سبحانه بين أن رسوله ﷺ هو المبين للقرآن الكريم: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: الآية ٤٤].

والرسول ﷺ حين يبين للناس ما نزل إليهم لا يصدر في بيانه من تلقاء نفسه، وإنما يتبع ما يوحى إليه، ﴿ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾ [الأنعام: ٥٠]، ولهذا جعل الله تعالى طاعة رسوله طاعة له، وأوجب على المسلمين اتباع بيانه فيما يأمر وينهى.

قال تعالى: ﴿ مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [سورة النساء: ٨٠].

وأن ما حرم رسول الله ﷺ كما حرم الله تعالى، كما جاء في الحديث الصحيح: روى المقدام بن معدى كرب قال:

« حرم النبى ﷺ يوم خيبر أشياء منها الحمار الأهلى وغيره »، فقال رسول الله ﷺ:

« يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته يحدث بحديثى فيقول: بينى وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالا استحللناه، وما وجدنا فيه حراما حرمناه وأن ما حرم رسول الله كما حرم الله »[1].

لذا كان للسنة النبوية أهميتها، وكان للقائمين على روايتها وتدوينها والدفاع عنها منزلتهم عند الله.

ولقد دعا الرسول ﷺ بالنضرة لمن بلغ عنه شيئاً، عن أبى مسعود رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « نضر الله امرءا سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع »[2].

وفى فضل الذين يروون الأحاديث ويعلمونها الناس روى عن ابن عباس –

---

(١) رواه الترمذى

(٢) رواه أبو داود والترمذى وابن حبان.

رضى الله عنهما – قال: قال النبى ﷺ: «اللهم أرحم خلفائى، قلنا: يا رسول الله ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدى يروون أحاديثى ويعلمونها الناس» [١].

ويسعدنى ويشرفنى أن أكون أحد المجندين والخادمين لسنة رسولنا صلوات الله وسلامه عليه، وأى شرف أعلى وأغلى من هذا الشرف، فللسنة النبوية مكانتها فى الإسلام التى لا تخفى على أحد من المسلمين، ولها أهميتها فى الدين، بحيث لا يمكن الوقوف على تفاصيل العقيدة والتشريع والسلوك إلا عن طريقها بعد القرآن الكريم، ومن أجل هذا: تعرضت لسهام أعداء الإسلام من المبشرين والمستشرقين، وهذا الكتاب:

مواجهة لخصوم السنة، الذين يحاولون النيل منها، والكيد لها والمكر برجالها: ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾.

وقد حاولت أن أقدم فى هذا الكتاب صورة لجهود العلماء فى حفظ السنة، ومواجهة للمستشرقين الذين أثاروا حولها بعض الشبه، كما دافعت عن حجيتها، وأبرزت مقاومة الأئمة والعلماء لحركة الوضع والوضاعين، ثم تكلمت عن السبب فى عدم الاحتجاج بها فى النحو والصرف، وأنه ليس لقصور فى روايتها وإنما لقصور لدى النحاة واللغويين، كما قمت بالرد على الشبهات الحديثة، والله أسأل أن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم، وأن يجزينا عنه خير الجزاء: فى الدنيا والآخرة، وأن يوفق كل الباحثين والمخلصين وأهل الغيرة على الكتاب والسنة، وأن يغفر لنا ولوالدينا، إنه سبحانه سميع قريب مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين [٢].

أ.د.أحمد عمر هاشم

---

(١) رواه الطبرانى فى الأوسط.

(٢) ألحقنا بهذه الطبعة الجديدة الردود التى رددنا بها على منكر الشفاعة والسنة وغير ذلك من الأمور.

فصـــول الكتـاب

الفصل الأول

جهود العلماء فى حفظ السنة

« العناية بحفظ السنة ونشرها »

لقد أدرك سلفنا قيمة السنة وأهميتها، فأولوها عناية فائقة، بحفظها، ونشرها، وتبليغها.

وفى أعناقنا - نحن - اليوم أمانة ضخمة تمليها علينا عقيدتنا وواجبنا تجاه خدمة السنة الشريفة حفظا لها وتبليغا وعملا بها وتطبيقاً.

وإذا نظرنا إلى جهاد رسولنا صلوات الله وسلامه عليه فى سبيل الله، ومن أجل هذا الدين وتبليغه، وتوضيحه ونشره.. ونظرنا إلى جهود الصحابة والتابعين، وأتباع التابعين والأئمة المجاهدين المخلصين.. ورجال السنة الذين جاهدوا وكابدوا، وعانوا فى سبيل تدوينها وحفظها، وشرحها وخدمتها حتى وصلت إلينا جيلا بعد جيل، تتألق بالهدى الإلهى، وتشع بنور النبوة، وتنقل إلينا كل قول وفعل للرسول ﷺ.

إذا نظرنا إلى كل هذا: أحسسنا بعظم المسئولية وضخامة التبعة، وأحسسنا بواجبنا الذى لا يعادل - لو قمنا به على أكمل وجه - معشار ما قاموا به.

ففى عهودنا: تنوعت وسائل الكتابة، والطباعة والإعلام وبين أيدينا أمهات الكتب والدواوين المستوعبة، والجوامع والمسانيد، التى لم تكن متوفرة قبل ذلك.

ومن أجل هذا: فإن واجبنا تجاه السنة الشريفة يلزمنا بأن نقوم بدراستها، والذود عن حماها.. ورد كل ما يثار من أباطيل الأعداء وشبههم، ومن محاولاتهم اليائسة فى الوضع والدس والاختلاق.

ولقد لعبت أيدى أعداء السنة أدواراً كبيرة، حدت بجهابذة الحديث إلى تنقيته من كل دخيل، ورد كل افتراء، وكان علينا اليوم أن نتعرف على همم سلفنا، والعوامل التى دفعتهم لحفظ السنة الشريفة ونشرها، حتى نترسم

خطاهم.. ونتعرف على أول الطريق، لتكون مسيرة الخلف موصولة بالسلف.

وأن أول الطريق: يبدأ مع بداية هذه الرسالة الخاتمة.. فقد قام الرسول الكريم بأداء الرسالة خير قيام، وأدى الأمانة الإلهية على أكمل وجه، وتحمل فى سبيلها ما تحمل.

ولقد صبر صلوات الله وسلامه عليه، واستعذب الأذى حتى أرسى دعائم الدعوة، وأقام دين الله تعالى.

وهناك عوامل كثيرة تضافرت فى دفع المسلمين وحفزهم لخدمة الحديث، وهذه العوامل جعلتهم يقبلون إقبالاً شديداً على السنة الشريفة ودراستها.

وعلى رأس هذه العوامل: «القدوة الحسنة».

وقد تمثلت هذه القدوة: في رسول الله صلوات الله وسلامه عليه، استجابة لقول الله تعالى: ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً** ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وهذا القدوة: لا تتأتى إلا بمعرفة أقوال الرسول ﷺ، وأفعاله وتقريراته، وصفاته، ويتبع المعرفة:

العلم بالسنة، وحفظها وفهمها.

ويتبع العلم: العمل بما يعلمون.

ولقد وجد المسلمون فى القرآن والسنة حثاً على العلم والعمل، والسعى والبحث، والسفر والرحلة من أجل تحصيل العلم وتبليغه، ونشر السنة وحفظها، وتبليغها للناس.

قال الله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ** ﴾
[التوبة: ١٢٢]

* وكان المسلمون حينئذ يتمتعون باستعداد فطرى قوى وذوق عربى أصيل، وذاكرة واعية أمينة، حركت هممهم إلى تلقف السنة بشوق ونهم، وحب وإخلاص.

وكان لهذه العوامل وغيرها أثرها.. فالتفوا حول رسولهم صلوات الله وسلامه عليه، ونهلوا من معين سنته المطهرة، التى وجدوا فيها مادة خصبة: لدينهم ودنياهم وأخراهم، تكفل لهم سعادة الدارين، لأن أحكامها الكريمة، وآدابها الفاضلة تتصل بالعقيدة والشريعة والأخلاق.

بل إنها تتصل بجميع آدابهم وأحوالهم ومعاملاتهم، ليكونوا على نور وهدى.

والمتتبع لمجالس السنة المطهرة فى رحاب الرسول صلوات الله وسلامه عليه، يجدها: كانت تشع بالنور والهدى.

وقد حرص الرسول ﷺ على تبليغ المسلمين سنته الشريفة، وحبب إلى أصحابه - رضوان الله عليهم - حفظ الحديث وتبليغه.

ووضع منهج التلقى والتحديث، وأرسى بينهم قاعدة التثبت العلمى التى ساروا عليها، واتخذوها منهجاً فى الرواية بعد ذلك.

وسار الصحابة فى حرصهم على حضور مجالس الرسول ﷺ إلى جانب ما يقومون به من أمور المعاش.

وإذا تعذر على بعضهم الحضور، يتناوب مع غيره، كما كان يفعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه، قال:

«كنت أنا وجار لى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد، وهى من عوالى المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يوماً، وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحى وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك».

ولم يكن يتسنى للجميع سماع الحديث من الرسول ﷺ، لما كانوا يقومون به من أعمال، فكانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من أقرانهم، وكانوا يشددون على من يسمعون منه.

كما كانت القبائل البعيدة تبعث إلى النبى ﷺ من يتعلم أحكام الدين منه، ثم يعود إليهم، ليرشدهم ويعلمهم.

وهكذا: عاش الصحابة - رضوان الله عليهم - مع رسولهم صلوات الله وسلامه عليه يشاهدون تصرفاته: فى عباداته ومعاملاته، وإذا عن لهم أمر من الأمور، يحتاجون إلى بيانه، رجعوا إليه يسألونه، فيجيبهم ويفتيهم.

كما كان الرسول صلوات الله وسلامه عليه، يعلم النساء أمور الدين ويخصص وقتا يجلس لهن فيه، وكانت أمهات المؤمنين على درجة عالية من العلم، لذا وجد النساء عندهن الإجابة على أمورهن وأحوالهن، التى يمنعهن الحياء من التصريح بها أمام الرسول ﷺ، كالأمور الخاصة بهن.

وإلى جانب هذه العوامل السابقة: كانت هناك طرق كثيرة ساعدت على انتشار السنة، قوى نشاطها: اجتهاد الرسول ﷺ فى التبليغ، وأثر أمهات المؤمنين الذى لا ينكر.

* ومن هذه العوامل أيضاً: بعوثه صلوات الله وسلامه عليه إلى القبائل، لتعليمهم وإرشادهم.. وكتبه إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام.

كما كان لغزوة الفتح أثر كبير فى نشر كثير من السنن حيث قام النبى ﷺ خطيباً بين ألوف المسلمين وغيرهم. معلنا العفو العام عن أعدائه، مبينا كثيرا من الأحكام التى تناقلها الناس، وحملوا توجيهه وإرشاده إلى أهليهم.

وبعد أن استتب الأمر يمم النبى ﷺ وجهه شطر المسجد الحرام، حاجا، ومعه ألوف من المسلمين وألقى فيهم خطبته الجامعة، التى تعتبر - بحق - أعظم منهاج ختامى للدعوة الإسلامية.

فقد تضمنت كثيراً من الأحكام والسنن، وبين فيها رسول الله ﷺ مناسك الحج، ووضع من آثار الجاهلية ما أبطله الإسلام، فكانت هذه الخطبة العظيمة، من أعظم عوامل انتشار السنة بين كثير من القبائل والعشائر.

ومن المعلوم: أن الصحابة - رضوان الله عليهم - لم يكونوا فى مستوى واحد من العلم، بل كانت تتفاوت درجاتهم العلمية ما بين مكثر ومقل، ومتوسط، تبعاً لظروف كل واحد منهم.

وكان من بينهم البدوى والحضرى، والمنقطع للعبادة والمشتغل بأمر المعاش، وكان أكثرهم علما أسبقهم إسلاما، كالخلفاء الأربعة، وعبد الله بن مسعود.. أو أكثرهم ملازمة للرسول صلوات الله وسلامه عليه: كأبى هريرة، أو أكثرهم كتابة: كعبد الله بن عمرو بن العاص.

وكان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم يدعون ربهم سبحانه أن يرزقهم علما لا ينسى.. فكانوا لا يقتصرون على همتهم وقوتهم، وذاكرتهم، ولكنهم كانوا يجمعون إلى جانب العلم العمل ويكثرون من الدعاء، حرصا منهم على حفظ السنة الشريفة، والوقوف على دقائق الدين وعلومه وأحكامه.

* وأكثر الصحابة حديثا وحفظاً: (أبو هريرة) رضى الله عنه.. وفى «المستدرك» عن زيد بن ثابت قال: «كنت أنا وأبو هريرة وآخر عند النبى ﷺ، فقال: أدعوا، فدعوت أنا وصاحبى، وأمَّن النبى ﷺ. ثم دعا أبو هريرة فقال: اللهم إنى أسالك مثل ما سألك صاحباى، وأسألك علما لا ينسى، فأمَّن النبى ﷺ.

فقلنا: ونحن يا رسول الله كذلك.

فقال: سبقكما الغلام الدوسى».

ويتضح من كل ذلك: أن السمات العامة للمسلمين آنئذ تبرز لنا الدوافع القوية التى حفزتهم لتلقى السنَّة الشريفة، حتى أودعوها حوافظهم القوية، وصدورهم الأمينة، مما جعل السنَّة محفوظة جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم.

* وواجبنا اليوم: أن نحرص على سنة رسول الله ﷺ، وننفى عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين وأن نصونها من سهام أعداء هذا الدين، الذين يتربصون به الدوائر، أولئك الأعداء، الذين أدركوا أن سر عظمة هذه الأمة - سلفاً وخلفاً - قد تمثل فى الكتاب والسنَّة فهاجموا هذين الأصلين، وحاول أعداء الإسلام اقتحام القرآن الكريم وتحريفه، ولكنهم باءوا بالفشل الذريع فقد تكفل الله بحفظه، ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [الحجر: ٩].

كما حاولوا الدس فى كتب التفسير والحديث. وقامت جمعياتهم السرية، وغزوهم الفكرى، مستخدمين أبواق الاستشراق الملحد، محاولين رفع معاول الهدم، ومشهرين الأقلام المسمومة، للطعن فى علوم الدين، وعلى رأسها، السنَّة الشريفة، ولكنهم باءوا كذلك بالفشل الذريع، فقد نهض الأئمة الأعلام، ودونوا هذا العلم الشريف، وقعدوا له القواعد الأصلية التى تكشف الدخيل والمدسوس، وصانوا السنَّة من التحريف والتزييف.

ومازال الجهاد فى سبيل أعظم تراث فى هذه الدنيا موصولاً بهمم العلماء والباحثين، والكتاب والمفكرين من أبناء الإسلام وعلمائه، ورجال السنَّة فى كل جيل وفى كل عصر، وفى كل مكان.

وبحمد الله: قامت النهضات العلمية فى البلاد الإسلامية فى المعاهد والمدارس والجامعات مما يبشر بنجاح ونصر قريب، ونهضة كبرى فى الصناعة الحديثية، ودراسة أصول الحديث النبوى، وتحقيق مخطوطاته. نسأل الله تعالى: أن يكلل هذه الجهود بالتوفيق والنجاح وأن تتجاوب مع أصداء هذه النهضة جميع البلاد الإسلامية حفظاً للسنَّة وحراسة للتراث، وتبليغاً للدعوة.

ولنلق الآن بعض الضوء على خطوات النقد ومراحله لدى المحدثين لنتعرف على عنايتهم الفائقة فى تتبع قواعد الضبط والتحرى، حفاظاً على السنَّة الشريفة.

❊ ❊ ❊

النقد عن المحدثين

لقد تمخضت بحوث المحدثين وجهودهم فى تدوين السنة النبوية الشريفة إلى علوم دقيقة، كانت بحق قمة ما وصل إليه الفكر البشرى فى نقد الرجال، وَوَصْفهم الصحيح، وهى: أصح ما عرف فى التاريخ كله من القواعد العلمية السليمة للرواية.

وهى: قواعد ليس بعدها مجال للتثبت والتأكد والحيطة.

وهذه العلوم هى: ما تسمى بعلم أصول الحديث، أو: علم الحديث دراية، ذلك: أن علم الحديث ينقسم إلى قسمين:

* علم الحديث رواية: وهو: علم يعرف به ما أضيف إلى الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

* وعلم الحديث دراية: وهو: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن، أو كما عرفه الحافظ ابن حجر: «معرفة القواعد المعرفة بحال الراوى والمروى».

وعلم أصول الحديث: نشأ مع نشأة الحديث، إذ كانوا يطلبون من الراوى التثبت، وينقدون المرويات.

وقد ازداد الحرص على هذا، منذ وقوع الفتن، فكانوا يقولون: «سموا لنا رجالكم». كما زاد الطلب أيضاً عندما قام ابن شهاب الزهرى بجمع الحديث من حامليه فى الدفاتر والصحف.

ثم بعد ذلك: كتب الامام الشافعى بعض المسائل فى كتابيه: «الرسالة» و«الأم».

وكان أول من ألف فى بعض بحوث هذا العلم، هو: الامام على بن المدينى، كما تكلم فى مسائله: البخارى ومسلم والترمذى، وقام الترمذى، فأشاع مسائل هذا العلم، وجمع بعضها فى خاتمة جامعه. فتدوين علوم الحديث

إذا ابتدأ فى أبواب، وفى بعض أنواع منه، إلا أن المؤلفات فى بادىء الأمر كانت غير جامعة لكل أنواعه فى كتب خاصة، ولا مستقلة قائمة بذاتها، وإنما تعرضوا لبحث هذه العلوم أثناء تأليفهم، وجمعهم للروايات. فمنهم من جعلها مقدمة لمؤلفه كما فعل الامام مسلم ومنهم من جعلها خاتمة تبين مراده من المصطلحات، كما صنع: الترمذى فى آخر جامعه، وعنى الإمام البخارى فألف كتبه فى التواريخ الثلاثة الكبير، والأوسط، والصغير.

كما ألف أيضاً فى تاريخ الرواة: الامام محمد بن سعد كتاب: «الطبقات الكبرى». وألف البعض فى الثقات: كأبى حاتم بن حبان. وخصص البعض مؤلفات فى الضعفاء والعلل ككتاب: «الضعفاء» للبخارى، وكتاب: «الضعفاء» للنسائى.

ورأى بعض العلماء أن هذه الكتب قد تضمنت اصطلاحات خاصة بأهل الحديث، وقواعد كثيرة لهم، يعرف بها المقبول والمردود، ففكروا فى تخليصها من هذه الكتب، وجمعها فى علم خاص، وتدوينها فى كتب مستقلة، وكان ذلك فى القرن الرابع الهجرى، حيث نضجت العلوم واستقر الاصطلاح.

فألف القاضى أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزى المتوفى سنة ٣٦٠ هجرية كتابه: «المحدث الفاصل بين الراوى والواعى» فجمع كثيراً من أنواع هذا العلم، وكان أول من وضع كتاباً مستقلا فى علوم الحديث، ولكنه لم يستوعب جميع بحوثه.

ثم صنف الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥ هـ كتابه: (معرفة علوم الحديث) ولكنه لم يهذب ولم يرتب.

ثم ألف الحافظ الخطيب أبو بكر البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ كتابه فى أصول الحديث، سماه «الجامع لآداب الشيخ والسامع»... ثم كثر التأليف بعد ذلك.

وتفرعت الدراسة فى هذا المجال الواسع من المعرفة إلى علوم كثيرة من أهمها: «علم الجرح والتعديل».

وقد أدى حرص العلماء على معرفة أحوال الرواة لتمييز الصحيح من غيره إلى نشأة «علم الجرح والتعديل»، أو علم «ميزان الرجال». وهو علم يبحث عن الرواة من حيث ما ورد فى شأنهم من تعديل يزينهم، أو تجريح يشينهم.

وتكلم فى هذا العلم كثيرون من عهد الصحابة المتأخرين من العلماء، فمن الصحابة: ابن عباس وعبادة بن الصامت.

ومن التابعين: سعيد بن المسيب والشعبى.

وأما ابتداء التصنيف ووضع الكتب فى الجرح والتعديل فقد كان بعد ذلك. وكان من أوائل الذين ألفوا فى هذا العلم: «الإمام يحيى بن معين» و«الإمام أحمد بن حنبل» و«الإمام محمد بن سعد» و«الإمام البخارى» و«الإمام مسلم» و«الإمام أبو داود» و«الإمام النسائى».

ثم كثر التأليف بعد ذلك. وممن كتب فى الثقات والضعفاء: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدى الجوزجانى المتوفى سنة تسع وخمسين ومائتين.

«والتعديل» هو وصف الراوى بما يقتضى قبول ما يرويه والعمل به، ويدل عليه قول الرسول ﷺ: «نعم الرجل عبد الله - يعنى ابن عمر - لو كان يصلى من الليل».

والجرح: هو وصف الراوى بما يقتضى عدم قبول روايته.

ولما كان الجرح ضرورياً فى الدين، وترتبط معرفة الرجال به، لكشف أحوال الكذابين، والوضاعين والفسقة كان جائزاً فى الإسلام، لما يترتب عليه من صيانة الشريعة الإسلامية من الدس والوضع، وتمييز العادل من الفاسق، والصادق من الكاذب، والضابط من غيره.

ويدل على جواز الجرح بل وعلى وجوبه: قول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾ [الحجرات: ٦].

ومن السنة: ما روى عن عائشة رضى الله عنها: (أن رجلا استأذن على النبى ﷺ، فقال: (ائذنوا له بئس أخو العشيرة) متفق عليه.

وما رواه البخارى، عن عائشة رضى الله عنه قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما أظن فلانا وفلانا يعرفان من ديننا شيئا» قال الليث بن سعد أحد رواة هذا الحديث: هذان الرجلان كانا من المنافقين.

ومما ذكره الإمام النووى في كتابه: «رياض الصالحين» من أسباب إباحة الغيبة، لغرض صحيح شرعى، لا يمكن الوصول إليه إلا بها:

تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم، وذلك من وجوه منها: جرح المجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين بل واجب للحاجة.

ومنها: المشاورة فى مصاهرة إنسان أو مشاركته أو إيداعه أو معاملته أو مجاورته أو غير ذلك. وعلى المشاور، ألا يخفى حاله، بل يذكر المساوىء التى فيه بنية النصيحة.

وصاغ المحدثون شروطاً وقواعد للنقد، وجعلوا كلا من الجرح والتعديل مراتب.

كما اشترطوا لمن يتصدى لنقد الرجال، وللجرح والتعديل أن يكون عدلا ضابطا، عالماً بأسباب الجرح والتعديل، حتى لا يترتب على حكمه خطأ أو تقصير، فيعدل من ليس أهلا للعدالة، أو يجرح من ليس مجرحا.

وأن يكون عالماً تقيا ورعا، مجرداً من التعصب والأهواء حتى لا يميل إلى جانب أحد من الناس، فيحكم له، أو يتحامل على آخر فيحكم عليه ويجرحه، فهو بمنزلة القاضى العادل الذى يتحرى الحقيقة، والصواب، ليحكم بما يرضى الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام. كما اشترطوا فيمن يتصدى للتجريح والتعديل: أن يكون ذا اطلاع واسع، وبحث عميق طويل، وخبرة قوية، وعلم

بطبائع النفوس البشرية، وغير ذلك من الأمور التى تساعده على الوصول إلى وجه الحق، فلا يدلى برأيه فى النقد دون بينة ودليل، أو بحث وتنقيب. بل عليه أن يتورع فيما يقول، وأن يتقى الله فيما يتصدى له من حكم، حذرا من انتهاك الأعراض، وتجريح الناس والقدح فيهم.

ويقول الحافظ ابن حجر: حق على المحدث أن يتورع فيما يرويه، وأن يسأل أهل المعرفة والورع، ليعينوه على إيضاح مروياته.. ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذى يزكى نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن.

* * *

الفصل الثانى

السنة فى مواجهة المستشرقين

للسنة النبوية الشريفة منزلتها فى الدين، ومكانتها الأثيرة فى نفوس المسلمين، فهى : المصدر الثانى للتشريع الإسلامى، بعد القرآن الكريم. وهى المبينة والمفصلة لكتاب الله، قال سبحانه ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل : ٤٤].

وقد اقترن الأمر بطاعة الرسول ﷺ بالأمر بطاعة الله تعالى، فى قوله سبحانه : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾ [آل عمران : ٣٢].

ومن مقتضيات الإيمان – إذا حدث تنازع فى أمر – أن يرد الناس الأمر إلى الله ورسوله، وإلى الكتاب والسنة قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ [النساء : ٥٩].

كما نص القرآن الكريم – صراحة – على وجوب طاعة الرسول ﷺ والتسليم لحكمه واتباعه، وهذه الطاعة فى حال حياته، بما كان يبين للناس ما نزل إليهم، وبما كان يوضح لهم من معالم الحق والخير، والحلال والحرام. ريفصل الأحكام، ويهدى الناس إلى الصراط المستقيم، وبعد وفاته كذلك، باتباع سننه وإحيائها، والسير على منوالها، لأنه صلى الله عليه وسلم انتقل إلى الرفيق الأعلى، بعد أن اطمأن تماما على أنه أرسى معالم الدين، وأدى الأمانة الإلهية، على منهاج الحق.

وجاء الأمر الإلهى صريحاً بأخذ كل ما أتي به، ودعا إليه، والانتهاء عن كل ما نهى عنه، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ [الحشرة : ٧].

وقد وصى الرسول ﷺ المسلمين أن يطيعوه وأن يتبعوا ما أتاهم به من الكتاب والسنة بعد وفاته، ففى هذا عصمة لهم من الذلل، ووقاية من الضلال قال ﷺ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتى»(١).

لهذا كله تلقى الصحابة رضوان الله عليهم السنة الشريفة، وبلغوها إلى من بعدهم جيلا فجيلا، حتى وصلت إلينا نقية بيضاء.

هذا: وأن لدينا يقينا مطلقاً بأن الله سبحانه وتعالى وعد بحفظ القرآن الكريم، وحفظه فعلاً، قال تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [الحجر: ٩].

وهذا اليقين يفئ علينا يقينا قريبا منه بأن الله سبحانه قد حفظ كذلك من سنة رسوله ﷺ وأحاديثه كل حقيقى وصادق، ليكون بيانا لكتابه الذى تكفل بحفظه، قال تعالى: ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** ﴾ [القيامة: ١٧ - ١٩].

من أجل هذا نرى أن السنة الشريفة قد قيض لها من أسباب التوثيق ما لم يحدث له نظير أبدا فى تاريخ البشر، مثل: علوم الحديث، والجرح والتعديل، وجهاد الأئمة والحفاظ فى سبيل استخلاص الأحاديث الصحيحة.

وعلى هدى الكتاب والسنة: قامت - على أيدى سلفنا - نهضة علمية شاملة، تجاوبت أصداؤها فى مشارق العالم ومغاربه وساعد على نماء النهضة، وازدهارها ما قام به العلماء من توسع فى الرحلات العلمية، والاجتهاد فيها، وتفتقت عبقريات فذة فى كثير من العلوم والمعارف، كانت قائمة على أساس الدين.

وبرغم كل ذلك: فقد تعرضت السنة النبوية الشريفة، لسهام أعداء الدين - بغياً منهم وعدوانا - فحاولوا قديما الدس والتحريف، والكذب والوضع، بدافع

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرك.

التعصب السياسى، أو التعصب العنصرى أو ما أحدثه الزنادقة والجهال من القصاص أو ما كان نتيجة الخلافات الكلامية، أو الجهل بالدين مع الرغبة فى الخير، إلى غير ذلك من الأسباب التى يرجع معظمها إلى مكر أعداء الإسلام به، ومحاولتهم أن يلقوا فى محيط الحديث النبوى بالأكاذيب والترهات.

وقد قيض الله سبحانه وتعالى لسنة نبيه صلوات الله وسلامه عليه رجالاً أمناء، صدقوا فى إخلاصهم لله ولرسوله، ونصبوا أنفسهم للذب عن السنة الشريفة، فأفنوا أعمارهم فى التمييز بين الصحيح والباطل، صيانة للسنة النبوية وحفاظا على الإسلام من الدس والتحريف.

وفى سبيل تنقيح السنة وتنقيتها من الوضع: بذل علماء الأمة - من الصحابة والتابعين ومن بعدهم - جهودا مخلصة فوضعوا قواعد الجرح والتعديل، وكان من ثمرة أعمالهم: علم مصطلح الحديث، وهو يشتمل على أدق المناهج العلمية، وأوثق الطرق للتحقيق التاريخى، وأقومها فى التمحيص والنقد والتزموا الإسناد، فلم تظفر أمة من الأمم بما ظفرت به هذه الأمة من الإسناد الصحيح المتصل وعلوه، ونقد الرواية والرواة.

لقد نقدوا الرواة، ودرسوا حياتهم وتاريخهم وأحوالهم: من صدق أو كذب، ووصلوا عن طريق هذه الدراسة إلى تمييز الصحيح من المكذوب.. وكانوا فى حكمهم على الرواة لا يخافون فى الحق لومه لائم، ولا تأخذهم عاطفة، حتى ولو كان الراوى أخا لواحد منهم، أو أبا له.. فهذا زيد بن أنيسة يقول: «لا تأخذوا عن أخى»[1] وهذا على بن المدينى: لا يروى عنه حرف فى تقوية أبيه، بل يروى عنه ضد ذلك[2]، ووضعوا القواعد لتقسيم الحديث، ونقدوا السند ونقدوا المتن، وبذلوا غاية الجهد فى التثبت من الأحاديث مهما كلفهم

---

(١) صحيح مسلم شرح النووى جـ ١ ص ٩٩.

(٢) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادى. مخطوط

ذلك، يقول سعيد بن المسيب: إنى لأسير الليالى، والأيام فى طلب الحديث الواحد.

وهكذا: كانت همم أئمة الحديث فى تمييز الصحيح من غيره وفى الدفاع عن السنة وحمايتها من أعدائها، وأعداء الإسلام قديما.

وأما حديثا: فقد تعرضت لما تعرضت له فى القديم، إذ شن أعداء الإسلام على السنة حملات مسمومة ومسعورة لا هوادة فيها، وقد تولى كبر هذه الحملات الظالمة المستشرقون ومن تبعهم.

* * *

ظاهـــرة الاستشـراق

لقد بدأت أولى مراحل الاستشراق عندما تبوأت الحضارة الإسلامية مكانتها المرموقة، بما لها من خصائص ومقومات، لا تضاهيها حضارة أخرى، فأعجب الغربيون بها، واغترفوا من مناهلها الصافية، بيد أنهم أحسوا أن هذه الثقافة الإسلامية، الأصيلة، وذلك التقدم الحضارى المزدهر يهدد كيانهم، فانبرى بعض الرهبان يدرسون هذه الثقافة، لحاجة فى أنفسهم، وأخذوا يثيرون الشبه المفتراة، ويؤلفون كتبا تطفح بالمثالب المزعومة، ورغم ذلك: فقد ظلت الحضارة الإسلامية مشرقة بفكرها الإسلامى النقى وثقافتها الأصلية، فعجزت حيل أعدائها، وكلت، وضلت مساعى أولئك المبطلين.

ومن ثم، حاولت الكنيسة ضرب هذه الثقافة، واقتلاعها من الجذور، فكانت الحملات الصليبية، بدافع العصبية، وتخليص مهد المسيح من أيدى المسلمين، مستغلين اسم الدين فى سبيل أطماعهم التوسعية وتقويض الحضارة الإسلامية، ولكن تلك الحملات باءت بالفشل، وانهزمت جيوشها.. ومن هنا: بدأت المرحلة الراهنة للاستشراق التى قامت بدافع الأسباب السابقة، وبدافع العدوان والكراهية للإسلام، الذى ينكر عقيدة التثليث والصلب والفداء، فراحوا يختلقون المآخذ، ويتصيدون التهم الملفقة فى تصنع واحتراف، فهم الخصوم المحترفون كما يسميهم المرحوم الأستاذ العقاد[١].

وأيضاً: فمن تلك الأسباب: أن القرآن الكريم كشف عوارهم، وفضح مكرهم، حين بين ما قام به اتباع التوراة والإنجيل من تحريف الكلم عن مواضعه، ولعل هذا هو السبب الأول لحقد المستشرقين على القرآن نفسه[٢].

وقد عنى المستشرقون بالتعرف على الإسلام ودراسة أصواه - بعد أن ألفت الجمعيات اليهودية والمسيحية - وكان منهم من تظاهر بالإشادة بالإسلام ليطمئن

---

(١) حقائق الإسلام وأباطيل خصومه للمرحوم الأستاذ العقاد.

(٢) الإسلام فى نظر المستشرقين للدكتور اللبان.

القارىء لأفكاره، ثم يدس جزئية فى ثنايا بحثه، تحمل السم الخطير للإسلام . . . وكان المستشرقون من اليهود قد أقبلوا على الإسلام لأسباب دينية، وهى محاولة إضعاف الإسلام، والتشكيك فى قيمه، وأخرى سياسية، هى : خدمة الصهيونية(١) .

ومن هؤلاء المستشرقين : المستشرق اليهودى المجرى « جولد تسيهر » . . .

وقد افترى هذا المستشرق كثيراً على الإسلام، فحاول التشكيك فى الكتب الستة مرة، وحاول التشكيك فى السنة بأسرها مرة أخرى .

يقول جولد تسيهر : « ومن السهل أن يفهم أن وجهات نظرهم – يعنى المسلمين – ليست كوجهات النظر عندنا، تلك التى لا تجد لها مجالاً كبيراً فى النظر فى تلك الأحاديث، التى اعتبرها النقد الإسلامى صحيحة غير مشكوك فيها، ووقف حيالها لا يحرك ساكنا، ولقد كان من نتائج هذه الأعمال النقدية الاعتراف بالكتب الستة أصولا، وكان ذلك فى القرن السابع الهجرى، فقد جمع فيها علماء من رجال القرن الثالث الهجرى أنواعا من الأحاديث، كانت مبعثرة، رأوها أحاديث صحيحة »(٢) .

الرد على هذه الفرية :

إن فى هذا الكلام تشكيكا فى قيمة الكتب الستة، وقد بنى ذلك على ادعائه ضعف موازين النقد عند المسلمين، وأن وجهة نظر نقادهم تختلف عن وجهة نظر النقاد الأجانب الذين لا يسلمون بصحة كثير من الأحاديث، ثم رتب بعد ذلك نتيجته الخبيثة وهى : أنه كان من نتائج هذه الأعمال النقدية الاعتراف بالكتب الستة . . . إلخ .

أما بالنسبة لاختلاف وجهة نظر النقاد الأجانب : فهذا أمر طبيعى .

---

(١) المبشرون والمستشرقون فى موقفهم من الإسلام د/محمد البهى .

(٢) العقيدة والشريعة فى الإسلام : جولد تسيهر ترجمة د/ محمد يوسف وزملائه .

أولاً :

لأن النقاد المسلمين يؤمنون بالله ورسوله، ويصدقون بكل ما جاء به الصادق الأمين صلوات الله وسلامه عليه، فسلموا – بعد التحقيق العلمى – بصحة كثير من أحاديث الغيبيات والعقائد، بخلاف الأجانب الذين لا يؤمنون برسالة الرسول ﷺ.

ثانياً :

إن النقد الإسلامى ، قام على قواعد دقيقة، وأصول ثابتة، لها قيمتها ووزنها العلمى، ولا تعرف الدنيا أدق من موازين النقد التى وضعها المسلمون لقبول الأحاديث أوْردّها، وقد شهد بذلك كثير من الأجانب، وما دام الأمر كذلك: فماذا يضيرنا من اختلاف وجهة نظرهم.

أما ما أورده هذا المستشرق من أمر الكتب الستة، وأن أحاديثها، كانت مبعثرة فضمها مؤلفوها فى القرن الثالث ورأوا أنها أحاديث صحيحة: فتلك شبهة واهية، لا أساس لها، لأنها تؤدى إلى إنكار الجهود المخلصة التى بذلها علماء الإسلام فى القرنين: الأول، والثانى من أجل حفظ السنة وحمايتها. فالسنة: ما كانت مبعثرة، وإنما كان معظمها عمليا يطبقه المسلمون ويهتدون به، ويحفظونه فى قلوبهم الواعية، وكتبهم الصادقة الأمينة... وهكذا: انتشرت السنة من عهد الصحابة والتابعين، وفى القرن الأول والقرون التالية، وظلت محفوظة فى القلوب وفى الصحف، حتى دونت فى الكتب المصنفة فى القرن الثانى الهجرى.

وواضح أن الكتب الستة: قد سبقها فى القرن الثانى كتب مصنفة ومسانيد دونت قبلها، فلما جاء أصحاب الكتب الستة بمناهجهم الدقيقة وشروطهم العميقة، وما التزموه فى مصنفاتهم من نقد السند والمتن والرجال الذين يروون عنهم، ويأخذون منهم... أفاء ذلك علينا يقينا جازما بأن هؤلاء الأئمة الثقات اختاروا هذه الأحاديث التى دونوها فى كتبهم من آلاف الأحاديث التى كانت موجودة عند الأئمة والحفاظ متوخين جمع الصحيح منها.

وفرية أخرى:

للمستشرق المجرى «جولد تسيهر» يقول فيها: «إن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الدينى والسياسى والاجتماعى للإسلام فى القرنين الأول، والثاني، وأنه ليس صحيحاً ما يقال: من أنه وثيقة الإسلام فى عهده الأول عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جهود الإسلام فى عصر النضوج»(١).

الرد على ذلك:

هذه الدعوى الزائفة تنهار أمام أدلة النقل من الكتاب والسنة وأمام المنطق العقلى السليم، فإن رسول الله ﷺ لم يلحق بالرفيق الأعلى إلا بعد كمال الدين، وتمام نعمة الإسلام، ومن أواخر ما نزل عليه: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا**﴾ [المائدة: ٣].

وقال ﷺ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنتى»(٢).

وقد تضافرت لحفظ السنة المقاييس الثابتة، والمناهج الدقيقة التى لم تتوفر لأى ثقافة أخرى، ولم تعرف الدنيا أدق من هذه الموازين العلمية التى وضعت لقبول الرواية أو ردها.

وعلى هذا الأساس: تلقى الخلف عن السلف سنة نبيهم عليه الصلاة والسلام، حتى وصلت إلينا صحيحة ثابتة.

وأما زعم هذا المستشرق أن أغلب الأحاديث من وضع المسلمين نتيجة للتطور: فهو كذب وافتراء، يدحضه ويرده ما ثبت بالواقع والتاريخ من الأحاديث الصحيحة الوافرة، التى نقلت عن النبى ﷺ، وحفظها الصحابة، وأخذها عنهم ثقات الرواة: طبقة بعد طبقة، وعصرا بعد عصر، حتى وصلت إلينا نقية سليمة، وتلقاها الأئمة على مر العصور بجهاد مشكور، فنفوا عنها كل كذب، وبالغوا فى

(١) دراسات إسلامية: جولد تسيهر.
(٢) رواه الحاكم فى المستدرك.

التثبت والحيطة، وسطروها على صفحات قلوبهم الواعية، وصدورهم الأمينة، ودونوها فى صحفهم وكتبهم الصحيحة التى التزموا فيها بنقد السند والمتن، مستجيبين لنبيهم عليه الصلاة والسلام الذى أمرهم بالصدق، وحذرهم من الكذب، ودعاهم إلى المحافظة على حديثه الشريف، وحذرهم من التهاون فيه.

افتراء آخر :

وهناك افتراء آخر، خلاصته: أن الاعتراف بصحة الحديث أمر شكلى، يقول جولد تسيهر: «قد شعر المسلمون فى القرن الثانى بأن الاعتراف بصحة الأحاديث يجب أن يرجع إلى الشكل فقط، وأنه يوجد بين الأحاديث الجيدة الإسناد كثير من الأحاديث الموضوعة، وساعدهم على هذا ما ورد من الحديث: «سيكثر الحديث عنى فمن حدثكم بحديث فطبقوه على كتاب الله فما وافقه فهو منى قلته أو لم أقله» هذا هو المبدأ الذى حدث بعد قليل عند انتشار الوضع» أهـ.

الرد على ذلك :

أنه لم ينقل عن أحد من المسلمين أن الاعتراف بصحة الحديث أمر شكلى، أو أن من بين الأحاديث الجيدة الإسناد الكثير من الأحاديث الموضوعة، وإنما كل ما نقل عنهم هو ما رآه البعض بالنسبة لأحاديث الآحاد من أنها تفيد الظن، وهذا مبالغة فى الحيطة والتثبت.

وأما ما ادعاه هذا المستشرق فى تدعيم دعواه من حديث: «سيكثر التحديث بعدى... إلخ» فقد نقد الأئمة هذا الحديث وبينوا أنه موضوع فكيف ينهض دليلا على القاعدة الخطيرة التى وضعها هذا المغرور؟ وقد قام المحدثون بمناهجهم وشروطهم التى ميزوا بها بين الصحيح وغيره، وبين الصالحين للرواية وغير الصالحين، كما ردوا بعض الأحاديث التى لم تنطبق على رواتها شروطهم، وردوا بعض أحاديث الصالحين، «ولم يكتفوا فى الرواة بالصلاح وحسن السيرة، حتى يجمعوا إلى ذلك الحفظ والضبط واليقظة التامة[1] أهـ.

---

(١) الحديث والمحدثون : د/ محمد أبو زهو.

وقال الإمام مالك: لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ من سواهم: لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعته ولا من كذاب يكذب في حديث الناس وإن كان لا يتهم على حديث رسول الله ﷺ، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحمل وما يحدث به»[1] فهم يشترطون فيمن يأخذون عنهم ألا يكون الواحد منهم سفيها به حمق وعدم اتزان، أو أن يكون عابدا ولكنه لا يزن الأمور بدقة، ولا صاحب بدعة يدعو إليها، هذا مع الضبط والفهم.

* * *

(١) مالك: حياته وعصره للشيخ: محمد أبو زهرة.

دعوى أن السنة منقولة عن الأمم الأخرى

ويطعن جولد تسيهر فى السنة من زاوية أخرى، فيزعم: أنها منقولة عن الأمم الأخرى، وقال: «هناك جمل أخذت من العهد القديم، والعهد الجديد، وأقوال الربانيين، أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة، وتعاليم من الفلسفة اليونانية وأقوال من حكم الفرس والهنود... كل ذلك أخذ مكانه فى الإسلام عن طريق الحديث»(١).

الرد على ذلك:

فى هذه الشبهة يورد المستشرق: أن الإسلام أخذ من اليهودية والنصرانية والفلسفات الأخرى، وكيف يتأتى هذا والمسافة الزمنية بعيدة جداً بين الإسلام وغيره من الأديان السابقة؟ والرسول أمى لم يتل كتابا من قبل، ولاخط بيمنه، قال الله تعالى: ﴿ **وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ * بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ الظَّالِمُونَ** ﴾ [العنكبوت: ٤٨ - ٤٩].

نعم: توجد أشياء من أخبار الرسل السابقين فى الكتاب وفى السنة، وهناك تشابه بين الإسلام وغيره فى بعض الأمور ولكن ليس معنى هذا: أن الإسلام أخذ من السابقين، أو قلد سواه، وإنما ذكرت أخبار الرسل لأنهم أخوة اتحدوا فى الهدف وهو: التبليغ عن الله الواحد، ويصدق بعضهم بعضاً.

والقارىء للقرآن والسنة يرى: الفرق شاسعاً بين ما جاء فيهما من التعاليم العامة الشاملة، والتشريعات والأحكام والآداب، وبين ما جاء فى تعاليم التوراة والإنجيل، وحكم الفرس والهنود.

أما اتفاق الكتب السماوية فى الأصل الأول وهو التوحيد أو فى مكارم

---

(١) العقيدة والشريعة فى الإسلام ص ٥١.

الأخلاق: لأن الدعوات السماوية جاءت كلها بالإسلام توحيداً خالصاً، وأخلاقا فاضلة، فلا ضير أن يتفق الإسلام مع غيره فى مثل ذلك، فطابعه العام -- بعد ذلك - أنه الدين العالمى بأصوله وتشريعاته - وبمصادره من الكتاب والسنة فهو غنى عن الأخذ من الأديان السابقة أو الفلسفات المختلفة.

وقد وجدت محاولات عديدة لتسلل الإسرائيليات وغيرها إلى الإسلام، ولكن العلماء المجاهدين الذين سهروا للدفاع عنه ورابطوا حول أصوله، حالوا دون هوى المغرضين وكيف يتصور أن الإسلام نقل عن غيره وهو الدين الشامل الكامل الذى اشتمل على ما لم يشتمل عليه ما سبقه؟!.

والناظر إلى صحف اليهود الآن: لا يرى فيها شيئاً عن الجنة والنار، ولا الدار الآخرة، فكيف يأخذ منها؟.

وواضح من كل ما سبق، ومن جهود المسلمين سلفاً وخلفاً: أن السنة النبوية حفظت من كل دخيل وموضوع، وكيف لا: وهى المبينة للقرآن الكريم، الذى تكفل الله تعالى بحفظه وجاء بها الرسول الأمين وحيا وصدقا: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ** ﴾ [النجم: ٣ - ٤].

* * *

اعتراف بعض المستشرقين بصحة بعض السنة

اعترف أحد المستشرقين بصحة قسم كبير من السنة النبوية التى حفظت فى الصدور ودونت فى الكتب بدقة بالغة، وعناية لا نظير لها، وهو: «دوزى».

وما كان يعجب لكثير من الموضوعات والمكذوبات تتخلل كتب الحديث، فتلك - كما يقول: طبيعة الأشياء نفسها - بل الكثير من الروايات الصحيحة الموثوقة التى لا يرقى إليها الشك، «ونصف صحيح البخارى على الأقل جدير بهذا الوصف عند أشد المحدثين غلوا فى النقد، مع أنها - أى الروايات الصحيحة - تشتمل على أمور كثيرة يود المؤمن الصادق لو لم ترد فيها»[1]. أهـ

هذا هو ملخص الدعوى كما أوردها الدكتور صبحى الصالحى، مشيراً إلى أن عبارة دوزى فى الأصل أشد وقاحة من أن يوردها.

الاجابة على ذلك:

نرى هنا: أن هذا المستشرق حاول أن ينصب الشرك حول بحوثه، حيث مال إلى الاعتراف بصحة قسم كبير من السنة النبوية بقصد غير شريف، وغرض غير خالص. للعلم، إنما لمحاولة التجريح والنقد، وهذا هو دأب المستشرقين، يموهون الأمور، ويصطنعون الانصاف المزيف للإسلام، ليطمئن الباحث إلى أفكارهم، ثم يعمد الواحد منهم فيدس السموم للإسلام وأصوله.. ولكن لم يعد خافيا عنا اعتراف المستشرقين بصحة بعض السنة النبوية، أو إشادتهم ببعض محاسن الإسلام، فإننا لا ننتظر منهم اعترافا بشىء من ذلك، ولا إطراء لبعض مبادىء الإسلام ومحامده، فنحن المسلمين أوثق تراثاً وأدرى بحقائق ديننا وخصائصه وأصوله، ولدينا من الثقة واليقين ما لا يدع مجالا لتمويه المستشرقين، وتحريفهم الكلم، وتلبيسهم الحقائق مع الأباطيل، فالحق أحق أن يتبع.

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه د/ صبحى الصالحى.

* وقد بذل رجال السنة جهوداً مخلصة وأمينة فى المحافظة على الحديث الشريف من الدس والتحريف، وفى سبيل تثبتهم كانوا يتذاكرون الأحاديث فيما بينهم لمعرفة ما يأخذون منها وترك ما ينكرونه ، وكانوا على حيطة بالغة، وهمم عالية ويقظة تامة، بحيث يحفظون الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة، خشية أن يختلط الأمر عليهم، وحتى يستطيعوا التمييز بين الصحيح وغيره بدقة فائقة، روى أبو بكر بن الأثرم: أن أحمد بن حنبل رأى يحيى بن معين بصنعاء فى زاوية، وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا أطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد بن حنبل: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال ذلك قائل: أنك تتكلم فى أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجىء بعده إنسان فيجعل بدل ابان ثابتاً، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك، فأقول له: كذب، إنما هو عن معمر عن أبان لا عن ثابت[1]، ووضعوا علامات يعرف بها الاسناد الموضوع كأن يكون الراوى معروفاً بالكذب، ويتفرد برواية الحديث ولا يرويه ثقة غيره أو أن يقروا ضعفه، أو أن تكون هناك قرينة مانعة من صحة الحديث، كأن يروى الراوى عن شيخ لم يثبت لقاؤه به، أو ولد بعد وفاته، أو لم يدخل المكان الذى ادعى سماعه فيه، أو معرفة حال الراوى وبواعثه النفسية، ودرسوا مولد الرواة ووفاتهم وإقامتهم ورحلاتهم، وقسموهم إلى طبقات، إلى غير ذلك، يقول سفيان الثورى: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ».

* * *

(١) الجامع لأخلاق الراوى.

ادعاء المستشرقين أن المحدثين لم يعنوا بالنقد الداخلي

ومن مزاعم المستشرق «شاخت»: ما ادعاه -- جهلا وبهتانا -- بأن المحدثين اعتنوا بالنقد الخارجي، أي من ناحية الرواة، ولم يعتنوا بالنقد الداخلي، وهو نقد المتن.

الإجابة عن ذلك:

لقد تصدى أئمة الحديث لكل من النقد الداخلي والخارجي والناظر في علم مصطلح الحديث يرى ذلك واضحاً تمام الوضوح، وإلى أي مدى عنوا ببيان الشذوذ والإعلال في السند أو في المتن، وقالوا: «إن العلة قد تكون في المتن كما تكون في السند».

ومع هذا: فقد تبع بعض الكتاب ما قاله المستشرقون. فقال أبو ريه: «وقد تعرض كثير من أئمة الحديث للنقد من جهة المتن إلا أن ذلك قليل جداً بالنسبة لما تعرضوا له من النقد من جهة الإسناد».

والحقيقة: أن مثل هؤلاء المستشرقين ومن تبعهم من الكتاب لو أمعنوا النظر، ووجدوا كيف كان حكم أئمة الحديث على الأحاديث صحة وضعفا -- لوجدوا النقد موجها للمتن كثيرا، كما يوجه إلى السند، بل في كثير من الأحيان يكون النقد للسند أو الرواة مرجعه فيما نقله أو رواه من مناكير أو موضوعات. فيقول أئمة الحديث مثلاً: «حديث منكر» أو «باطل» أو «شبه موضوع» أو «موضوع» ويقولون في الراوي: «يحدث بالمناكير» أو يقولون: «صاحب مناكير» أو «عنده مناكير» أو «منكر الحديث» ومعظم ذلك راجع إلى جهة المعنى... يقول الأستاذ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني: «ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم، والطعن فيمن جاء بمنكر، صار الغالب ألا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح أو خلل، فلذلك: صاروا إذا

استنكروا الحديث نظروا فى سنده، فوجدوا ما يبين وهنه فيذكرونه وكثيراً ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن، انظر موضوعات ابن الجوزى وتدبر، تجده: إنما يعمد إلى المتون التى يرى فيها ما ينكره ولكنه قلما يصرح بذلك، بل يكتفى غالباً بالطعن فى السند. وكذلك كتب العلل، وما يعل من الأحاديث فى التراجم، تجد غالب ذلك مما ينكر متنه، ولكن الأئمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم: «منكر» أو نحوه أو الكلام فى الراوى[1]. أهـ.

وأما ما يظنه البعض من أن العناية بالسند أكثر من المتن: فليس على حقيقته، وإنما لأن السند تتعدد أحواله... ومع ذلك: فقد وضع العلماء الصفات التى يجب توافرها فى صحة المتن. وحددوا العلامات الدالة على الوضع، ومن أهمها: ركاكة المعنى، وفساده، ومخالفته للقرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعى، أو المخالفة للوقائع التاريخية المقطوع بصحتها أو أن يصدر الحديث من راو تأييدا لمذهبه، أو يشتمل الحديث على إفراط فى الثواب العظيم على العمل الصغير أو المبالغة فى الوعيد الشديد على الأمر البسيط، أو يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوفر الدواعى على نقله لوقوعه بمشهد عظيم ثم لا يشتهر، ولا يرويه إلا واحد أو ما يصرح بتكذيب جمع المتواتر وهكذا.

كما كان لذوق المؤمن مجاله فى النقد، ومعرفة الصحيح من المتون وغير الصحيح، وهذا الذوق كان متفقاً مع قوانين الرواية، يقول الربيع بن الخيثم: «أن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار تعرفه به، وأن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل تعرفه بها». ويقول ابن الجوزى: «الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه فى الغالب».

ومما سبق: يتضح لنا ما وضعه علماء الحديث من القواعد الهامة التى عرفوا بها الحديث الصحيح من الموضوع، ووجهوا جهودهم إلى نقد السند والمتن على السواء.

---

(١) الأنوار الكاشفة للأستاذ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى.

وعلى بساط البحث العلمى نرى: أن تلك الدعاوى الزائفة التى حاول بعض المستشرقين أن يثيروها لا أساس لها ولا وزن. وأن هؤلاء الطاعنين إنما وجهوا تلك المطاعن لحاجة فى أنفسهم: ﴿ **يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون** ﴾ [الصف: ٨].

وإذا كان هذا العدوان الظالم من بعض المستشرقين المغرضين فإن هناك بعضا من المستشرقين عرفوا الإسلام ووقفوا على خصائصه وأسلم بعضهم، وكتب عن الإسلام بإنصاف، منهم الأستاذ: محمد أسد «ليوبولد فايس»، والأستاذ: عبد الرشيد الأنصارى «روبرت ولذى» والأستاذ: ناصر الدين «رينيه» وغيرهم... ومن دفاع: «توماس كارليل» عن الرسول ﷺ قوله: «وليست الرسالة التى أداها إلا حقا صراحاً، ولا كلامه إلا صوتا صادراً من العالم المجهول»[١].

*　　*　　*

---

(١) مفتريات على الإسلام للأستاذ: أحمد محمد جمال.

السنة الشريفة وافتراءات المبشرين والمستشرقين

عرفنا ما للسنة النبوية الشريفة من أصول ثابتة، وقواعد محكمة، نقلت بها إلينا، ورويت على أساسها.

فمهما حرف المحرفون، أو افترى الأعداء والمبشرون فإنها - بحمد الله - مصونة من كل عدوان، محوطة بعناية فائقة، متميزة بقوانين رصينة، تتصل بالمتن والإسناد.

ومع هذا: فقد اتجهت سهام الأعداء إليها، فى سلسلة الحروب القتالية والثقافية، التى شنوها على الإسلام والمسلمين فى مختلف المجالات والميادين.

ولقد قام التبشير بدور خطير فى هذا المضمار، وكان الذى حدا بأوروبا إلى هذا اللون من العدوان، أنها فشلت فى الحروب الصليبية أن تصل إلى ما تريد عن طريق السيف والمنازلة.

ولذا لجأت إلى التبشير كنوع خطير من أنواع الحروب الصليبية الجديدة.

وأخذ التبشير أشكالا متعددة وأساليب متنوعة، فمن التعليم مرة، إلى الطب مرة أخرى، إلى الإذاعة والصحف والمجلات.

وقد استخدموا المدارس والمستشفيات، ليتقنع التبشير بنشر العلم، أو الطب المجانى، أو الخدمات الاجتماعية، وكلها وسائل تلتقى عند غاية واحدة هى:

السيطرة على الثقافة الدينية، ووضع الكتب والرسائل التى تطفح بالمثالب، والطعن فى الإسلام والمسلمين والتجنى على أصول هذا الدين وفى مقدمتها: القرآن الكريم والسنة الشريفة.

ولنتناول هنا بعض الافتراءات التى افتراها بعض المبشرين على السنة الشريفة.

يقول المبشر الأمريكى «جب»: «الإسلام مبنى على الأحاديث أكثر مما هو مبنى على القرآن، ولكننا إذا حذفنا الأحاديث الكاذبة لم يبق من الإسلام شيء، وصار أشبه بصبيرة طومسون، وطومسون هذا رجل أمريكى، جاء إلى لبنان فقدمت له صبيرة فحاول أن ينقيها من البذر، فلما نقى منها كل بذرها لم يبق فى يده منها شيء»[1]. أهـ.

ومن افتراءاتهم كذلك قولهم: وبينما كان محمد يعظ، كان المؤمنون يدونون كلماته على عجل.

ففى الافتراء الأول: محاولة عدوانية ظالمة، للتجنى على السنة النبوية الشريفة التى جاءت مفسرة للقرآن الكريم، ومفصلة لمجمله وموضحة لمبهمه، ومبينة لأحكامه.

ونلاحظ: أنه يريد أن يصور السنة وكأنها مجموعة من الأخبار التى إذا نقيت لم يبق منها شيء.

وفى هذا افتراء متبجح، ومحاولة إجرامية للنيل من السنة النبوية فإن السنة الشريفة قد ثبتت بأدق طرق الرواية، والنقل الصحيح، ولقد كان الإسناد الصحيح المتصل خصوصية لهذه الأمة، ليس لغيرها من الأمم.

قال ابن حزم: «نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبى ﷺ مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الملل. وأما مع الإرسال والإعضال: فيوجد فى كثير من اليهود، لكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه.

قال: وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط، وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير فى نقل اليهود والنصارى.

وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن لليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبى

---

(١) التبشير والاستعمار د/ مصطفى خالد، د/ عمر فروخ.

أصلاً، ولا إلى تابع له، ولا يمكن للنصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص» أهـ.

ولقد نواه القرآن الكريم بذكر الإسناد فى قوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ﴾.

فقد روى الحاكم وغيره عن مطر الوراق فى هذه الآية قال: إسناد الحديث». وقال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»(١).

والإسناد من خصائص هذه الأمة، قال أبو على الجيانى: خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يعطها من قبلها: (الإسناد، والأنساب، والإعراب).

وعنى أئمة الحديث: بنقد السند والمتن، ومراعاة العدالة والضبط، فلا يؤخذ الحديث من أهل البدعة، ولا من سفيه، ولا ممن عرف بالكذب فى أحاديث الناس.

يقول الإمام مالك: «لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ عمن سواهم: لا يؤخذ من مبتدع يدعو إلى بدعته، ولا من سفيه يعلن بالسفه، ولا ممن يكذب فى أحاديث الناس، وإن كان يصدق فى أحاديث النبى ﷺ، ولا ممن لا يعرف هذا الشأن».

وكانت همم أئمة الحديث وحفاظه عالية، وعنايتهم بانتقاء الأحاديث الصحيحة فائقة فهذا هو: الإمام أحمد بن حنبل يقول: «انتقيت «المسند» من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث».

ولدقتهم فى تمييز الصحيح من غيره، كان بعض أئمة الحديث يحفظ الصحيح من الأحاديث، ويحفظ أيضاً غير الصحيح حتى لا يلتبس على الناس هذا بذاك.

وحتى لا يأتى من يخلط بينهما أو يحاول تلبيس الأمور فميزوا بذلك الصحيح من السقيم.

---

(١) رواه مسلم.

فقد كان الإمام البخارى يحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتى ألف حديث غير صحيح.

وصنف الإمام مسلم «صحيحه» من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة.

وكتب الإمام أبو داود خمسمائة ألف حديث انتخب منها ما ضمنه كتاب «السنن».

وهكذا: بهذه الدقة الفائقة، والجهود المخلصة قيض الله تعالى لحفظ السنة الشريفة رجالا أمناء، وحفاظاً ثقات، أفنوا أعمارهم، فى جمع السنة الصحيحة وتدوينها، وحفظها من لدن صدورها من فمه الشريف صلوات الله وسلامه عليه، إلى أن وصلت إلينا نقية صحيحة، خالصة بيضاء، فى كتب الصحاح التى أشرقت على دنيا الناس، فكان منها صحيحا البخارى ومسلم، اللذان تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول.

وغير ذلك من الكتب الصحيحة والسنن والمسانيد والمعاجم والمستدركات والمستخرجات، وما إلى ذلك، مما هو مدون فى كتب السنة الصحيحة.

فادعاء أعداء الإسلام والمبشرين والمستشرقين وأبواق الكفر والإلحاد ادعاء كاذب، وعدوان ظالم، وتجن على الإسلام وعلى مصادره الأصلية، التى تمثلت فى كتاب الله تعالى، وفى سنة رسول الله صلوات الله وسلامه عليه.

وأما الشبهة الأخرى التى حاول بعض المبشرين أن يلصقوها بالسنة الشريفة، فهى قولهم: «وبينما كان محمد يعظ كان المؤمنون يدونون كلماته على عجل، إنهم هنا يريدون أن يشيروا حول السنة أنها لم تدون تدويناً دقيقاً، يتسم بالروية والأناة والتثبت، وهى شبهة لا أساس لها من الصحة فما عرفت البشرية على مر أدوار الحياة تاريخاً من التواريخ، أو علما من العلوم نقل بأدق وأعظم مما نقلت به السنة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

وما كان المؤمنون يدونون أحاديث الرسول ﷺ وكلماته على عجل، كما يدعى أعداء الإسلام وخصوم السنة الشريفة، وإنما كانوا فى غاية التثبت والحيطة،

يتثبتون من الراوى والمروى أو السند والمتن تثبتاً قوياً، فما اطمأنوا إليه قبلوه، وما لم يطمئنوا إليه طلبوا عليه شاهداً، وما لم تقم البينة على صدقه ردوه.

وكان تثبتهم قائماً على ميزان النقد العلمى الصحيح. ومنع الصحابة الرواة من أن يحدثوا بما يعلو على فهم العامة لأن فى هذا مدعاة لتكذيبهم للمحدث فيما لا يفهمونه، ومدعاة للخطأ والشك فى الدين، فامتنعوا عن ذلك خشية أن يستغل أصحاب الأهواء ظاهر النصوص لصالح بدعهم وأهوائهم.

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أَنَّ عبد الله بن مسعود قال: «ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة» رواه مسلم.

ومن أمثلة التثبت عن الصحابة ما رواه البخارى عن أبى سعيد الخدرى قال: كنت فى مجلس من مجالس الأنصارى إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال: استأذنت على عمر ثلاثا فلم يؤذن لى فرجعت: فقال ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لى فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع».

فقال: والله لتقيمن عليه بينة، أمنكم أحد سمعه من النبى ﷺ ؟

فقال أبى بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم. فكنت أصغر القوم، فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبى ﷺ قال ذلك، فقال عمر لأبى موسى: أما إنى لم أتهمك. ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ، وقد سار على سنة التثبت التابعون، ومن جاء بعدهم وعنوا بالأسانيد والنقد العلمى الدقيق.

ولما كان الصحابة متفاوتين فى العلم، فلم يكن عند الجميع ما قاله الرسول ﷺ، فقد بدأت الرحلات العلمية، فقام الصحابة والتابعون بالرحلات العلمية إلى كثير من البلاد حتى تميز البعض بكثرة الرحلات والانتساب إلى أكثر من بلد، وكانت الرحلة سبيلاً إلى طلب الحديث وضبطه والتثبت منه.

وهكذا: كانوا يتثبتون فى أخذ الحديث وروايته وضبطه وتدوينه.

وبموازين النقد العلمى النزية، تلقوه خلفا عن سلف، حتى وصل إلينا فى هذه الدواوين المعتمدة، والجوامع الواسعة.

أفبعد كل هذا: يتقول أعداء السنة من المبشرين والمستشرقين ومن على شاكلتهم، محاولين إلصاق الشبه بالسنة، ومحاولة إضعاف الروح الدينى عند كثير من المسلمين، بغياً منهم وعدواناً ولحاجة فى أنفسهم؟

وإن الحديث النبوى الصحيح الذى بين أيدينا اليوم، فى صحيح البخارى وفى صحيح مسلم، وفى غيرهما من الكتب الصحيحة لأكبر شاهد على عناية المسلمين بسنة نبيهم صلوات الله وسلامه عليه.

وكان من عناية الله سبحانه وتعالى، أن قيض لسنة نبيه صلوات الله وسلامه عليه أولئك الحفاظ الأمناء، والأئمة العدول الضابطين الذين نقشوها على صفحات قلوبهم الأمينة، واستوعبتها ذاكرتهم الحافظة التى استظهرت الكثير منها بشىء منقطع النظير.

كما دونوها فى صحائفهم الصادقة، وكتبهم المعتمدة، فجاءت فى ثوبها الناصع المشرق، مصونة من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

* * *

عدوان على السنة الصحيحة والرد عليه

لقد قيض الله تعالى لسنة نبيه ﷺ رجالا أمناء، وحفاظاً مجاهدين، أفنوا الأعمار في سبيل الحفاظ على السنة الشريفة... وكان لهم دفاعهم عنها ورد السهام دونها.

ولكن حملات أعداء الإسلام، ومحاولتهم الغزو في صور عديدة كانت تتشكل في كل جولة بما يلائم عصرها.

فمن الفرق الضالة الخارجة عن الإسلام... إلى الأعداء الظاهرين... إلي المستشرقين... إلى المنتظمين في صفوف الغزو الفكرى... إلى من جرفتهم سيول المدنية المتحللة، وجروا وراء الأقلام الإباحية والمعادية للإسلام والسنة.

ولكن رجال السنة، كانوا وما زالوا بحمد الله لكل الأعداء بالمرصاد، يجاهدون وينافحون.

ولقد راح البعض، في هذه الآونة يردد طعون سابقيه من المستشرقين والكتاب المأجورين، والشيوعيين الذين يدفعون بهؤلاء في الميدان لحرب الإسلام، ممثلاً في تراثه، وفي السنة الشريفة.

ومن ذلك: بعض تلك الموجات الطائشة التي تتدافع على صفحات بعض الجرائد اليومية، في بعض البلاد الإسلامية والعربية.

وقد تناولت الرد على ذلك في بعض الصحف، ورددت على من أنكر حديث: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم يطرحه، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء» لقد ادعى بعض المنكرين أن الحديث غير صحيح، وأنه يتعارض مع الآية الشريفة: ﴿ **وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ** ﴾ [الحج: ٧٣].

فبالله: أي منطق هذا الذي يريد أن يحرف الكلم عن مواضعه، ويئول القرآن على حسب هواه، وبما يؤيد ما يريد؟

أيصل الأمر إلى هذا الحد؟ أيناقض القرآن الحديث؟

أهذا ما يريده القرآن: أن للذباب خاصية السلب؟. لو أن قائل هذا القول، كلف نفسه قليلاً من النظر إلى بقية الآية، أو كان ممن يعلمون أسباب النزول، لعرف أن الآية لا تخص الذباب، وليست القضية فيه، وإنما هذا مثل ضربه الله لمن يعبدون الأصنام، بأن الأصنام لا تقدر على خلق الذباب مع صغره، ولو اجتمعوا لخلقه، ثم بين غاية جهلهم بأن هذه التماثيل لا تقدر على خلق أقل الأحياء، ولا تقوى على مقاومته وتعجز عن دفعه عن نفسها، واستنقاذ ما يختطفه منها، قال الله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ** ﴾ [الحج: ٧٣].

هذا هو المعنى، كما يفهم من الآية، لا كما حاول بعض الكتاب أن يلبس الأمور، وأن يخرج بالقرآن من غير مراد الله تعالى. إلى مراد نفسه، ليقوى رأيه، ويخرج من ذلك بأن هذه الآية تناقض الحديث، ونقول: إنها ليست دليلاً أبداً على ما يريدونه، وخروجهم بمراد القرآن إلى هذه الصورة افتراء جديد، وإفك مفترى، وحسابهم على الله.

وأما عن حديث « الذباب » فإسناده صحيح... فقد رواه الأئمة: أحمد والبخارى وأبو داود وابن ماجه والبيهقى وغيرهم.

وليعلم المنكرون أن هذا الحديث لم يستدركه أحد من الأئمة على البخارى، وإنما هو مما جاء على شرطه فى أعلى درجات الصحة.

ومعلوم أن صحيح البخارى قد اتفق علماء الأمة الإسلامية على تلقيه بالقبول. وقد تتبعت سند الحديث فى الكتب التى أخرجته فكانت النتيجة: أنه قد رواه من الصحابة: أبو هريرة، وأبو سعيد الخدرى، وأنس بن مالك... ورواه عن كل واحد من الصحابة مجموعة من التابعين... وهكذا حتى وصل إلى الأئمة الذين أخرجوه فى كتبهم، وجميع الروايات متصلة وصحيحة، بل فى

أعلى درجات الصحة، زادت على عشرين طريقا، هذا من جهة سند الحديث.

وأما من جهة المتن: فبرغم ما اكتشفه بعض المهرة من الأطباء من وجود مادة قاتلة للميكروب، فإننا لن نعول على هذه الاكتشافات الحديثة، لأنها لم تعجب بعض الكتاب، ولأنها ليست وحدها الدليل على صحة متن الحديث.

وإذا ما تأكدنا من اتصال الحديث وصحته، فلسنا بحاجة إلى رأى طبيب أو كاتب أو مكتشف، بعد أن وضح لنا أن الحديث قاله الرسول ﷺ.

فهل ندع ما جاء من مشكاة النبوة، ونركن إلى رأى البشر فى تضاربه وخطئه وصوابه؟

وأننا لنرى رأى العين أكثر الناس يأكل مما سقط عليه الذباب، ويشرب منه، ولا يصيبهم شىء إلا فى القليل النادر. ومن ذا الذى يكابر فى هذا؟

ومع هذا: فنحن لا نشك فى ضرر الذباب الشديد، لا سيما أثناء وقوع الوباء العام.

وليس معنى هذا: أن نتهاون فى شأنه، أو نتساهل بالنسبة له فى حياتنا. فالإسلام دين النظافة... وقد حرص الإسلام على الوقاية، والبعد عن مواطن التهلكة، ويجب علينا نظافة الثوب والبدن والمكان والطعام والشراب.

ولكن لأن الذباب مما يتعذر دفعه كثيراً... وتتعذر الوقاية منه فى كثير من الأحوال، فإذا دعت الضرورة ووقع فى الطعام فإن الحديث الشريف، يكشف لنا عن خاصية كانت غامضة، وهى ما تحتوى عليه الذبابة من مادة مضادة لكثير من الأمراض فإن نحن غمسنا الذبابة وخرج السائل قتلت المادة الموجودة فيه تلك الجراثيم المرضية... والعقل لا يرفض ذلك.

نعم: قد يستغربه، والغرابة ناشئة عن عدم المعرفة بمادته، ولأن النفس تعافه، وليست ناشئة من استحالة وجود ما فيه من خصائص.

والذين حكموا عقولهم فى الحديث، لا نراهم يفرقون بين ما استحال

تصوره، وما يستغرب تصوره، وهذا ناشيء من غرورهم العقلى الذى لا يجدى فتيلا.

بل إن بعض المنكرين يدعى أن الحديث يتنافى مع المكتشفات الحديثة من الميكروبات... والعجيب: أنهم آمنوا بتلك المكتشفات أكثر من إيمانهم بالغيب، وبما قاله المعصوم الذى لا ينطق عن الهوى... ولكنهم لا يصرحون، لقد حاولوا إنكار السنة الصحيحة حباً فى الجرى وراء كل جديد وبراق.

وأغرب من هذا: أن كثيرين من الناس يؤمنون بخرافات الأوربيين، وينكرون حقائق الإسلام أو يتأولونها، ومنهم من يؤمن بخرافة استحضار الأرواح، وينكر وجود الملائكة بتأويله العصرى الحديث، وليستمع المنكرون والمكابرون إلى قول ابن قتيبة: «أن من حمل أمر الدين على ما شاهد، فجعل الذباب لا يعلم موضع السم، وموقع الشفاء واعترض على ما جاء فى الحديث مما لا يفهمه، فإنه منسلخ من الإسلام مخالف لما جاء به الرسول ﷺ وما درج عليه الخيار - من صحابته - والتابعون.

ومن كذب ببعض ما جاء به رسول الله ﷺ، كمن كذب به كله»(١).

وقال الخطابى: «تكلم على هذا الحديث من لا خلاق له، فقال: كيف يجتمع الشفاء والداء فى جناحى الذباب؟

وكيف يعلم ذلك من نفسه حتى يقدم جناح الشفاء وما الجأه إلى ذلك.

قال: وهذا سؤال جاهل أو متجاهل، فإن كثيراً من الحيوان قد جمع الصفات المتضادة، وقد ألف بينها وقهرها على الاجتماع وجعل منها قوى الحيوان، وأن الذى ألهم النحلة البيت العجيب الصنعة للتعسيل فيه، وألهم النملة أن تدخر قوتها أوان حاجتها، وأن تكسر الحبة نصفين لئلا تستنبت، لقادر على إلهام الذبابة أن تقدم جناحا وتؤخر الآخر.

---

(١) انظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٣٩٠ جـ١ المطبعة العلمية بمصر سنة ١٣٢٦هـ.

وقال ابن الجوزى: أن النحلة تعسل من أعلاها وتلقى السم من اسفلها . . . والحية القاتل سمها تدخل لحومها فى الترياق، الذى يعالج به السم.

وذكر بعض حذاق الأطباء: أن فى الذبابة قوة سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه، وهى بمنزلة السلاح له فإذا سقط الذباب فيما يؤذيه تلقاه بسلاحه، فأمر الشارع أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله تعالى فى الجناح الآخر من الشفاء، فتتقابل المادتان فيزول الضرر، بإذن الله تعالى(١) . أهـ.

إن الإسلام ينادى بالنظافة، ويدعو إلى وقاية الصحة وهذا الحديث ليس فيه ما يناقض ذلك وإنما فيه درء الضرر الذى يترتب من وجود المادة السامة بأخرى مزيلة للسم، وهذا لمن لا تعاف نفسه ذلك، ولمن يحتاج للطعام أو الشراب لضرورة وحاجة.

وعلماء الطب والطبيعة وغيرهم يعترفون بأنهم ما وسعوا كل شىء علما، ولم يحيطوا بدقائق كل العلوم والمعارف . . . واكتشافات العلم كانت ومازالت تتوالى من اكتشاف شىء بعد آخر.

فبأية عقيدة وإيمان: ينفى هؤلاء المنكرون أن يكون الله تعالى أطلع رسوله عليه الصلاة والسلام على أمر لم يصل إليه علماء الطب وعلماء الطبيعة بعد.

هذا: وخالق الطبيعة ومدبرها هو واضع الشريعة، وقد علم سبحانه أن كثيراً من عباده يكونون فى ضيق من العيش وقد يكون قوتهم قليلا من اللبن أو العسل وحده . . . فلو أمروا بإراقة كل ما وقعت فيه الذبابة لأجحف ذلك بهم . . . فأغاثهم بهذا الحديث . . . فمن خالف هواه وطبعه فى استقذار الذبابة فغمسها تصديقاً لله ولرسوله دفع الله عنه الضرر.

وإذا كان العلم يثبت لقوة الاعتقاد تأثيراً بالغاً، فما بالنا باعتقاد منشؤه الإيمان بالله ورسوله»(٢) أهـ.

---

(١) من فتح البارى جـ١ ص ١٩٧ الطبعة الخيرية.

(٢) من الأنوار الكاشفة للأستاذ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى.

واليـوم: إذ نقـدم للقـراء بعض هذه الردود على تلك الآراء الظالمة للسنة الصحيحة، فإنها امتداد لدفاع سابق نشرنا فيه الرد على بعض الآراء الجامحة والظالمة، وهى بمشيئة الله ردود موصولة الجهاد لما ينشر حاليا، وما يحاول إذاعته ونشره بعض الذين وقعوا فريسة الغزو الفكرى، ومن غرهم الجرى وراء نغمة التجديد والتطوير.

ونحن نناشد كل الأقلام المجاهدة الشريفة، أن يشرعوا أقلامهم المسلمة فى وجه كل عدوان على السنة، والوقوف فى مواجهة التيارات المعادية للإسلام، ورد تلك الموجات الفكرية التى تحاول النيل من السنة الصحيحة.

وننادى جميع المسلمين والمثقفين أن يقفوا على تراثهم وأن يتعلموا من سنة رسولهم صلوات الله وسلامه عليه كل ما وسعهم، وألا يهملوا كتب شروح السنة الصحيحة، وفيها ما يفى بحاجة الفكر الإسلامى ويرد سهام كل متطاول إلى نحره... والله يهدى إلى سواء السبيل.

* * *

الفصل الثالث

دفاع عن حُجّية السنة
ردّ ما أثير حول حُجيتها

الحديث النبوى الشريف، حجة فى الأحكام، ومصدر ثان للتشريع بعد كتاب الله سبحانه وتعالى.

ولقد أمر الله تعالى بوجوب طاعة الرسول ﷺ، ووضح سبحانه أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه، هو الذى يبين للناس ما نزل إليهم.

قال سبحانه: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤]

وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٢].

وقد جعل الله سبحانه، التولى عن طاعة الله، وعن طاعة الرسول كفرا، لأن من أركان الإيمان بالله: الإيمان بالرسول ﷺ، والإيمان بأن كل ما أتى به حق وصدق.

عن عمران بن حصين أنه قال لرجل: إنك امرؤ أحمق، أتجد فى كتاب الله الظهر أربعا لا يجهر فيها بالقراءة؟ ثم عدد عليه الصلاة، والزكاة.. ونحو هذا.. ثم قال: أتجد ذلك فى كتاب الله مفسراً؟.

إن كتاب الله أبهم هذا، وإن السنة تفسر ذلك.

* * *

رد بعض الشُّبَه والطعون

ذهب بعض أصحاب الآراء الجامحة – من الفرق والطوائف – إلى إنكار حجية السنة جملة – متواترة كانت أو آحادا – مستندين في ذلك إلى فهمهم السقيم فى مثل قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

وقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وأصل هذا الرأى الفاسد – وهو: رد السنة والاقتصار على القرآن – أن الزنادقة وطائفة من غلاة الرافضة ذهبوا إلى إنكار الاحتجاج بالسنة، والاقتصار على القرآن.. ونسبوا إلى الرسول ﷺ أنه قال: «ما جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلته، وما خالف فلم أقله».

كما استدلوا على عدم حجيتها أيضاً: بنهى الرسول ﷺ عن كتابة السنة وأمره بمحو ما كتب منها.

والإجابة على هذه الشبهة تتلخص فيما يأتى:

أولاً: أن قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾

[النحل: ٨٩]

المراد – والله أعلم – أن الكتاب يبين أمور الدين بالنص الذى ورد فيه، أو بالإحالة على السنة التى تولت بيانه، وإلا فلو لم يكن الأمر كذلك لتناقضت الآية مع قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾

[النحل: ٤٤]

ثانياً: وأما قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

فالكتاب هو اللوح المحفوظ بدليل السياق: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨].

وعلى تقدير أنه القرآن، فالمعنى أنه يحتوى على كل أمور الدين ، إما بالنص الصريح، وإما ببيان السنة له.

ثالثاً : وأما الحديث الذى نسبوه إلى النبى ﷺ :

فزعموا - حسب ادعائهم - أنه يفيد ضرورة عرض السنة على الكتاب، فقد قال فيه الإمام الشافعى رحمه الله تعالى : (ما روى هذا أحد يثبت حديثه فى شىء صغر ولا كبر)

وذكر أئمة الحديث : أنه موضوع، وضعته الزنادقة . قال عبد الرحمن بن مهدى : الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث، وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم، وقالوا : نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شىء، ونعتمد على ذلك، قالوا : فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفاً لكتاب الله، لأنا لم نجد فى كتاب الله أنه لا يقبل من حديث رسول الله ﷺ ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله، يطلق التأسى به والأمر بطاعته ويحذر من المخالفة عن أمره جملة على كل حال.

رابعاً : وأما نهى الرسول ﷺ عن تدوين السنة :

فلا يدل على عدم حجيتها، لأن المصلحة يومئذ كانت تقضى بتضافر كتاب الصحابة، وهم قلة على جمع القرآن الكريم وتدوينه وحفظه أولاً : خشية أن يلتبس بغيره على البعض، فنهاهم عن تدوين السنة، حتى لا يكون تدوينها شاغلاً عن القرآن أو أن النهى كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه.

وأخيراً : فكيف يترك الاحتجاج بالسنة، اقتصاراً على القرآن؟ ولا سبيل إلى فهم القرآن إلا عن طريق السنة الصحيحة التى يعلم بها المفسر أسباب النزول، والظروف والمناسبات والوقائع الخاصة التى نزلت فيها آيات القرآن الكريم، ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا عن طريق السنة الصحيحة.

* * *

الرد على من ينكر الاحتجاج بخبر الواحد

من الحديث: ما هو متواتر، ومنه ما هو، آحاد، فأما الحديث المتواتر: فقد عرفه العلماء بأنه: «هو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة، بأن يكونوا جميعاً لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول الإسناد إلى آخره».

ولذا: كان مفيداً للعلم الضرورى، وهو الذى يضطر إليه الإنسان، بحيث لا يمكنه دفعه، ويجب العمل به من غير بحث عن رجاله، ولا يشترط فيه عدد معين فى الأصح.

وأما الحديث الآحاد: فهو الخبر الذى لم تبلغ نقلته فى الكثرة مبلغ الخبر المتواتر، سواء كان المخبر واحدا أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة، إلى غير ذلك من الأعداد التى تشعر بأن الخبر دخل بها فى حيز المتواتر.

وقيل فى تعريفه: هو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر، سواء كان الراوى له واحدا أو أكثر.. والتعريفان يتفقان فى أن خبر الواحد لا تجتمع فيه شروط المتواتر، فهما متقاربان.

وقد اتفق جمهور المسلمين – من الصحابة والتابعين وغيرهم – على وجوب العمل بخبر الواحد، وأنه حجة، ويفيد الظن، ومنع من وجوب العمل به بعض الطوائف: كالروافض والقدرية.. وبعض المتكلمين.

والدليل على وجوب العمل بخبر الواحد ما يأتى:

أولاً: قال الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾ [الحجرات: ٦].

والنبأ: هو: الخبر، وهو نكرة فى سياق الشرط فيعم كل خبر، ويدخل فيه الخبر الذى يتعلق بالرسول ﷺ قبل غيره، لأهميته، وقد أوجب الله تعالى التثبت فيه لوجود الفسق، فإذا انتفى هذا السبب بأن كان المخبر ثقة عدلا قبل الخبر من غير تثبت ولا توقف.

ثانياً : ورد فى السنة الشريفة، ما يدل على قبول خبر الواحد، من ذلك:
ما روى عن سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبدالله ابن مسعود عن أبيه أن النبى ﷺ قال: «نضر الله عبداً سمع مقالتى ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم».

وفى هذا الحديث يدعو الرسول ﷺ لاستماع مقالته وأدائها، ويدعو بالنضرة للقائم بذلك. فيقول: «نضر الله عبدا..» وفى رواية «امرءاً» وكل واحدة من الكلمتين بمعنى «الواحد» والرسول لا يأمر أن يؤدى عنه إلا الذى تقوم به الحجة، فدل ذلك على وجوب العمل بخبر الآحاد.

وقد تواتر عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه أنه كان يبعث بكتبه ورسله، ويلزم المسلمين العمل بالآحاد منها.

ثالثاً: إجماع الصحابة المستفاد من الوقائع الكثيرة التى كانت تحدث وتتواتر عنهم فى العمل بخبر الواحد، وكثيراً ما يكون لهم رأى فى أمر من الأمور، فإذا جاء خبر عن رسول الله ﷺ أخذوا به وتركوا آراءهم، كما كانوا يرجعون إلى بيت النبوة فى بعض ما يحتاجون إليه، فيسألون أمهات المؤمنين، رغبة منهم في الوقوف على حكم النبى ﷺ فى مثل هذه الأمور، وعلى هذا المنهج سار التابعون من بعدهم.

ومما يشهد للعمل بخبر الواحد: أن الصحابة كانوا يكتفون به فيما ينزل من أحكام الدين، ولا يطلبون خبراً آخر.

من ذلك: ما روى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: بينما الناس بقباء فى صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال: إن النبى ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة.

فقد أخبرهم بتحويل القبلة واحد صادق، فلو لم يكن خبر الواحد جائزاً لما تحولوا إلى الكعبة بخبره.

رد بعض الاعتراضات

* قد يعترض على العمل بخبر الواحد، بتوقف بعض الصحابة فى العمل به، وطلبهم شاهداً أو يميناً.

والجواب على ذلك: أن هذا كله لم يكن لأن الحديث خبر آحاد، وإنما لزيادة التثبت فى الراوى والمروى، وشدة الحيطة فى ذلك. فربما وقع لهم الشك فى الراوى، بأن كان غير حافظ أو غير ضابط، فطلبوا الشاهد أو اليمين لذلك.

* وقد يعترض كذلك: بأن الصحابة لم يكثروا من رواية السنة: وقصروا العمل على القرآن، والمشهور من الأحاديث واجتهدوا بالرأي بعد ذلك.

والجواب على ذلك: أنهم ما تركوا الحديث الصحيح ولا لجأوا إلى الرأى.. وتشهد بذلك الوقائع الكثيرة المأثورة عنهم، بل إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يقول: «إياكم والرأى، فإن أصحاب الرأى أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يعوها، وتفلتت منهم أن يحفظوها، فقالوا فى الدين برأيهم».

وأما ما جاء من الصحابة فى الاجتهاد بالرأي، فإنه لم يكن إلا بعد البحث عن الحديث، فإذا لم يجدوه اجتهدوا برأيهم. فإذا جاءهم – بعد ذلك – حديث عن رسول الله ﷺ، اتبعوه وتركوا الرأي. وعن عبد الله بن مسعود قال: «من عرض له منكم قضاء فليقض بما فى كتاب الله، فإن لم يكن فى كتاب الله فليقض بما قضى فيه نبيه ﷺ، فإن جاء أمر ليس فى كتاب الله ولم يقض فيه نبيه ﷺ فليقض بما قضى به الصالحون، فإن جاء أمر ليس فى كتاب الله، ولم يقض به نبيه، ولم يقض به الصالحون، فليجتهد برأيه، فإن لم يحسن فليقم ولا يستحى.

* * *

شروط العمل بخبر الواحد

اشترط العلماء فى قبول خبر الواحد، ووجوب العمل به شروطاً كَفَلَتْ الاحتجاج به، والعمل بما فيه.

وبهذه الشروط، اندفعت الشبه التى أثارها المشككون حول الحديث وأصبح لا مجال لطعنهم، وقولهم: «إن الراوى يجوز عليه الكذب أو الغلط مع احتمال الصدق، فثبوت الخبر عن الرسول ﷺ غير مقطوع به».

لا مجال لمثل هذا القول، فإن الشروط التى اشترطها الأئمة والعلماء كانت كافية فى ترجيح جانب الصدق على جانب الكذب وهذه الشروط منها ما هو فى راوى الحديث، ومنها ما هو فى متن الحديث.

أما الشروط الخاصة براوى الحديث فهى:

١ – العدالة.

٢ – الضبط.

٣ – أن يكون فقيها.

٤ – أن يعمل الراوى بما يوافق الخبر ولا يخالفه.

٥ – أن يؤدى الحديث بحروفه.

٦ – أن يكون عالماً بما يحيل معانى الحديث من اللفظ.

وأما الشروط الخاصة بالحديث فهى:

١ – أن يكون متصل السند برسول الله ﷺ.

٢ – خلوه من الشذوذ والعلة.

٣ – ألا يخالف السنة المشهورة قولية كانت أو فعلية.

٤ – ألا يخالف ما كان عليه الصحابة والتابعون، وألا يخالف عموم الكتاب أو ظاهره.

٥ – ألا يكون بعض السلف قد طعن فيه.

٦ - ألا يشتمل الحديث على زيادة فى المتن أو السند انفرد بها . راويه عن الثقات .

وهكذا احتاط العلماء فى قبول خبر الواحد ، فاشترطوا له الشروط الكافية ، ووضعوا لراويه الصفات اللازمة التى تجمع بين الثقة فى الدين والصدق فى الحديث .

قال الخطيب البغدادى - فى الكفاية : « وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين فى سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك، ولا اعتراض عليه » .

وهكذا : وبمثل هذه المقاييس الدقيقة ، والشروط القوية المحكمة ، وضع علماء الحديث موازين النقد العلمى النزية ، التى لا تعرف لها الدنيا مثيلا . واندفع ما يحاوله أعداء السنة وأعداء الإسلام وما يلقون به فى محيط الحديث النبوى .

❊ ❊ ❊

دفاع عن السنة
مع مسند الإمام أحمد بن حنبل

من بين مدونات الحديث الجامعة: «مسند الإمام أحمد بن حنبل».

وقد روى عن ابنه عبد الله أنه قال: قلت لأبى رحمه الله: لم كرهت وضع الكتب وقد عملت المسند؟ فقال: «عملت هذا الكتاب إماما، إذا اختلف الناس فى سنة عن رسول الله ﷺ رجع إليه».

مع هذا: فقد تعرض «المسند» لطعون المستشرقين ودعاوى أعداء الإسلام، تلك الدعاوى التى أثيرت حوله كما أثيرت حول غيره من كتب السنة المعتمدة.

وكتاب «المسند» للإمام أحمد بن حنبل، يعتبر من أمهات كتب السنة، وأصول المسانيد، ومدونات الحديث، التى كان لها أكبر الأثر، فى حفظ الكثير من سنة الرسول صلوات الله وسلامه عليه.

ولما كان لهذا الكتاب الضخم أهميته الكبيرة فى مجال السنة وأثره البالغ، فقد كانت وجهة أعداء الدين إليه بالغة وكبيرة، وكانت سهامهم مصوبة نحوه.

ولقد تتابعت حملات المستشرقين، وأعداء الدين، ومن لفَّ لَفَّهم من أعداء السنة، الذين لبسوا ثوب الإسلام فى الظاهر.. وخدع كثير من الناس بكتابات المستشرقين، وأعداء الدين، ممن وقعوا فريسة الإغراء، وغرهم الجرى وراء كل جديد براق.

وقد طعن «أبو رية» فى مسند الإمام أحمد وغيره من كتب المسانيد فى كتابه: «أضواء على السنة المحمدية» حيث قال: «وإننا لم نعرض لهذا الكتاب – يريد مسند الإمام أحمد – ولا إلى غيره من كتب المسانيد بالتفصيل، وهى كثيرة إلا أن العلماء، قد تكلموا فيها، وقضوا بأنه لا يسوغ الاحتجاج بها ولا التعويل عليها، على أننا قد رأينا أن نتكلم عن مسند أحمد الذى هو أشهرها لنبين للمسلمين حقيقته، ونكشف عن درجته».

ونرى هذا الكاتب فى خلال عرضه للدليل على دعواه الزائفة ينقل كلام الشيخ طاهر الجزائرى فى كتاب «توجيه النظر» حيث قال: «وكتب المسانيد هى ما أفرد فيها حديث كل صحابى على حدة من غير نظر للأبواب، وقد جرت عادة مصنفيها أن يجمعوا فى مسند كل صحابى ما يقع لهم من حديثه صحيحاً كان أو سقيما.. ولذلك لا يسوغ الاحتجاج بما يورد فيها مطلقاً».

وسار فى ذيل المستشرقين وأتباعهم بعض من المخدوعين من الكتاب.. ومن هؤلاء من نقل كلام «أبى رية» ومنهم من نقل كلام المستشرقين.

وأخرج البعض كتباً تطفح بالمثالب، وتجور على الحرمات وتطعن السنة الشريفة.

والحق: أن كتب المسانيد تأتى رتبتها بعد السنن. ولكن دعوى: أن الأئمة لا يحتجون بما فى كتب المسانيد ولا يعولون عليها، فهذا هو الجهل الفاضح، والظلم بعينه والتجنى على كتب السنة تجنياً لا يرضاه ذو عقيدة صحيحة.

ومن الواضح أن قولهم: «لا يحتج بما ورد فيها مطلقاً» مراد به أنه لا يحتج بكل حديث منها، لأنها تجمع بين الصحيح والحسن، والضعيف ولهذا كان من الواجب البحث عن درجة أحاديث المسند، والتأكد من صلاحيتها للاحتجاج.

ومن المعلوم: أن معظم الأحاديث التى دونت فى مسند الإمام أحمد مما يصح الاحتجاج بها، لأنها إما: صحيحة أو حسنة. وفيه أحاديث كثيرة فى الصحيحين، وغيرهما من كتب السنة المعروفة.

ومما يشهد لمسند الإمام أحمد بالفضل، وأنه اشتمل على كثير من أحاديث الصحيحين، ما قاله الحافظ الفقيه محمد اليونينى، حين سئل: أأنت تحفظ الكتب الستة؟

فقال: «أحفظها وما أحفظها، فقيل له: كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ مسند أحمد، وما يفوت المسند من الكتب الستة الا قليل، فأنا أحفظها بهذا الوجه».

وأن بعض الأحاديث غير الصحيحة، وغير الحسنة، التى وردت فى المسند لا تؤثر على درجته، ولا تنقص من قيمته الجليلة فى نفوس الأئمة والعلماء.

وبهذا: يرد ما أثير حول «المسند» من دعاوى زائفة تدل على خبث نية أصحابها، وسوء طويتهم.

وتتضح درجة المسند من الصحة، وأنه مرجع وثيق لأصحاب الحديث، كما قال الإمام الحافظ الكبير أبو موسى المدينى: «وهذا الكتاب - أى المسند - أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقى من حديث كثير، ومسموعات وافرة فجعله إماما ومعتمدا، وعند التنازع ملجأ ومستندا» أهـ.

ونلاحظ أن أعداء السنة الشريفة، حين يثيرون الشبه، ويحاولون تجريح السنة لا يفعلون ذلك بأسلوب مباشر، ولكنه التخطيط الذى رسموه لأنفسهم، ولأشياعهم وأذنابهم..

إنهم يقومون: بتجريح السنة عن طريق تصوير الأحاديث تصويراً غير مراد.. ومحاولة إفهام البعض من غير المستوعبين لعلوم السنة الذى يرمون إليه.

وأما الميدان الآخر الذى حاولوا أن يشككوا فى السنة من طريقه: فهو ميدان الكتب الكبيرة، والمدونات التى لها وزنها وثقلها، مثل: كتاب «صحيح البخارى» وكتاب «صحيح مسلم».

ومن ذلك: «كتاب المسند» وهو كتاب ضخم وعظيم، لم يسبقه كتاب فى حجمه وضخامته وكثرة أحاديثه.

وأظهر الكتب المدونة قبله: هو كتاب «الموطأ» للإمام الجليل مالك رضى الله عنه إلا أن أحاديث الموطأ لا تبلغ ما بلغته أحاديث المسند، من حيث الكثرة والعدد فقد اشتمل «المسند» على أربعين ألف حديث بالمكرر، ومن غير المكرر: على ثلاثين ألف حديث.

وكان الذى حدا بالإمام أحمد رضى الله عنه إلى اتباع هذا المنهج فى التدوين، وهذه الكثرة من الأحاديث هو: أن يصل إلى أهل كل إقليم ما لم يصل

إليهم من الأحاديث، فقد رأى أن بعض الأحاديث فى الكوفة لا يصل إليها أهل بغداد وبعضها فى مكة لا يصل إليها أهل دمشق، وأحاديث فى دمشق لا يصل إليها أهل اليمن . .

وهكذا: كان فى كل بلد محدثون، فكيف يحصل على ما جمع هؤلاء وهؤلاء؟

من أجل هذا رأى أنه لابد من الرحلة لجمع الأحاديث المتفرقة فى البلاد النائية . .

فبدأ بما سمعه ببغداد، ثم اتجه إلى الكوفة فالبصرة، فمكة فالمدينة فاليمن . . وكان فى هذه البلاد يحرص على لقاء أهل الحديث، ويجمع كل ما صح عنده .

وبهذا خطا خطوة جديدة فى جمع الحديث، وهى: الرحلة، فكانت سنة لمن جاء بعده . . . وقد توسع فيها البخارى .

وكذلك أيضاً - مما دعا الإمام أحمد إلى تدوين المسند - ما رآه فى عصره، من كثرة المحاولات المعادية من أصحاب الملل الأخرى وأعداء الدين، حتى عج تيار الموضوعات بصورة أفزعت هذا الإمام الجليل . مما جعله يتصدى للقيام بهذا العمل الضخم والمجهود الكبير ليقدم ما صح فى رأيه من أحاديث رسول الله ﷺ .

هذا: هو كتاب « المسند » للإمام أحمد بن حنبل . . ومن هنا ندرك لماذا اتجه المستشرقون وأعداء الإسلام وأذنابهم اليوم لمحاربته، لأنه يعتبر من أمهات كتب الحديث، ويعتبر أضخم كتاب للسنة .

وخطة أعداء السنة هى:

إما التشكيك فى المعنى، وتصوير الحديث بأنه لا يتمشى مع العقل، وإما التشكيك فى أكبر كتب السنة الشريفة . وإما التشكيك فى أكبر رواة الحديث من الصحابة الأجلاء رضوان الله تعالى عليهم مثل « أبى هريرة » .

ونناشد كل مسلم غيور، وكل شاب من شباب الإسلام ألا ينظر فيما كتب

هؤلاء إلا وهو مسلح بعقيدة قوية وثقافة دينية سليمة. وأن يطلب الحديث، ومعني الحديث من أهله وعلمائه المتخصصين فيه، العارفين به، ومن كتب السنة الصحيحة.

كما نناشد المسلمين، فى شتى بلاد العالم، ألا يسمحوا للأقلام المسمومة، أو الأفكار الهدامة أن تتسرب إلى محيط بلادهم. وأن يعتصموا بحبل الله، وأن يتمسكوا بشريعتهم، كما قال الله تعالى: ﴿ **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا** ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وأن يتمسكوا بالسنة الشريفة، فمن تمسك بكتاب ربه، وسنة نبيه لا يضل أبداً، كما قال الرسول صلوات الله وسلامه عليه: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً كتاب الله وسنتى».

ولقد قيض الله تعالى لكتاب «المسند» للامام أحمد بن حنبل من حققوه، وخرجوا أحاديثه، وبينوا درجة كل حديث وفهرسوه وبوبوه.

ومن هؤلاء: المرحوم الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا وسماه: «الفتح الربانى لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى» والمرحوم الشيخ أحمد شاكر، وقد قام الشيخ شاكر رحمه الله بعمل فهارس علمية ولفظية، تعين الباحث..

وقام بإتمام باقى الأجزاء وإكمالها فضيلة الدكتور الحسينى عبد المجيد هاشم – رحمه الله – وفق الله جميع المشتغلين بالحديث والعاملين فى حقل الإسلام والدعوة[١].

* * *

---

(١) وأقوم الآن بإكمال تحقيق هذا الكتاب وقد أتممت منه حتى الآن الجزء الثانى والعشرين، وأدعو الله تعالى أن يوفقنى إلى إتمامه.

أثر رواية الحديث فى رواية العلوم الأخرى

تميزت الرواية فى الإسلام - بصفة عامة، وفى الحديث النبوى بصفة خاصة - بدقة التحرى، وشدة التمحيص.

فقد شدد العلماء فيها، وقعدوا لها القواعد، وصاغوا لها الشروط وأصلوا لها الأصول بعناية فائقة، تعتبر أدق ما وصل إليه النقد فى القديم والحديث.

وكان من مميزات الرواية فى الإسلام، ومن خصائصها الهامة: (الإسناد الصحيح المتصل برواية العدول الضابطين). وظل العلماء على مر أدوار الحياة يتحرون الدقة، ويعنون بالتثبت من الأخبار، ونقدها سندا ومتنا. ورأوا أن الإسناد من الدين. قال عبد الله بن المبارك رحمه الله: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[1].

ويقول محمد بن حاتم المظفر: «إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هى صحف فى أيديهم،وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التى أخذوها عن غير الثقات».

وهذه الأمة تتلقى الحديث من الثقة المعروف بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها وأكثر، حتى يهذبوه من الغلط»[2].

ومما سبق: يتضح أن الإسناد من خصائص هذه الأمة وقد رغب كثير من الأئمة الحفاظ فى الرحلة إلى الأقطار الإسلامية، طلباً لعلو الإسناد.

قال الإمام أحمد بن حنبل: «الإسناد العالى سنة عمن سلف»[3] وللرواية فى الإسلام مكانتها ومنزلتها، وأثرها الهام فى العلوم الأخرى.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٥.

(٢) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادى.

(٣) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير تحقيق الشيخ أحمد شاكر.

فلقد تأثر كثير من العلماء فى كثير من علوم اللغة والأدب والتاريخ والسير بعلماء الحديث، ومناهجهم وأسانيدهم.. وقلدوا أئمة السنة فى ذكر السند .وسار كثير من علماء اللغة على نمط علماء الحديث فى ترتيب كلمات اللغة وأطلقوا اصطلاحات يظهر فيها التأثر الكبير باصطلاحات الحديث كقولهم: «جيد وأجود» وقولهم: «ضعيف ومنكر ومتروك» وذلك كما يصنع رجال الحديث فى قولهم مثلا: «صحيح وحسن وضعيف» وقولهم: «فلان ضعيف أو منكر» وهكذا.

كما تأثروا بعلماء الحديث، وعلوم الحديث فى تجريح بعض الرواة وتعديلهم. وكان شأنهم فى هذا كشأن علماء السنة فعدلوا مثلاً الخليل بن أحمد، وأبا عمرو بن العلاء، وجرحوا قطربا وكانت له محاولات فى تدوين الكلمات وكانت لهم طريقتان:

الطريقة الأولى: دونوا فيها الكلمات حسبما اتفق دون ترتيب.

والطريقة الثانية: وضعوا الكلمات المتعلقة بموضوع واحد فى موضع واحد. كما صنع المحدثون بالنسبة لمرحلة التدوين على المسانيد، وعلى الأبواب.

ويظهر للناظر فى كتب تراجم الأدب صيغة المحدثين واضحة ككتاب: الأغانى ، فإننا نراه يسير على غرار إسناد المحدثين كقوله مثلا: أخبرنى الحسين بن يحيى عن حماد عن أبيه عن أبى عبيدة قال: بلغنى أن هذا البيت فى التوراة:

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه   لا يذهب العرف بين الله والناس

وكانت المؤلفات فى تراجم الشعراء، وطبقاتهم على نمط طبقات المحدثين، كما صنع ابن سلام، حيث وضع طبقات الشعراء وابن قتيبة، كل ذلك على نمط المحدثين.

ولكن الرواية فى العلوم الأخرى لم تبلغ شأو ما بلغته رواية الحديث، ولم تلق من العناية ما لقيته لدى المحدثين من دقة النقد، وتمحيص الروايات، ولم يتمسك رواة العلوم الأخرى بالإسناد طويلا كما تمسك به المحدثون.

وبعد تدوين السنة النبوية، وازدهارها فى القرن الثالث الهجرى، وبعد ظهور مناهج المحدثين واصطلاحاتهم.. بعد ذلك بكثير ظهرت فكرة حديثة فى «أوربا» تهدف إلى تحديد منهج جديد للتاريخ. ظهر ذلك بعد تصنيف كتب صحاح الحديث بحوالى عشرة قرون. وعندما برز هذا المنهج إلى حيز الوجود قوبل بالتقدير البالغ وتناقله الشرقيون على أنه جديد. ولكنه فى الحقيقة مأخوذ – من حيث الجملة –، من منهج المحدثين، ومتأثر به.

مع هذا: فلم يصل المنهج التاريخى إلى ما وصل إليه منهج المحدثين الثقات الأخيار، الذين جمعوا بين العلم والعمل. ودفعهم إخلاصهم لعقيدتهم، وحبهم لرسولهم صلوات الله وسلامه عليه، إلى أن ينقلوا سنته الشريفة بحرص بالغ، ودقة فائقة، فأودعوها سويداء قلوبهم، ونقشوها على صفحات صدورهم الأمينة، متتبعين فى التحمل والأداء أقصى ما فى الوسع الإنسانى، ومترسمين أدق الطرق وأقواها حتى تم تدوين السنة نقية مشرقة.

وكيف لا: وصاحب السنة هو رسولهم الذى لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحى يوحى.

يقول الدكتور محمود قاسم عن المنهج الأوربى: لم يتتبّع القدماء الأوربيون منهجاً سليماً فى دراسة التاريخ، فكانوا يخلطون بينه وبين فن القصص، وكانوا يجمعون الوثائق والروايات كيفا اتفق، ثم يصهرونها ويصبونها فى قالب أدبى جذاب. ولكن علماء المسلمين عنوا عناية كبرى بنقد الرواة، وبتمحيص طرقهم فى النقل. ولا سيما فيما يتعلق بدراسة أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام[١] أهـ.

وإذا كان أصحاب المنهج الحديث يرون وجوب الحذر فى استخدام الوثيقة التى لديهم، كالحذر من استخدام أول نسخة تقع لديهم، أو الاعتماد على أقدم

---

(١) المنطق الحديث ومناهج البحث للدكتور: محمود قاسم، والبخارى محدثا فقيها للدكتور الحسينى هاشم.

النسخ، أو الميل إلى اتخاذ حكم الأغلبية، فإنه بفحص هذه الطريقة لا يوجد لها اتصال وثيق إلى صاحبها الأول وكاتبها.. فإنهم لا يتتبعون طرق وصولها إلى أيديهم.

فأين هذا من منهج المحدثين، الذى تقوم الرواية فيه على نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبى ﷺ مع الاتصال.

ومما لا شك فيه: أن الإسناد الصحيح المتصل من خصائص الأمة الإسلامية.

وأما هذا الذى وجهوه إلى نقد الوثائق من حيث الحذر فى استخدامها.. إلخ. فقد تأثروا فيه ببعض طرق المحدثين.. ولكنهم لم يصلوا إلى ما وصل إليه المحدثون حيث وضعوا للحيطة والمحافظة على الحديث أدق ما وصل إليه النقد قديما وحديثا. ووضعوا قرائن تدل على الوضع، منها:

إقرار واضعه.. وركاكة اللفظ.. وفساد المعنى.. ومناقضة الخبر للكتاب الكريم والسنة الصحيحة.. ومخالفته للحقائق التاريخية المشهورة.. ومخالفته للعقل الإسلامى السليم.. وغير ذلك من الأمور.

كما قام رجال السنة بحصر الأخبار الموضوعة، وحكموا على بعض الأحاديث بالشذوذ والنكارة والاضطراب والوضع والاختلاف. ويعتمد أصحاب المنهج الحديث على الحفريات والأوراق المتناثرة، التى قد تكون منذ آلاف السنين، ولا يعترف بها رجال الحديث.

وأين هذه الأمور مما اشترطه المحدثون من طرق التحمل والأداء، ولو أن أصحاب هذا المنهج التاريخى اشترطوا شروطا كشروط المحدثين، أو صاغوا مناهج كمناهجهم، ما كان ليصلهم شيء من تاريخهم ولا ثبت عندهم الا القليل.

وأنى لهم ذلك؟ والمحدثون فى دقتهم وتحريهم، قد وصلوا إلى درجة عالية. فها هو الإمام البخارى يقول: «كتبت عن ألف ثقة من العلماء وزيادة، وليس عندى حديث لا أذكر إسناده»[١].

---

(١) تاريخ بغداد جـ٣ ص ١٩ مطبعة السعادة.

وقال أيضاً رحمه الله: «لم تكن كتابتى للحديث كما كتب هؤلاء، كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبه، وحمل الحديث إن كان الرجل فهما، فإن لم يكن سألته أن يخرج إليّ أصله ونسخته».

ولم يكن من بين أهل الحديث من يحابى – فى الحديث – أباه ولا أخاه ولا ولده – كشأن غيرهم – وهذا على بن المدينى شيخ البخارى لا يروى عنه حرف واحد فى تقوية أبيه بل يروى عنه ضد ذلك [1].

هذا بالإضافة إلى أن المحدثين، يقدمون الحديث متنا وسندا، بكامل رواته، فيبحث عنه من شاء الاستيثاق به، فيراه مثلا موصولا فى موضع آخر، وعند رواة آخرين ثقات، وهكذا.

أما أصحاب المنهج التاريخى الحديث فيطبقون منهجهم فيما بينهم، ولا يوقفون القارىء علي خطوات بحثهم.

فعلى التابعين للفكر الغربى وللمستشرقين أن ينظروا إلى ما يقولونه فى منهجهم، وما يتعصبون به.

فكيف بالنص النبوى الشريف، الذى توفرت فيه شروط الصحة، وتوفر لأصحابه أسمى صفات الصدق والثقة، حتى دونت السنة النبوية على أدق المناهج والمقاييس العلمية؟

أو ليس أولى بكتب السنة إذا الاعتراف بها، والسير على هديها، ومحاربة كل من يحاول النيل منها؟ خاصة وأن رواتها قد جمعوا الشروط العالية: من الإسلام والعقل، والصدق، وعدم التدليس، والضبط، والعدالة فيكون الراوى مسلما بالغا عاقلا، خاليا من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

وألا يكون سفيها به حمق وعدم اتزان، وألا يكون ممن لا يزن الأمور بدقة، وألا يكون صاحب بدعة.

---

(١) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادى ص ٨٠.

لقد كان لمنهج المحدثين أثره العظيم، وقوته فى مجال النقد العلمى، وكان لرواية الحديث أثرها فى رواية العلوم الأخرى.

وقد أدرك السلف ذلك، فعرفوا للسنة مكانتها وأهميتها وحرمتها فى نفوسهم. فقاموا عليها بالحفظ والعناية والضبط والصيانة، وبالتطبيق العلمى لما جاءت به من مبادىء ومثل، فعايشوا السنة قولا وعملا وسلوكا وأخلاقا، فكانوا بحق خير أمة أخرجت للناس.

ونحن لا نستهدف من وراء هذه الدراسة: إلا تجلية الموقف أمام القراء، حتى يتعرف كل قارىء أو باحث على ما كان لعلماء السنة من جهود علمية مخلصة، ومناهج غاية فى الدقة.. حتى وصلت السنة الشريفة إلينا بأدق طرق الرواية والتدوين، مما لا يدع مجالا للمشككين أو أعداء الإسلام، الذين مازالوا حتي يومنا هذا، ينكرون الكثير من السنة الصحيحة، ويحكمون عقولهم البشرية القاصرة القابلة للخطأ والصواب، المتضاربة فى أحكامها.

كما أردنا كذلك: أن نخلص من هذه الدراسة بما كان للحديث الشريف وعلومه من أثر فى الثقافة الإسلامية الأصلية وسائر العلوم الأخرى.

لا توهين ما قام به المخلصون من العلماء فى كل فن وعلم من جهود تذكر فتشكر.

ولكنها الدعوة المخلصة والأمينة، إلى أن نصون خير تراث على ظهر الأرض وأعظم ميراث، هو ميراث النبوة.

وقد شرفنا الله سبحانه وتعالى، بأن جعلنا خير أمة أخرجت للناس لندعو للحق علي هدى وبصيرة، أمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر، كما قال تعالى: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**﴾ [آل عمران: ١١٠].

وما أحوج البشرية اليوم فى شتى أقطارها: إلى العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ومضاعفة الدراسة والبحث، فيما يتصل بهذين الأصلين الكريمين..

والاقتداء بصاحب السنة المطهرة عليه أفضل الصلاة والسلام. كما وجهنا القرآن الكريم لذلك، فى قول الله تعالى: ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً** ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وأن فى دراسة الكتاب والسنة، وما كان عليه السلف من فهم وسلوك، وعمل وتطبيق الخير كل الخير، لصالح العالم الإسلامى، وتوحيد كلمته، ونشر دعوته، حتى يتبوأ المسلمون فى كل بقعة على ظهر الأرض المكانة المرموقة وحتى يستعيدوا أمجادهم التالدة، وتراثهم العريق الذى ما عرفت الحياة له مثيلا.

* * *

الفصل الرابع

الوضع فى السنة ومقاومة العلماء له
الوضع فى الحديث ... ومقاومته

لم يشع الكذب فى عهد الرسول ﷺ ولا عهد الخلفاء الراشدين من بعده، وما كان بينهم من خلاف فقهى، فلا يتعدى اختلاف وجهة النظر في أمور الدين.

أخرج البيهقى أن أنسا حدث بحديث، فقال له رجل: «أسمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم أو حدثنى من لم يكذب، والله ما كنا نكذب ولا كنا ندرى ما الكذب».

وكان الكذب فى عهد كبار التابعين أقل منه فى عهد صغارهم، لوجود الصحابة وكبار التابعين، ولما كانوا عليه من الورع والتدين، ولأن الخلاف السياسى كان فى أول عهدهم بسيطاً.. كل ذلك كان سبباً فى تضييق بواعث الوضع والحد من الكذب.

ولما كان الشيعة هم أول من تجرأ على ذلك فيمكننا الحكم: بأن أول بيئة نشأ الوضع فيها هى: العراق وكان الإمام مالك رضى الله عنه يسمى العراق «دار الضرب» أى تضرب فيها لأحاديث، كما تضرب الدراهم.

ويقول: نزلوا أحاديث أهل العراق منزلة أهل الكتاب، لا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقال له عبد الرحمن بن مهدى: يا أبا عبد الله، سمعنا فى بلدكم - المدينة - أربعمائة حديث فى أربعين يوما، ونحن بالعراق، نسمع هذا كله فى يوم واحد.

فقال له: يا عبد الرحمن، من أين لنا دار الضرب التى عندكم؟ تضربون بالليل، وتنفقون بالنهار. وقال ابن شهاب: يخرج الحديث من عندنا شبرا، فيعود فى العراق ذراعا، وذلك لبعد العراق عن الحجاز، ولوجود أخلاط المسلمين، من مختلف الأمم، وظهور المذاهب المختلفة فى العراق: من معتزلة، ومرجئة، وأصناف من المتكلمين.. وكل صنف من هؤلاء، يؤيد رأيه بتأويل آيات القرآن واختلاق الحديث.

أسباب الوضع فى الحديث

١ - التعصب السياسى :

كان للأحداث السياسية أثرها فى انقسام المسلمين شيعاً وأحزابا، وسبب هذا الانقسام قيام المذاهب الدينية التى حاول أصحابها تأييد موقفهم بالقرآن والسنة. فتأول بعضهم القرآن على غير وجهه السليم، وحملوا السنة ما لا تتحمله.

وقد عجزوا عن الوضع فى القرآن، لأنه ثبت بالتواتر المفيد لليقين والقطع، ولتوفر المسلمين على حفظه وتلاوته، فقد تكفل الله تعالى بحفظه.

فوجهوا عداوتهم إلى الوضع فى الحديث، لتأييد ما يدعون، فخلطوا الصحيح بغيره ووضعوا أحاديث فى فضائل أئمتهم ورؤساء أحزابهم.

وبهذا الوضع انغمست الفرق السياسية فى حمأة الكذب والوضع.. وكانت الرافضة أكثر الفرق كذبا.

يقول ابن تيمية : « وكذب الرافضة مما يضرب به المثل » وسئل مالك عن الرافضة؟ فقال : « لا تكلمهم، ولا ترو عنهم، فإنهم يكذبون » [١].

وقال حماد بن مسلم : حدثنى شيخ لهم قال : « كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئاً جعلناه حديثاً » [٢].

وقد أسرف الرافضة فى وضع الأحاديث فى فضائل على وآل بيته، بجرأة بالغة، وذلك : لأن أكثرهم من الفرس الذين تستروا بالتشيع لينقضوا عرى الإسلامى.

وأما الشيعة : فقد كثر الوضع منهم، وصنعوا بعض الأخبار التى تنال من

---

(١) منهاج السنة جـ ١، ص ١٣.

(٢) منهاج السنة جـ ١ ، ص ١٣.

أبى بكر الصديق، وعمر، زاعمين أنهما أساءا إلى «على»، ومن الأخبار التى وضعوها: «وحيى وموضع سرى وخليفتى فى أهلى وخير من أخلف بعدى على»(١).

وحين وجد أهل الأحزاب الأخرى أن ما وضعه الشيعة ينقص من أبى بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية، هب بعض الوضاعين من أحزابهم بوضع ما يقابل هذا من أحاديث ترفع من شأنهم، من ذلك:

«ما فى الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة منها لا إله إلا الله محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، وعمر الفاروق وعثمان ذو النورين».

كما وضع المتعصبون لمعاوية والأمويين أخباراً كثيرة كما فعل الذين أيدوا العباسيين.

ولما رأى بعض الذين حسنت نياتهم، من طعن وتجريح فى حق الصحابة، دفعهم حبهم للصحابة، أن يضعوا أحاديث فى فضلهم، ليبينوا بها أنهم جميعاً خيار، ولا فرق بينهم وظنوا أنهم بهذا العمل يقدمون خيرا.. وفاتهم أنهم قد ارتكبوا منكراً، بكذبهم على الرسول ﷺ.

وكان الشيعة منهم: المعتدلون، الذين يرون أفضلية على وأولويته بالخلافة، وهم مسلمون مخلصون.. ومنهم: الغلاة، الذين تظاهروا بالمحبة لآل البيت وهم بعيدون عن الإسلام.

وكان هدفهم أن يدخلوا ما معهم من مبادىء اليهودية والنصرانية والزرادشتية فى الإسلام، ليشوهوا معالمه وعقيدته.

وكان من هؤلاء طائفة تعتقد أن جبريل أخطأ فى النزول بالرسالة على محمد، وهى لعلى. وطائفة تقول بألوهية على، وهم أصحاب عبد الله بن سبأ. ولقد أعلن على براءته منهم.. وأطلق المؤرخون على هؤلاء اسم «غلاة الشيعة».

---

(١) اللآلىء المصنوعة جـ١ ص ١٨٥.

ولما كانت آراؤهم الهدامة لا مجال لها فى النفوس، ألبسوها ثياباً مصطنعة، وتقنعوا بالدين.. فلجأ أهل الزيغ منهم – تأييدا لآرائهم الزائفة – إلى الوضع فى السنة فأساءوا إلى الحديث النبوى، وإلى الإسلام عامة.

٢ – التعصب العنصرى:

ومن أسباب الوضع أيضاً: التعصب العنصرى، وقد ظهر عندما ظهرت – قديما – على ألسنة بعض العامة فكرة تفضيل العجم على العرب، وهى التى تعرف بالشعوبية، وقد ساعد على انتشار هذه الفكرة أن الخلفاء العباسيين لم يتعصبوا للعربية فانتهز الشعوبيون الفرصة فى محاربة العرب، ووضعوا أحاديث فى فضل الفرس وبلدانهم وعلمائهم، والحط من قيمة العرب، ومن ذلك ما وضعوه فى فضل أبى حنيفة النعمان لأنه من أصل فارسى، وذم الشافعى لأنه عربى.

وقد بلغ بهم التعصب مبلغاً كبيراً، أدى بهم إلى الإلحاد فى الدين، والتحلل من أحكامه. وأما أحاديثهم الموضوعة: فلم تكن بخافية على العلماء وأئمة الحديث الذين تتبعوها، وكشفوا زيفها وميزوا بين الصحيح وغيره.

٣ – الزندقة:

تطلق الزندقة: على اتباع دين المجوس مع التظاهر بالإسلام، وقد اتسع إطلاق الزندقة، فصارت تطلق على الملحدين الذين لا دين لهم، كما أطلقت أيضاً على الإباحيين الذين يتبجحون بالقول فيما يمس الدين.

وكان الطريق الذى سلكه الزنادقة لانتشار الزندقة، هو الكذب على رسول الله ﷺ، لإثارة الشبه والطعون رغبة منهم فى تنفير الناس منه والتحلل من أحكامه حتى تضعف قوة المسلمين، فيتمكن هؤلاء من فرض سلطانهم.

وقد نشروا كثيراً من المذاهب الضالة، وتقنعوا بأثواب نحل مختلفة يستهدفون استدراج الناس، واجتذابهم من دينهم، كما شقوا طريق الوضع فى الحديث، متسترين بأسماء مختلفة، فوضعوا أحاديث فى العقائد، وأخرى فى الأخلاق، وغيرها فى الحلال والحرام.

وقد تعقب الخلفاء العباسيون الزنادقة، فشنقوهم وقاوموا تلك الحركة الخبيثة، كما لم يخف على رجال الحديث فسادهم فشمر الجهابذة والنقاد عن ساعد الجد وتتبعوا هؤلاء الكذابين والوضاعين، وهكذا: كانت يقظة الأمة الإسلامية فى حرصها على حراسة الدين، وحمايته من كل دخيل.

٤ - القصاصون:

وجد كثير من أدعياء العلم والمرتزقة الذين لا يهمهم إلا التفاف العامة حولهم، فيثيرون مشاعر الناس وعواطفهم بالقصص، ويستدرون ما عندهم، فوضعوا الأحاديث فى قصصهم رغبة منهم فى أستمالة قلوب العامة إليهم، وأكثر هؤلاء القصاص من الجهال، الذين تشبهوا بأهل العلم، فأفسدوا كثيرا من عقول العامة بما كانوا ينشرونه بين الناس حين يقومون بمهمة الوعظ وليس يهمهم إلا أن يستدروا المال، وبكاء العيون، وإعجاب الناس بهم، وفى سبيل ذلك وضعوا الأكاذيب على رسول الله ﷺ.

٥ - الخلافات الفقهية والكلامية:

اتجه أصحاب المذاهب الفقهية، والكلامية إلى تأييد مذاهبهم بأحاديث مكذوبة، وضعوها تأييدا لهم، ومن ذلك. ما روى أنه قيل لمحمد بن عكاشة الكرمانى: أن قوما يرفعون أيديهم فى الركوع وفى الرفع منه، فقال: حدثنا المسيب بن واضح عن أنس مرفوعاً: «من رفع يديه فى الركوع فلا صلاة له» (١) وحديث: (كل ما فى السموات والأرض وما بينهم فهو مخلوق غير الله والقرآن، وذلك أنه كلامه منه بدأ، وإليه يعود، وسيجىء أقوام من أمتى يقولون القرآن مخلوق، فمن قاله منهم فقد كفر بالله العظيم، وطلقت امرأته من ساعته، لأنه لا ينبغى لمؤمنة أن تكون تحت كافر إلا أن تكون قد سبقته بالقول) (٢).

ويظهر فى هذا القول: ركاكة اللفظ، كما يكشف اتجاه مرماه عن الوضع فى وضوح

---

(١) تدريب الراوى ص ١٨ والباعث الحثيث.

(٢) اللآلىء المصنوعة جـ ١ ص ٣.

٦ - الجهل بالدين مع الرغبة فى الخير :

قام بعض الجهلة بالدين - الذين كانوا على جانب من الصلاح والورع والزهد - بوضح أحاديث فى الترغيب والترهيب، حينما ساءهم وجود بعض الناس المتكالبين على الدنيا، والذين تركوا آخرتهم، فوضعوا بعض الأحاديث التى ترغبهم فى الآخرة، وتخوفهم من عذاب الله. ومن هؤلاء غلام خليل، وهو: أحمد بن محمد بن غالب الباهلى، كان معروفاً بالزهد، وتوفى فى رجب سنة ٣٧٥ هـ (١) قال عبد الله النهاوندى: ما هذه الرقائق التى تحدث بها؟ قال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة.

وهؤلاء هم أشد الوضاعين ضرراً، وأفدح خطراً، لأن أحاديثهم المختلفة كانت تجد قبولا عند بعض الناس، لما كانوا عليه من الزهد والصلاح، ولهذا: قال يحيى القطان: «ما رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير».

كما رأى البعض منهم: انشغال الناس بالفقه، فخاف أن يعرضوا عن القرآن، فوضع أحاديث فى فضائل سور القرآن وقد قيل لأبى عصمة نوح بن أبى مريم: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إنى رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبى حنيفة، ومغازى ابن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة.

وروى ابن حيان فى الضعفاء عن ابن مهدى قال: قلت لميسرة ابن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟. قال: وضعتها أرغب الناس فيها (٢).

وكان هؤلاء الوضاعون إذا قيل لهم فى ذلك قالوا: نحن ما كذبنا عليه أى على الرسول ﷺ، وإنما كذبنا له. وهذا من تمام جهلهم الفاضح، وفجورهم وافترائهم فإنه عليه السلام لا يحتاج فى كمال شريعته إلى غيره (٣).

---

(١) ميزان الاعتدال جـ ١ ص ٦٧.

(٢) تدريب الراوى ص ١٨٤.

(٣) الباعث الحثيث ص ٧٩.

مقاومة الوضع

قيض الله سبحانه لسنة نبيه ﷺ رجالا أمناء، صدقوا فى إخلاصهم لله ولرسوله، ونصبوا أنفسهم للذب عن السنة الشريفة، فأفنوا أعمارهم فى التمييز بين الصحيح والباطل صيانة للسنة النبوية الشريفة، وحفاظاً على الإسلام من الدس والتحريف.

وفى سبيل تنقيح السنة وتنقيتها من الوضع: بذل علماء الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم جهوداً مخلصة فوضعوا قواعد الجرح والتعديل، وكان من ثمرة أعمالهم: (علم مصطلح الحديث)، وهو: يشتمل على أدق الطرق العلمية فى التحقيق التاريخى، وأقومها فى التمحيص والنقد، وكانت القواعد التى اتبعوها فى جهودهم تتسم بالآتى:

١ - التزام إسناد الحديث

ظل الصحابة والتابعون بعد انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى منعمين فى جو من الصدق، آمنين على تراث نبيهم، حيث كانت صدورهم الأمينة تفيض بالثقة والإخلاص، وقلوبهم الواعية تنبض بالإيمان والصدق، فكان البعض يسند الحديث مرة ولا يسنده أخرى، إلى أن حدثت الفتنة، وظهرت الأحزاب والفرق، وأخذ الكذب على رسول الله ﷺ يزداد شيئا فشيئا فانبرى الصحابة والتابعون يمحصون الأحاديث سندا ومتنا ويشددون فى معرفة الرواة والطرق، ويلتزمون الإسناد دائماً.

وكان ابتداء مرحلة التحرى والتزام الإسناد منذ عهد صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم عن زمن الفتنة [١] فمنذ ذلك الحين وهم يتشددون فى التزام الإسناد دائماً، عن ابن سيرين قال: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[٢] فقد كانوا يتسارعون إلى أخذ الحديث

(١) السنة ومكانتها فى التشريع ص ١٠٧.

(٢) مقدمة صحيح مسلم شرح النووى ص ٧١ جـ ١ الشعب.

وسماعه، فلما وقعت الفتنة وركب الناس الصعب والذلول، لم يأخذوا من الأحاديث إلا ما يعرفون والتزموا التثبت والإسناد.

٢ - التثبت من الأحاديث

كان من فضل الله وعنايته بالسنة النبوية أن بارك فى أعمار عدد من الصحابة والفقهاء، يرجع الناس إليهم ويلجأون لهم حين يقع الاختلاف ليستوثقوا من الأحاديث. وقد كثرت الرحلات العلمية لبعض الصحابة والتابعين واتباعهم ومن بعدهم من علماء الحديث من أجل التثبت. يقول سعيد بن المسيب: «إن كنت لأسير الليالى والأيام فى طلب الحديث الواحد»(١).

وفى سبيل التثبت: كانوا يتذاكرون الأحاديث فيما بينهم، لمعرفة ما يأخذون منها، وترك ما ينكرونه، كما كانوا على جانب كبير من الوعى والحيطة، بحيث يحفظون الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة، خشية أن تختلط عليهم، وحتى يستطيعوا التمييز بين الصحيح وغيره بدقة فائقة، وحيطة بالغة، روى أبو بكر بن الأشرم: «أن أحمد بن حنبل رأى يحيى بن معين بصنعاء فى زاوية، وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا أطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد بن حنبل: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: إنك تتكلم فى أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرازق عن معمر على الوجه، فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجىء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتا، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك، فأقول له: كذب، إنما هى عن معمر عن أبان لا عن ثابت(٢).

ومن أجل التثبت كذلك: ناهض العلماء الكذابين، ومنعوهم من التحديث، واشتدوا عليهم، لدرجة أنهم كانوا يضربونهم أحيانا، ويهددونهم

---

(١) جامع بيان العلم جـ ١ ص ٩٤.

(٢) الجامع لأخلاق الراوى ص ١٠٧.

بالقتل أحيانا أخرى، عن حمزة الزيات قال: «سمع مرة الهمدانى من الحارث الأعور شيئا، فقال له: أقعد بالباب، قال: فدخل مرة وأخذ سيفه، قال: وأحس الحارث بالشر فذهب»(١).

٣ - نقد الرواة ودراسة حياتهم وتاريخهم وبيان أحوالهم من صدق أو كذب:

وقد وصلوا عن طريق هذه الدراسة إلى تمييز الصحيح من المكذوب وكانت لديهم قواعد اتبعوها وساروا عليها فى الأخذ عن الرواة أو عدم الأخذ منهم فحصروا المتروكين الذين يكذبون على الرسول ﷺ، وأصحاب البدع والأهواء والزنادقة، والذين لا يفهمون ما يحدثون، ومن لا تتوافر فيهم صفات الضبط والعدالة والفهم.

وقد عين أئمة النقاد أياما ليتكلموا فى الرجال، وكانوا يسألون عن الرواة لمعرفة أحوالهم، والتمكن من صدقهم أو كذبهم، فكانوا ينقدونهم نقداً صحيحاً دقيقاً. عن يحيى بن سعيد قال: «سألت سفيان الثورى وشعبه ومالكا وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتاً فى الحديث، فيأتينى الرجل فيسألنى عنه، قالوا: أخبر عنه أنه ليس بثبت»(٢).

وكانوا فى حكمهم لا يخافون فى الحق لومة لائم ولا تأخذهم عاطفة، حتى ولو كان أخاه. يقول زيد بن أبى أنيسة: «لا تأخذوا عن أخى»(٣). ولم يحاب أحد من أهل الحديث أباه ولا أخاه، وهذا على بن المدينى المتوفى سنة ٢٣٤ هـ، وهو إمام الحديث فى عصره، لا يروى عنه حرف فى تقوية أبيه، بل يروى عنه ضد ذلك»(٤).

وهكذا: أخلصوا عملهم لله، وخدموا الشريعة السمحة بدفع ما يشوبها،

---

(١) مسلم شرح النووى جـ ١ ص ٩٩.
(٢) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١ ص ٩٢.
(٣) المصدر السابق جـ ١ ص ١٢١.
(٤) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادى ص ٨٥ مخطوط بدار الكتب المصرية.

وتخليص الغث من الثمين، وبهذا تكوّن (علم الجرح والتعديل) الذى وضع قواعده كبار الصحابة والتابعين وأتباعهم.

وكان الضعفاء فى القرن الثانى أكثر منهم فى القرن الأول، وقد تناول الحديث فى العدالة والتجريح كثير من الأئمة وبينوا من تقبل روايته ومن لا تقبل روايته.

وتكامل علم الجرح والتعديل من العهد النبوى إلى عهد التدوين، وألفت المصنفات الكبيرة فى الرواة، وألفت كتب خاصة بالضعفاء، فصار من السهل التمييز بين المحق والمبطل، على أساس من القواعد الدقيقة، حتى أكتمل هذا العلم فى القرن الثالث الهجرى على أيدى الأئمة الأعلام، الذين أخذوا على عاتقهم حفظ السنة الشريفة، والذود عن حياضها فألفوا الكتب الكثيرة فى الجرح والتعديل.

* * *

وضع قواعد عامة لتقسيم الحديث
وتمييز الصحيح من غيره

لـم يكتف العلمـاء فى التـزام الإسناد والتـثـبت من الأحـاديث بالرحلة، ومـراجعـة الأحـاديث، ودراسـة الأسـانيـد والطرق، وإنما ضـمـوا مع هذا تقسـيم الحديث إلى درجات :

صحيح، وحسن وضعيف، وذلك لمعرفة القوى من الضعيف وما يقبل وما يرد، ولم يعرف الحسن فى القرن الثانى الهجرى، وإنما عرف فيما بعد[١]. وكتاب أبى عـيسى التـرمـذى أصل فى مـعـرفـة الحسن قـال ابن الصـلاح : وإن وجـد فى متـفـرقـات من كـلام بعض مـشـايخـه والطبـقـة التى قـبله (أحـمـد والبـخـارى وغيرهما) .

وقد وضع العلمـاء قـواعـد يعـرفـون بهـا الحـديث الموضـوع وبينوا العـلامات الدالة على وضعه، منهـا : ما هو فى السند، ومنهـا ما هو فى المتن. أما العلامات الدالة على الوضع فى السند فأهمها :

١ – أن يكون راوى الحديث مـعـروفاً بالكذب ويتـفـرد برواية الحـديث ولا يرويه ثقة غيره .

٢ – إقرار واضع الحديث بوضعه، كما أقر ميسرة بن عبد ربه الفارسى أنه وضع أحاديث فى فضائل القرآن[٢] .

٣ – ما يقوم مقام الاعتراف بالوضع بأن يكون هناك قرينة مانعة من صحة الحديث : كأن يروى الراوى عن شيخ لم يثبت لقاؤه به، أو ولد بعد وفاته، أو لم يدخل المكان الذى ادعى سمـاعه فيـه، وهذا يعرف عن طريق دراسة تاريخ مولد الرواة، وإقامتهم ورحلاتهم ووفاتهم .

---

(١) تدريب الراوى للسيوطى .

(٢) الباعث الحثيث ص ٨١ .

كما قسموا الرواة إلى طبقات، وعرفوا عنهم كل صغيرة وكبيرة، وبهذا تَكَوَّنَ (علم الطبقات) الذى لا يستغنى عنه رجال الحديث ونُقَّاده . . يقول سفيان الثورى : « لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ » .

٤ - معرفة حال الراوى وبواعثه النفسية مثل : ما وقع من سعد بن ظريف حين جاء ابنه من الكتاب يبكى، فقال : مالك؟ قال : ضربنى المعلم، قال : لأخزينهم اليوم، حدثنى عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً : « معلمو صبيانكم شراركم أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين » .

ولم تصل أمة من الأمم إلى ما وصلت إليه الأمة الإسلامية فى التحقيق والضبط، فقد عنى رجال الحديث بالسنة عناية لم يجد معها أهل الأهواء ثغرة ينفذون منها إلى نقض قواعدهم العلمية، ولذا كان نقد بعض المستشرقين والمغرضين وأمثالهم يتجه إلى المتن زعما منهم أن المتن لم يلق من رجال الحديث ما لقيه السند من العناية .

* * *

علامات الوضع فى المتن

بذل علماء السنة جهوداً مشكورة، وعناية فائقة بالمتن، ولئن كانت الجهود التى بذلت فى العناية بالسند أكثر من المتن، فليس هذا تقصيراً منهم لحال المتن، وإنما يرجع ذلك إلى كثرة أحوال السند وتعددها، مما كان سبباً فيما يتعلق به من علوم وبحوث كثيرة، على أنه قام علماء السنة ببحث ودراسة الصفات التى يجب توافرها فى صحة المتن، وبيان العلامات الدالة على وضعه وهذه أهمها :

ركاكة المعنى واللفظ، وتعرف بكثرة الممارسة لألفاظ الحديث النبوى، فتحصل هيئة نفسانية، وملكة يعرف بها اللفظ النبوى من غيره .

قال الحافظ ابن حجر : «المدار فى الركة على ركة المعنى فحيثما وجدت دلت على الوضع، وإن لم ينضم إليها ركاكة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة . أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح .

نعم إن صرح بأنه من لفظ النبى ﷺ فيكون حينئذ كاذبا .

وقال الربيع بن خيثم : «إن للحديث ضوءا كضوء النهار نعرفه، وظلمة كظلمة الليل ننكره»[١] .

فساد المعنى بأن يخالف الحديث بدهيات العقول أو القواعد العامة فى الأخلاق والآداب أو يخالف الحس أو قواعد الطب أو ما يوجبه العقل من تنزيه الله سبحانه وتعالى :

أو يخالف قطعيات التاريخ، أو سنة الله فى الكون والإنسان أو يشتمل على سخافات يبعد عنها كل عاقل .

---

(١) الباعث الحثيث ص ٨٢ .

يقول ابن الجوزى : ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع[1].

مخالفته للقرآن الكريم أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعى، أما المعارضة مع إمكان الجمع فلا[2].

قال ابن القيم : ومن الأمور التى يعرف بها أن الحديث موضوع مخالفته صريح الكتاب، كحديث مقدار مدة الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة لمخالفته قوله تعالى : ﴿ **قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي** ﴾ [الأعراف : ١٨٧].

وقوله تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ** ﴾ [القمان : ٣٤].

ومن ذلك أيضاً : مخالفته صريح السنة المسلم بها لشهرتها أو لتواترها مثل : « إذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فخذوا به سواء حدثت به أو لم أحدث » فإن هذا مخالف للحديث المتواتر : « من كذب على معتمدا فليتبوأ مقعده من النار ».

ومثل : « من قضى صلوات الفرائض فى آخر جمعة من رمضان كان ذلك جابرا لكل صلاة فاتته فى عمره إلى سبعين سنة ».

فإن هذا مخالف لما أجمع عليه من أن الفائتة لا يقوم مقامها شىء من العبادات[3].

مخالفته للوقائع التاريخية المقطوع بصحتها ومثاله :

ما رواه الإمام مسلم بسنده قال المعلّى بن عُرْفان حدثنا أبو وائل قال : خرج علينا ابن مسعود بصفين فقال أبو نعيم : أتراه بعث بعد الموت[4] ؟، لأن ابن مسعود توفى قبل صفين.

---

(١) تدريب الراوى ص ١٨٠.　　(٢) الباعث الحثيث ٨٣.

(٣) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى والسياسى ص ١١٧.

(٤) صحيح مسلم شرح النووى جـ ١ ص ١٠٠ ط الشعب والكذب من المعلّى بن عُرْفان المعروف بضعفه والذى قال : حدثنا أبو وائل.

صدور الحديث من راو تأييدا لمذهبه كالأحاديث الصادرة من أتباع المذاهب الفقهية والكلامية المغالين فى تعصبهم مثل: «من لا يرفع يديه فى الصلاة فلا صلاة له» أو يروى رافض حديثاً، فى فضائل أهل البيت أو مرجىء حديثاً فى الإرجاء[1].

أن يشتمل على إفراط فى الثواب العظيم على العمل الصغير أو اشتماله على المبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير كالأحاديث التى وضعها القصاص فى ثواب بعض الأعمال، وجزاء بعض الجرائم مثل: «من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطى ثواب سبعين نبياً» ومثل: «من قال لا إله إلا الله خلق الله له طائراً له سبعون ألف لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له»[2].

أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوفر الدواعى على نقله لوقوعه بمشهد عظيم ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد، بهذا حكم أهل السنة بالوضع على الحديث المتضمن النص على خلافة على ووصايته..

ما يصرح بتكذيب جمع المتواتر[3].

وإضافة إلى هذه الأسس الرصينة والقواعد المحكمة: نقد العلماء المتن من ناحية اضطرابه أو شذوذه أو إعلاله، كما بحثوا فيما فيه من قلب أو غلط أو إدراج، إلى غير ذلك من العلل التى عنى العلماء ببيانها وشرحها: فيما وضع فى ذلك من الكتب[4].

كما كان للذوق المؤمن مجاله فى النقد، فإذا استساغت الملكات السليمة المؤمنة حديثاً قبلوه، وإذا لم تستسغه ردوه وكان هذا الذوق متفقاً مع قوانين الرواية كذلك، يقول الربيع بن خيثم: «إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار تعرفه به، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل تعرفه بها»[5]

(١) السنة ومكانتها ص ١١٧.

(٢) الموضوعات.

(٣) المنهج الحديث فى علم الحديث للأستاذ: محمد محمد السماحى ص ١٨٧.

(٤) المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦م ص ٤٩.

(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٣٦.

ويقول ابن الجوزى «الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر منه فى الغالب».

وهكذا: وضع علماء الحديث القواعد الهامة التى عرفوا بها الحديث الصحيح من الموضوع، ووجهوا جهودهم إلى نقد السند والمتن على السواء.

هذا وقد بدأت حركة النقد منذ وقوع الفتنة، وظلت حتى كان عصر التدوين، ودون العلماء الحديث دون تمييز بين الصحيح وغيره، وإنما تركوا ذلك لأهل الخبرة من العلماء، لهذا: تحرى الإمام: مالك رضى الله عنه فى كتاب (الموطأ) جمع الحديث المقبول، حتى شهد له الكثيرون بالصحة والقبول، وعندما كتب الإمام الشافعى رضى الله عنه (كتاب الرسالة) تعرض لشىء من علوم الحديث، كما كتب أيضاً شيئاً من ذلك فى كتاب (الأم).

وقام العلماء كذلك بنقد الحديث - سنداً ومتناً - خلال تأليفهم، كما فى كتب الترمذى، وبعضهم خصص مقدمة فى هذا العلم تتعلق بالكتاب الذى يؤلفه. كما صنع الإمام مسلم فى مقدمة كتابه، أو خاتمة توضح المصطلحات التى أرادوها: كما صنع الإمام الترمذى فى آخر جامعه.

وعنى البعض بالرواة فألف البخارى فى الصحابة كتبه فى التواريخ الثلاثة: «الكبير والأوسط والصغير»، وعنى فيها بنقد المرويات من حيث السند والمتن، وألف غيره فى تواريخ الرواة صحابة أو غيرهم: كالإمام محمد بن سعد كاتب الواقدى المتوفى سنة ٢٣٠هـ، ألف كتاب الطبقات. كما أن بعضهم ألف فى الثقات: كأبى حاتم بن حبان المتوفى سنة ٣٥٤هـ، ألف كتاب الطبقات، كما أنه خصصت تآليف فى الضعفاء والعلل، ككتاب الضعفاء للبخارى صاحب الصحيح.

وهكذا: رأى العلماء: أن هذه الكتب قد تضمنت اصطلاحات خاصة لأهل الحديث، وقواعد كثيرة لهم، يعرف بها المقبول والمردود، ففكروا فى

تخليصها من هذه الكتب، وجمعها فى علم خاص، وتدوينها فى كتاب مستقل. وكان ذلك فى القرن الرابع وكان أول من ألف فيه الرامهرمزى[1].

ومن النتائج الجليلة القدر التى عادت على الإسلام والمسلمين من هذه الجهود الضخمة الموفقة: أن تم تدوين السنة بعد أن سار أشواطه المباركة وانتهى الأمر بالتدوين التام، والتصنيف الكامل، فى القرن الثالث الهجرى، الذى كان أسعد عصور السنة الشريفة بظهور أئمة الحديث، وقيامهم بتلك التآليف الخالدة، وتمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها.

* * *

---

(١) المنهج الحديث الأستاذ محمد السماحى ص ٢٠.

الفصل الخامس

الرد على المطاعن التى أثيرت حديثا

لقد حفظ الله تعالى دينه بحفظ الأصلين الكريمين، والمصدرين الشريفين: الكتاب والسنة، وتكفّل الله تعالى بحفظ القرآن الكريم وحفظه فعلا حيث قال سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

كما حفظ المصدر الثانى للتشريع الإسلامى حيث قال تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ [القيامة: ١٧ - ١٩].

فقد تكفل سبحانه بحفظ بيان القرآن حيث تكفل بحفظ القرآن لأن حفظ المبيَّن يستلزم حفظ البيان، ليظل القرآن واضحاً مفهوماً يعمل به الناس إلى يوم الدين، وتكفل بأن جعل بيان القرآن على الله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ ولذا قيض الله للسنة النبوية رجالاً أمناء صانوا السنة النبوية من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

وقد واجهت الإسلام تحديات متعددة، وحملات ظالمة شنها المبطلون على القرآن أولاً، فباءوا بالخزى والخذلان لأن الله تعالى قد تكفل بحفظه، فحفظه الرجال الثقات والأئمة الأمناء الحفاظ فى صدورهم الأمينة وفى صحفهم الواعية الضابطة، فلما رأوا أنهم لا حيلة لهم فى النيل من القرآن الكريم اتجهوا إلى النيل من السنة فحاولوا الدس والتحريف فيها، كما حاولوا الكذب والوضع وحاول بعضهم شرح الحديث بغير ما هو مراد منه محاولين إخضاع النص لهواهم.

فقيض الله تعالى للسنة النبوية من ميزوا صحيحها من سقيمها، ومن حفظوها فى صدورهم الأمينة، وصحفهم الضابطة المتقنة ودونوها على أوجه متعددة منها ما دون على حسب الرواة، ومنها ما دون تدويناً فقهياً، ورتب ترتيباً

موضوعياً وقاموا إلى جانب تدوينها وترتيبها بشرحها شرحاً ييسر المراد منها حتى لا ينحرف البعض فى شرحها تأييدا لهواه.

وابتكروا علما بل علوما فى أصول الحديث النبوى وقواعده وشروط الصحيح ومعرفة الثقات، ومعرفة الضعفاء، والمتروكين، ووضعوا علامات للوضع منها ما هو فى السند ومنها ما هو فى متن الحديث، بحيث لم يدعوا ثغرة ينفذ منها الوضاعون ومن يحاول الدس أو الكذب.

وبعد أن فشل أعداء الإسلام فى النيل من القرآن، ومن الحديث ولوا وجوههم نحو حَمَلَة الإسلام وشُهُود هذا الدين، ومن انتقل على أيديهم الإسلام وتراثه وهم صحابة رسول الله ﷺ ثم العلماء جيلا بعد جيل، لأن هؤلاء هم حملة الدين، ونقلة تراثه والدعاة إليه ورموزه فإذا ما تم التشكيك فيهم أصابوا الإسلام فى مقتل، لأنهم إذا نجحوا فى التشكيك فى حملة الإسلام نفسه. نجحوا فى التشكيك فى الإسلام نفسه.

ومن هنا كانت الحملات المسعورة ضد التاريخ الإسلامى والتراث القديم، ومحاولة فصله عن المسلمين، ومحاولة تزييف وقائعة والدس فيها والتحريف رغبة فى فصل الأمة عن تراثها، وهى حملة خبيثة وظالمة تستهدف قطع الأمة الإسلامية وإبعادها عن تاريخها وأمجادها، فتصبح وكأنها أمة لا تاريخ لها ولا أمجاد لها مثل اللقيط الذى لا يعرف له نسب.

ثم طفت على سطح الحياة تيارات أخرى، تحاول فصل الدين عن الحياة، وتبعده عن الدخول فى مجالات الحياة وحضاراتها وعملها وسائر أنشطتها، وتريد أن يقتصر الدين على المسجد فقط وهى التى تسمى «بالعلمانية» مع أن الإسلام دين ودنيا، إيمان وعمل، ولا يمكن أن يفصل عن الحياة بحال من الأحوال فى كل عباداته ومعاملاته وسائر أحكامه وتوجيهاته.

ثم إن التحديات التى تريد تزييف تاريخ الأمة وفصلها عنه، والنيل من القرآن ومن الحديث أخذت منهجاً رأى أصحابه أنه أيسر للنيل من الإسلام،

وذلك عن طريق حملة الإسلام وشهوده وهم الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فمن بعدهم جيلا بعد جيل حتى علماء عصرنا الحاضر.. وقد أخذ الهجوم على حملة الإسلام شكلا عجيباً حيث قام أعداء هذا الدين بتجريح الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ونفى عدالتهم وإلصاق تهم بهم هم منها براء.

وللرد على هذه الحملات الظالمة، نثبت هنا أن الصحابة رضوان الله عليهم عدول كلهم على رأى جمهور المحدثين والفقهاء والأصوليين، والمراد بعدالة العدل: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً خالياً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، فهم أبعد ما يكون عن التقول على الرسول ﷺ، لقوة إيمانهم والتزام التقوى والمروءة والسمو عن سفاسف الأمور.

وعدالة الصحابة ثابتة بالقرآن والسنة:

أولاً: لإخبار الله تعالى بأنهم خير الأمم وأوسط الأمم وأزكاها قال تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا** ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ومعنى الوسط: العدول. وقال سبحانه ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ** ﴾ [آل عمران: ١١٠].

والخطاب فى هاتين الآيتين للأمة الإسلامية ويدخل الصحابة فى هذا الخطاب دخولا أوليا.

وقال سبحانه: ﴿ **وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ** ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ومن رضي الله عنه لم يسخط عليه أبداً وقال تعالى: ﴿ **مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ** ﴾ [الفتح: ٢٩].

وهكذا نرى إلى أى مدى وضح القرآن الكريم عدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليه أجمعين وإخلاصهم، وسُموَّ أخلاقهم.

ثانياً: وضحت السنة الصحيحة عدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، ودعا رسول الله ﷺ إلى تقديرهم وإعطائهم حقوقهم من الاحترام وعدم

إيذائهم فقال صلى الله عليه وسلم: «لا تسبوا أصحابى فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»[١]. وعن عبد الله ابن مغفل قال: قال رسول الله ﷺ: «الله الله فى أصحابى لا تتخذوهم غرضا من بعدى من أحبهم فقد أحبنى ومن أبغضهم فقد أبغضنى ومن آذاهم فقد آذانى ومن آذانى فقد أذى الله فيوشك أن يأخذه»[٢].

وقال عليه الصلاة والسلام: «خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم»[٣].

ثالثاً: يقول الإمام أبو زرعة الرازى إذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فأعلم أنه زنديق، وذلك لأن الرسول حق والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى ذلك إلينا كله الصحابة وهؤلاء - يريد الزنادقة وأشباههم - يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة وهكذا يوقفنا القرآن الكريم والسنة الصحيحة وقول سلفنا فى صحابة الرسول ﷺ على مكانتهم ومنزلتهم فى الإسلام وأن النيل منهم وتجريحهم بهتان وعدوان صارخ على الإسلام نفسه لأنهم حملته وعن طريقهم انتقل إلينا القرآن والحديث والإسلام بعقيدته وعباداته ومعاملاته.

ومع وضوح ثبوت السنة الصحيحة، فإن الحملات تتجدد حديثاً عليها، متمثلة فى تحديات لها جملة، وفى تحديات أخرى لبعض ما جاءت به.

وسأعرض هنا لبعض تلك التحديات التى نشرت فى بعض الصحف لطائفة برزت من جديد فى هذه الأيام تنكر السنة جملة. وتنكر بعض ما جاء فيها أحيانا.

وسأورد الرد عليهم فيما يلى.

* * *

---

(١) رواه البخارى ومسلم.

(٢) رواه الترمذى.

(٣) رواه البخارى ومسلم.

أهم الشبهات التي أثارتها جماعة إنكار السنة كما وردت في بعض الصحف

* إنكار السنة النبوية، ويزعمون الأخذ بالقرآن وحده.
* ادعاء أن الحديث مختلف فيه.
* ادعاء اختلاف الأئمة.
* إنكار الإيمان بالغيب.
* الهجوم على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.
* القول بخلود المسلم العاصي في النار.
* إنكار الأحاديث القدسية.
* إنكار الشفاعة.
* دعوى الاختلاف في التشهد والقول بقراءة آية الكرسي بدله.
* القول بأن عمر رضي الله عنه منع من كتابة الحديث.
* القول بإنكار المعراج ورؤية الله تعالى.

* * *

الرد على مفتريات المكذبين للسنة النبوية

إن الذى ظهرت به هذه الطائفة متبعة فى ضلالها وافتراءاتها من ضللها، إنما هى دعاوى قديمة دعا بها وأثارها قبلهم أناس لا دين لهم، ولا علم له، وسموا أنفسهم «بالقرآنيين» لأنهم دعوا إلى الاكتفاء بالقرآن الكريم وحده.. وهؤلاء الذين ظهروا اليوم هم امتداد لأسلافهم من الجهلة وأذناب الإلحاد وأبواق المستشرقين فإن تكذيبهم للسنة النبوية هو فى نفسه تكذيب للقرآن الكريم ذاته، لأن القرآن الكريم أمر أن نأخذ بالسنة وأن نأخذ ما آتانا به الرسول ﷺ وأن ننتهى عما نهانا عنه قال تعالى: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾ [الحشرة: ٧].

وجعل القرآن الكريم طاعة الرسول ﷺ طاعة لله فقال سبحانه: ﴿ **مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا** ﴾ [النساء: ٨٠].

بل إن القرآن الذى يزعمون أنهم يأخذون به وحده دون سواه، ولا يأخذون بالسنة، قد نفى الإيمان عمن لم يأخذ بالحديث ويرفض طاعة الرسول ﷺ وذلك فى قول الله تعالى: ﴿ **فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾ [النساء: ٦٥].

فكل من يرفض السنة ويرفض الأخذ بها ويرفض طاعة صاحب السنة ﷺ خارج عن حظيرة الإيمان ﴿ **فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ** ﴾.

وهكذا يأمر القرآن بالأخذ بالحديث، فكيف يقولون: أنهم يأخذون بالقرآن وحده وهم يخالفون القرآن نفسه مخالفة صريحة واضحة؟!!.

وأما ادعاؤهم أن الحديث مختلف فيه؟

فإن هذا مردود بما اضطلع به أئمة الحديث من عناية فائقة بتنقية السنة من كل دخيل، وعنايتهم بالسند وتنقيح الروايات والمرويات والأخبار وأن الأسناد الصحيح المتصل من خصوصيات هذه الأمة، وأن أئمة الحديث ميزوا الصحيح من غيره، ودونوه فى كتب معروفة معتمدة.

وأما اختلاف الأئمة:

فإنه لا يشك أحد أن جميع الأئمة متفقون اتفاقا يقينياً على وجوب اتباع الرسول ﷺ، وعلى أن كل إنسان يؤخذ من رأيه ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن – كما قال ابن تيمية:

إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلابد له من عذر فى تركه، وجميع الأعذار ثلاث أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبى ﷺ قاله.

والثانى: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ [(١)].

هذا وإنكارهم للسنة النبوية وللغيب وقد نص عليه القرآن الكريم أيضاً. ﴿ **الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ** ﴾ [البقرة: ٣].

إنكارهم لهذا وللسنة إنكار لأمور معلومة من الدين بالضرورة، ومن أنكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة كان مرتداً إن أصر على رأيه ولم يتب ولم يرجع إلى الله تعالى.

وأما مهاجمتهم للصحابة رضى الله عنهم، فهذا تمرد منهم على دين الله وعلى نقلة الدين وشهوده الذين شهدت بعدالتهم آيات القرآن قال تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا** ﴾ [البقرة: ١٤٣]. والوسط: «الخيار والعدول وقال تعالى: ﴿ **وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ** ﴾ [التوبة: ١٠٠].

---

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية ص ٤.

وقال عليه الصلاة والسلام: «خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجىء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته» رواه البخارى وجاء فى الصحيحين: «لا تسبوا أصحابى فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه» وفيما رواه الترمذى وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه: يقول الرسول ﷺ: «الله الله فى أصحابى لا تتخذوهم غرضا فمن أحبهم فبحبى أحبهم، ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذانى ومن آذانى فقد أذى الله، ومن أذى الله فيوشك أن يأخذه».

* * *

الرد على شبهة
خلود المسلم العاصى فى النار

للرد على هذه الشبهة نذكر لهم قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨].

وقوله عليه الصلاة والسلام: «لكل نبى دعوة مستجابة فتعجل كل نبى دعوته، وإنى اختبأت دعوتى شفاعة لأمتى يوم القيامة فهى نائلة إن شاء الله من مات من أمتى لا يشرك بالله شيئاً». رواه مسلم.

ومذهب أهل الحق أن كل من مات غير مشرك بالله تعالى لا يخلد فى النار وإن كان مصراً على الكبائر.

وهؤلاء الذين يقولون بخلود المسلم العاصى فى النار إنما يتبعون فى ذلك ما قاله الخوارج وبعض المعتزلة الذين تعللوا بظاهر الآية الكريمة: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ [المدثر: ٤٨].

وبمثل قوله تعالى: ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر: ١٨] وهذه الآية وتلك إنما هما فى شأن الكفار وليس فى شأن المسلمين، وبنوا ذلك على إنكارهم للشفاعة وهى ثابتة بالكتاب والسنة الصحيحة.

وإذا كانوا يصدقون حقاً بالقرآن، فانه يقول: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾[الزمر: ٥٣].

ويقول سبحانه: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨].

* * *

شبهة إنكارهم للأحاديث القدسية

وأما إنكارهم للأحاديث القدسية فهو مبنى على إنكارهم للسنة النبوية لأن الأحاديث القدسية ثابتة عن رسول الله ﷺ عن ربه سبحانه وتعالى أى أنه عليه الصلاة والسلام أخذها عن ربه وبلغها لأمته، ومعناها من عند الله تعالى، فقد أضافها الرسول ﷺ إلى ربه، ورواها عنه كما تروى الأحاديث وللعلماء فى الأحاديث القدسية رأيان:

الأول: أنها من كلام الله تعالى وليس للنبى ﷺ إلا حكايتها عن ربه، والثانى: أنها من قوله ﷺ ولفظه كالأحاديث النبوية، والمعنى من عند الله بإلهام أو بمنام، وهذا الرأى الثانى هو الأرجح، إذ لم ينزل باللفظ من قبل الله تعالى إلا القرآن الكريم لتميزه عن بقية أنواع الوحى بأنه معجز من أوجه كثيرة منها إعجازه اللفظى والبيانى.

ومعنى الأحاديث القدسية مقطوع بأنه من عند الله تعالى، لما ورد فيه من النص الشرعى على نسبته إلى الله تعالى، بقول الرسول ﷺ قال الله تعالى: كذا.. فلذا سمى قدسياً.

وللأحاديث القدسية صحة نسبتها إلى الله تعالى ورواية الرسول ﷺ لها وأسانيدها إلى الرسول ﷺ وقد بحث العلماء صحة نسبة الصحيح منها وتمييزه عن غيره من الضعيف بدراسة الأسانيد والمتون، وحدث فيها ما حدث من العناية بالحديث النبوى، بل أنها دونت مع الأحاديث النبوية لأن الرسول ﷺ يرويها عن ربه والصحابة يروونها عن رسول الله ﷺ وهكذا.. فجهود العلماء فى الحفاظ على الأحاديث القدسية هى جهودهم نفسها فى الحفاظ على الأحاديث النبوية ودونت معها لأنها مروية عنه ﷺ وهو عليه الصلاة والسلام رواها عن ربه فحظيت بعناية المحدثين والعلماء وجهودهم جيلا بعد جيل حتى جاءت فى المدونات والكتب المعتمدة بأسانيدها التى لا يرقى إليها الشك بحال من الأحوال.

وإنكارها ضربٍ من العبث، وإنكار لما صح وثبت بأدق طرق النقل التى لا تعرف الدنيا لها مثيلاً.

شبهة إنكار الشفاعة
للرسول صلى الله عليه وسلم والرد عليها

إن الذين أنكروا السنة يزعمون أيضاً إنكار الشفاعة وأنها ثابتة لله وحده فقط.

الإجابـــة

قال الله تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أي لا أحد يستطيع أن يشفع لأحد إلا إذا أذن له الله، وهذا بيان لعظمة الله تعالى بحيث لا يتجاسر أحد على الشفاعة إلا بإذن الله تعالي. وقال تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلاَّ مِنْ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [النجم: ٢٦].

وقال سبحانه: ﴿وَلا يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وإن الملائكة الأبرار مع علو منزلتهم ورفعة شأنهم لا تنفع شفاعتهم أحداً إلا بإذن الله تعالى فى الشفاعة لمن يشاء من أهل الايمان والتوحيد وفرق كبير جداً بين أن تكون الشفاعة بإذن الله تعالى وبين زعمهم أنها لا تكون إلا لله وحده وليس لأحد شفاعة.

ومذهب أهل السنة: جواز الشفاعة عقلاً ووجوبها سمعاً بصريح قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لاَّ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلاً﴾

[طه: ١٠٩]

وقد بلغت الآثار التواتر بصحة الشفاعة فى الآخرة لمذنبى المؤمنين وأجمع السلف والخلف ومن بعدهم من أهل السنة عليها.

وهؤلاء المنكرون للسنة الذين قالوا بتلك الشبهات إنما ينحون منحى

الخوارج وبعض المعتزلة الذين تعلقوا بمذاهبهم فى تخليد المذنبين فى النار واحتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ [المدثر: ٤٨].

وبمثل قوله تعالى: ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾[غافر: ١٨] وهذه الآيات إنما هى فى الكفار.

كما أنهم تأولوا أحاديث الشفاعة بكونها فى زيادة الدرجات وهذا باطل، والأحاديث صريحة فى بطلان مذهبهم.

وقد ثبتت شفاعة الرسول ﷺ، عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أول الناس يشفع فى الجنة وأنا أكثر الأنبياء تبعاً»[١].

وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (لكل نبى دعوة مستجابة فتعجل كل نبى دعوته وإنى اختبأت دعوتى شفاعة لأمتى يوم القيامة فهى نائلة إن شاء الله من مات من أمتى لا يشرك بالله شيئاً)[٢].

* * *

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه مسلم.

الرد على الدعوة بأن التشهد مختلف في صيغته وأنهم يأتون بآية الكرسى

إن التشهد فى الصلاة ورد بعدة صيغ ليس بينها اختلاف فى المقصود وإنما جاء بعدة صيغ، لأنها وقائع متفرقة وقال فيها الرسول ﷺ التشهد فى أوقات متفاوتة تلك الألفاظ المتغايرة ليوضح للأمة أن التشهد بأية صيغة من تلك الصيغ جائز، فابن مسعود رضى الله عنه وهو من السابقين سمع أولا.

وابن عباس وهو من مهاجرة الفتح سمع بعد ذلك وهكذا. يقول ابن قدامة الحنبلى فى كتاب «المغنى»: «.. وبأى تشهد تشهد مما صح عن النبى ﷺ جائز، نص عليه أحمد فقال: تشهد عبد الله أعجب إلى وإن تشهد بغيره فهو جائز لأن النبى ﷺ لما علمه الصحابة مختلفاً دل على جواز الجمع كالقراءات المختلفة التى اشتمل عليها المصحف» [1].

واختلف الأئمة فى ترجيح بعضها على بعض والجمهور ومنهم الحنفية والحنابلة أخذوا بتشهد ابن مسعود، وأخذ الشافعية بتشهد ابن عباس، والمالكية بتشهد عمر.

وقال الترمذى: حديث ابن مسعود روى من غير وجه وهو أصح حديث فى التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم. وسئل الشافعى عن اختياره تشهد ابن عباس فقال: لما رأيته واسعاً وسمعته عن ابن عباس صحيحاً كان عندى أجمع وأكثر لفظاً من غيره وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح.

والخلاف بين الروايات هين ويسير فتشهد ابن مسعود بلفظ «التحيات لله والصلوات والطيبات» وتشهد ابن عباس بلفظ «التحيات المباركات الصلوات

---

(١) المغنى والشرح الكبير جـ ١ ص ٥٧٩.

الطيبات لله » وباقيه كتشهد ابن مسعود، وتشهد عمر بلفظ التحيات لله الزاكيات لله الصلوات لله الطيبات لله » وبقية الصيغ لا تخرج عن ذلك.

وبعض روايات التشهد قد تجيء بزيادة كلمة من صدر التشهد أو نقصان كلمة أو ذكر كلمة «لله» «عقب كل منها أو في أولها أو آخرها وكل هذا جائز شرعاً ولغة ولا شيء.. فعلام رد التشهد والإتيان بآية الكرسي ولا يوجد أي دليل من قول أو فعل يقول باستبدال التشهد أو بالقول بقراءة آية الكرسي، فكيف يعدل صاحب هذه الشبهة عن الأحاديث الصحيحة الصريحة التي تنص على التشهد، إنه لا يبتغي من وراء هذه الضجة المفتعلة إلا أن يشوش على السنة ويثير حولها الشبهات.

* * *

الرد على شبهة أن عمر رضى الله عنه منع من كتابة الأحاديث

وأما دعواهم: أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه منع من كتابة الأحاديث؟ فليس هذا المنع على إطلاقه، وليس المراد من المنع عدم كتابة السنة دائماً ومطلقاً أو لأنه لا يريد الأخذ بها كما زعم أصحاب هذه الدعاوى والشبهات زوراً وبهتاناً.

وإنما كان الفاروق عمر رضى الله عنه قد هم بكتابة الأحاديث وتقييدها بالفعل، واستشار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فأشاروا عليه بكتابتها، وطفق يستخير الله فى ذلك مدة ولكن الله لم يرد له، روى البيهقى فى المدخل، عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أراد أن يكتب السنن، فاستشار فى ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فأشاروا عليه، فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا، ثم أصبح وقد عزم الله له فقال: إنى كنت أردت أن أكتب السنن، وإنى ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشىء أبداً.

فهو قد هم بكتابة الأحاديث فى بادىء الأمر، ولكنه لما ذكر قوماً كانوا من قبل كتبوا كتباً فأكبوا عليها وانشغلوا بها وتركوا كتاب ربهم، فهو يخشى أن يتشاغل الناس عن كتاب ربهم وهو الحريص على أن يأخذ القرآن الكريم وضعه فى القلوب، وذلك فى أول الأمر، وحتى لا يلتبس القرآن بالحديث، لو دون الحديث تدويناً رسمياً، وحتى تتوفر الهمم لحفظ كتاب الله سبحانه وتعالي، ولذلك قال: «وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشىء أبداً».

واستمر الحال على ذلك، وكان بعض الصحابة يكتب بإذن خاص من الرسول ﷺ، والبعض لا يكتب إلى أن كان عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه، فرأى أن يدون الحديث مخافة أن يضيع منه شىء، وذلك على رأس المائة الأولى.

الرد على إنكار المعراج ورؤية الله تعالى

لقد ذكر القرآن الكريم المعراج فى سورة النجم في قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ * وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ * ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ * فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ * مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ * أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ * وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ * عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ * عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ * إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ * مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ * لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ ﴾ [النجم: ١ - ١٨].

وقد اختلف السلف والخلف فى رؤية الرسول ﷺ ربه ليلة الاسراء والمعراج

١ - فأنكرته عائشة رضى الله عنها وجماعة وهو المشهور عن ابن مسعود وإليه ذهب جماعة من المحدثين والمتكلمين.

٢ - وروى عن ابن عباس أنه رآه بعينه، وروى مثله عن أبى ذر وكعب رضى الله عنهما والحسن رحمه الله وكان يحلف على ذلك، وحكى مثله عن ابن مسعود وأبى هريرة وأحمد بن حنبل وحكى عن أبى الحسن الأشعرى وجماعة من أصحابه أنه رآه.

٣ - ووقف البعض فى هذا الموضوع وقال: ليس عليه دليل واضح ولكنه جائز، ورؤية الله تعالى فى الدنيا جائزة، وسؤال موسى إياها دليل على جوازها، إذ لا يجهل نبى ما يجوز أو يمتنع على ربه.

وأما المراد بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾ فمن العلماء من يرى أن هذا الدنو والتدلى منقسم ما بين جبريل والنبى ﷺ أو مختص بأحدهما . وذكر ابن عباس والحسن ومحمد ابن كعب وجعفر بن محمد وغيرهم أنه دنو من النبى ﷺ إلى ربه سبحانه وتعالى، أو من الله تعالى، وعلى هذا القول يكون الدنو والتدلى متأولا ليس على وجهه بل لا حد له، ومن الأدلة على رؤية الرسول ﷺ

لربه سبحانه وتعالى: حديث ابن عباس رضى الله عنهما «أتعجبون أن تكون الخلة لإبراهيم والكلام لموسى والرؤية لمحمد ﷺ» وكان الحسن يحلف لقد رأي محمد ﷺ ربه.

وأما حديث عائشة الذى يفيد عدم الرؤية، فإن عائشة رضى الله عنها لم تخبر أنها سمعت النبى ﷺ يقول: لم أر ربى، وإنما ذكرت ما ذكرت متأولة لقول الله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً** ﴾ [الشورى: ٥١].

وقوله تعالى: ﴿ **لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ** ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

والصحابى إذا قال قولا وخالفه غيره منهم لم يكن قوله حجة، وإذا صحت الروايات عن ابن عباس فى إثبات الرؤية وجب المصير إلى إثباتها.

ثم إن ابن عباس أثبت شيئاً نفاه الغير، والمثبت مقدم على النافى. والراجح عند أكثر العلماء أن الرسول ﷺ رأي ربه ليلة الاسراء والمعراج، لما روى عن ابن عباس وغيره وهم لا يأخذون إلا بالسماع من رسول الله ﷺ وأما قول السيدة عائشة رضى الله عنها فإنها لم تنف الرؤية بحديث عن رسول الله ﷺ، ولو كان معها حديث لذكرته، وإنما اعتمدت الاستنباط من الآيات. فالمعراج ثابت. ورؤية الرسول ﷺ لربه سبحانه وتعالى ثابته. وعن أبى ذر رضى الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربك؟ قال: «نور أنى أراه»[١].

وعن أبى موسى قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: «إن الله عز وجل لا ينام ولا ينبغى له أن ينام يخفض القسط ويرفعه يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل حجابه النور، وفى رواية أبى بكر النار لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»[٢].

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه مسلم وسبحات وجه الله تعالى: هى أنواره.

وأما رؤية المؤمنين لله سبحانه وتعالى فى الآخرة:

١ - فإن مذهب أهل السنة جميعا أنها ممكنة فى الآخرة ومجمعون على وقوعها فى الآخرة وأن المؤمنين يرون ربهم فى الآخرة، دون الكافرين.

٢ - وزعمت طائفة من أهل البدع من المعتزلة والخوارج وبعض المرجئة أن الله تعالى لا يراه أحد من خلقه.

والأدلة من القرآن والسنة وإجماع الصحابة على رؤية الله فى الآخرة للمؤمنين كثيرة: قال الله تعالى: ﴿ **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣].

وقال سبحانه: ﴿ **لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ** ﴾ [يونس: ٢٦].

وعن صهيب عن النبى ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة» قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل»[١].

وعن عطاء بن يزيد الليثى أن أبا هريرة أخبره أن ناسا قالوا لرسول الله ﷺ يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: هل تضارون فى رؤية القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا يارسول الله، قال: هل تضارون فى الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: فإنكم ترونه كذلك[٢].

وبهذا يتبين أن ما قاله المنكرون للمعراج لا أساس له من الصحة فإن الصحابة الذين رووا حديث الاسراء والمعراج وصلوا إلى خمسة وعشرين صحابياً والروايات فيه متواترة، وأخرج حديث المعراج البخارى ومسلم وغيرهما من أصحاب الكتب المعتمدة. ورجوع الرسول ﷺ إلى ربه لطلب التخفيف لا يقدح فى صحته بل هو لإظهار رحمة الله بالأمة ولإظهار مكانة الرسول ﷺ بقبول شفاعته فى التخفيف عن أمته، وبيان رأفته، وفى المراجعة تكرير المناجاة بين المحب والمحبوب وبين العبد والمعبود.

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه مسلم.

مناقشة منكرى السنة

وجملة القول أن من ينكر السنة النبوية الصحيحة ويرفض الأخذ بها فهو متمرد على القرآن الكريم نفسه، ومنكر لأوامره، التى جاءت تأمر بالأخذ بما جاء به الرسول ﷺ ثم نسأل أولئك المنكرين.

أنّى لنا معرفة كيفية الصلاة، وعدد ركعاتها لولا السنة النبوية الشارحة للقرآن الكريم المفصلة لمجمله، والمقيدة لمطلقة، والمخصصة لعامه؟!.

وأنى لنا معرفة الحج وأحكامه وأنصبة الزكاة إلى غير ذلك من الأحكام؟ إن القرآن الكريم جاء بالأصول والقواعد العامة الكلية وأن الحديث النبوى فصل وفسر وشرح ووضح. والآية القرآنية الكريمة وهى قوله تعالى: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾ [الحشر: ٧].

هى الأصل لكل ما جاء به الحديث الصحيح، والسنة المطهرة مما لم يرد ذكره فى القرآن، روى عن الإمام الشافعى رحمه الله تعالى أنه كان جالساً فى المسجد الحرام يحدث الناس فقال: لا تسألونى عن شيء إلا أجبتكم فيه من كتاب الله، قال رجل: ما تقول فى المحرم إذا قتل «الزنبور» أى «الدبور» وهو ذكر النحل، فقال: لا شيء عليه، فقال الرجل: أين هذا من كتاب الله؟

فقال: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾.

ثم ذكر إسناداً إلى (سيدنا) عمر رضى الله عنه، أنه قال: «للمحرم قتل الزنبور».

وهكذا نرى وجوب الأخذ بالسنة النبوية وأن منكرها ومنكر ما جاءت به منكر لأمر معلوم من الدين بالضرورة.

وعن المقدام بن معد يكرب أن رسول الله ﷺ قال: «ألا إننى أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان متكيء على أريكته يقول: عليكم

بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى، ولا كل ذى ناب من السباع ولا لقطة معاهد، إلا أن يستغنى عنها صاحبها ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه، فإن لم يقروه فعليه أن يعقبهم(١) بمثل قراه(٢).

يقول الإمام الخطابى: قوله (أوتيت الكتاب ومثله معه) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن معناه أنه أوتى من الوحى الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الظاهر المتلو.

الثانى: أنه أوتى الكتاب وحيا يتلى، وأوتى من البيان مثله، أى أذن أن يبين ما فى الكتاب فيعم ويخص ويزيد عليه ويشرح ما فى الكتاب فيكون فى وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن. ومعنى قوله ﷺ فى الحديث: «يوشك رجل شبعان متكيء على أريكته» أنه رجل من المترفين أهل الترف والدعة الذين لزموا بيوتهم ولم يرحلوا فى طلب العلم، ولم يطلبوه من أهله ولا من مظانه. وهذا الحديث يعتبر معجزة من معجزات رسول الله ﷺ فقد حدث ما تنبأ به، وأخبر عنه وظهرت منهم فئة قديما، وظهرت أخرى حديثاً تدعو بهذه الدعوة الظالمة منادية بالاقتصار على القرآن الكريم وترك الحديث النبوى وهم بهذه الدعوة يحاولون ضرب الإسلام والإتيان عليه من القواعد، فإذا تركت السنة النبوية استعجم القرآن ولم يعد مشروحاً مفصلاً.

ولذا يؤكد الرسول صلوات الله وسلامه عليه الحرص على حديثه وسنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده فيقول صلوات الله وسلامه عليه: «عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ»(٣).

وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ خطب فى حجة الوداع فقال:

---

(١) أى أن يأخذ منهم بقدر قراه من أموالهم. (٢) رواه أبو داود.

(٣) رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح..

«إن الشيطان قد يئس أن يعبد بأرضكم ولكن رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أمركم فاحذروا، إنى تركت فيكم ما أن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه»[1].

وأما الحديث الذى حاول بعض القائلين بالاكتفاء بالقرآن أن يستدلوا به والذى يعتبر مستند القائلين بعدم استقلال السنة النبوية بالتشريع فهو: «إذا جاءكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه وما خالف فاتركوه».

وقد وضح أئمة الحديث أنه موضوع مختلق لم يقله الرسول ﷺ.

وقد وضعته الزنادقة ليصلوا إلى ما يريدون من إهمال الأحاديث، وعارض هذا الخبر بعض الأئمة فقالوا: عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله فوجدناه مخالفاً له، لأنا وجدنا فى كتاب الله: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** ﴾ [الحشر: ٧].

ووجدنا فيه: ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ** ﴾ [آل عمران: ٣١]

ووجدنا فيه: ﴿ **مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ** ﴾ [النساء: ٨٠].

* * *

(١) رواه الحاكم وروى مثله مالك فى الموطأ.

دفاع عن الإسلام والسنة
ورد على بعض الكتاب المحدثين

نشر أحد الكتاب فى مجلة «المصور» عدة مقالات، تناول فيها الحديث والشريعة الإسلامية والسنة النبوية من منظور عقلى بحت وكان بعيداً عن التحقيق العلمى، وبعيداً عن الصواب.. بل وأحياناً بعيداً عن العقل السليم.

فمما تناوله فى صدد الحديث عن الشريعة الإسلامية فى مقاله. قوله: «إنه نجم عن إحجام الفقهاء عن تطوير الشريعة وفق ظروف العصر الذى يعيشون فيه وملاءمة فقههم لاحتياجاته وتجميدهم للأحكام مع إغلاق باب الاجتهاد أن ساد لدى الجميع الاعتقاد بأن أمر تطبيق الشريعة أمر نظرى بحت يمكن التأليف والحديث فيه وليس بالوسع محاولته» أهـ.

ثم يقول: «إن أمر تطبيق الشريعة كان أمراً ميسوراً وقت أن كان ذلك السلف الصالح على قيد الحياة وهو الآن متعذر لفساد الناس بعدهم وسيظل متعذراً إلى ما شاء الله».

وهذا الذي قاله عن تطبيق الشريعة وأنه ليس بالوسع محاولة التطبيق أنه يناقض الحق ويرد عليه القرآن الذى وضح أن تشريعات الإسلام ميسرة سهلة التطبيق ﴿ **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** ﴾، ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾، ﴿ **لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا** ﴾، وليس صحيحاً ما ادعاه هذا الكاتب من أن أمر تطبيق الشريعة كان ميسوراً أيام السلف وهو الآن متعذر؟ ثم يعلل قائلاً: لفساد الناس بعدهم، وهذا التعليل نفسه هو من أكبر الدواعى لتطبيق الشريعة، ألا ترى أن الناس إذا فسدوا لا يصلحهم إلا شرع الله؟ ألا ترى أن فى الحدود زواجر للمفسدين تزجرهم وتردعهم عن الفساد.. إن تطبيق الشريعة ليس متعذراً بل هو سهل ميسور، وقد طبقته بلاد إسلامية كثيرة فسعدوا وأمنوا وظللهم الأمن والرخاء، وشريعة الله صالحة لكل زمان ومكان،

وهى تصلح لكل زمان ومكان، والقرآن الكريم تبيان لكل شيء، ويهدى إلى أقوم السبيل ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾.

ورسول الله ﷺ يقول: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً كتاب الله وسنتى».

ومن الخلط الذى لا دليل عليه أنه فى مقال له حين سئل؟ «أهناك ما هو أفضل من أداء الصلوات فى أوقاتها؟» أجاب قائلاً: «نعم حب خلق الله واحترام مشاعرهم» وهذا يخالف الحديث الذى يثبت أن أفضل الأعمال الصلاة على وقتها، وأداء الصلاة على وقتها لا يتنافى أبداً مع حب خلق الله ومراعاة مشاعرهم وحتى لو كان من يجالسهم الإنسان غير المسلمين فإنه إن قام لعبادة ربه فلا شيء عليه فى مراعاة مشاعرهم بل على العكس أنه يطيع ربه وفى طاعة الله لا يؤاخذ الناس بعضهم بعضاً فى ترك المجلس مثلاً أو نحو ذلك، ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق.

ثم فى مقال آخر بعنوان رسالة من أمريكا ذكر فى هذا المقال كلاما يحمل تجريح الإمام البخارى، والتشكيك فى أكبر وأعظم وأصح كتب السنة الشريفة، وذلك حين يقول «وقد أخطأ البخارى مع ذلك إذ كان الإسناد عنده هو قوام الحديث إن سقط سقط، وإن صح السند وجب قبول الحديث مهما كان مضمون المتن. وكانت النتيجة أنه أورد فى صحيحه بعض الأحاديث متينة الإسناد ظاهرا، والتى يحوى متنها ما يخالف المنطق أو العلم أو التاريخ الثابت، وأضيف إلى هذا أننى لست أول من شك فى صحة بعض ما أورده البخارى ..».

وكما أنه يكذب حديث: «إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فإن فى أحد جناحيه داء وفى الآخر شفاء».

والحق أن أمير المؤمنين فى الحديث أبا عبد الله البخارى، قد صنف كتابه «صحيح البخارى» من ستمائة ألف حديث، فى ست عشرة سنة وقال: جعلته حجة فيما بينى وبين الله. وقال: صنفت كتابى الجامع فى المسجد الحرام،

وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته.

ولقد دفعه إلى تصنيف كتابه هذا ما رآه من انتشار الأحاديث الضعيفة عن طريق أصحاب الأهواء، وبعض المنتسبين إلى أهل الرأى حيث أوغلوا فى مخالفتهم للسنن. فاضطلع بدور هام، وأخذ على عاتقه أن يخص الأحاديث الصحيحة بالجمع، وأن يرتبها ترتيباً فقهياً وقوى عزمه ما سمعه من أستاذه الإمام اسحاق ابن راهويه حين قال: «لو جمعتم كتابا مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ»؟ قال البخارى: فوقع ذلك فى قلبى، فأخذت فى جمع الجامع الصحيح، كما شرح صدره لذلك رؤيا منامية رأى النبى ﷺ، والبخارى واقف بين يديه وبيده مروحة يذب بها عنه، فسأل بعض المعبرين عن ذلك فقال أنت تذب الكذب عن رسول الله ﷺ.

بهذا أحببت أن أوضح للكاتب ولكل من على شاكلته قيمة صحيح البخارى وهمة مصنفه، وأن قوله: «لست أول من شك فى صحة بعض أحاديث البخارى» إنما هو كلام من لم يدرس «صحيح البخارى» ولم يتعرف على منهاجه ولا مناهج المحدثين.

وليس صحيحاً ما أدعاه من أن البخارى يعول على الاسناد فقط، بل أن البخارى عنى بالاسناد والمتن معاً، وليس أدل على ذلك من أن البخارى وغيره من المحدثين عنوا بالمتن لدرجة أنهم وضعوا علامات تبين الوضع فى المتن مثل: مخالفة العقل السليم أو المشاهدة والحس مع عدم إمكان تأويله تأويلاً محتملاً. كما ردوا من الأحاديث ما يخالف القرآن أو السنة الصحيحة أو التاريخ مع تعذر التوفيق وهكذا مما هو مبسوط فى كتب أصول الحديث.

هذا بالإضافة إلى أن البخارى اشترط أن يخرج الحديث المجمع على صحة نقلته إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات الاثبات، يكون إسناده متصلاً غير مقطوع، وأن يكون راويه ثقة صادقاً غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بالعدالة والضبط متحرياً سليم الذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد.

فاشترط فى الاسناد الاتصال بنقل العدول الضابطين كما اشترط فى المتن أن يكون خالياً من الشذوذ والعلة، واشترط فى (المعنعن) وهو الحديث الذى يأتى بصيغة: (عن فلان عن فلان) اللقاء مع المعاصرة أى أن يكون الراوى قد عاصر من روى عنه وثبت لقاؤه به، كما اشترط الثقة وعدم التدليس.

فهل بعد هذا كله يدعى الكاتب أن الاسناد عند البخارى هو قوام الحديث إن سقط سقط، وإن صح السند وجب قبول الحديث مهما كان مضمون المتن؟!.

ثم أين تلك الأحاديث التى يدعى أنها تجافى المنطق أو العقل أو التاريخ؟!

إنه ليس فى صحيح البخارى من ذلك شيء، اللهم إلا إذا كانت – فقط – تجافى منطق الجاهلين بالسنة وبمعانيها.

وقد حاول الكاتب أن يؤكد التشكيك فى صحيح البخارى حين يقول «لست أول من شك فى صحة بعض ما أورده البخاى»!!.

وأحب أن أوضح له ولأمثاله أن نقاد الحديث وجهابذته قد تدارسوا كتاب صحيح البخارى، حديثاً حديثاً، فشهدوا له بالصحة. يقول أبو جعفر العقيلى: لما صنف البخارى كتاب الصحيح عرضه على علىٍّ بن المدينى وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلى: والقول فيها قول البخارى وهى صحيحة لهذا كله أجمعت الأمة على تلقيه بالقبول، واتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى الصحيحان للإمامين الجليلين البخارى ومسلم.

وجميع ما فى صحيح البخارى صحيح ليس فيه ضعف، وإنما كان نقد البعض فيما سبق موجهاً إلى بعض أحاديث لم تصل فى صحتها الدرجة القصوى التى التزمها الإمام البخارى، وهى فى حقيقة الأمر صحيحة، ولكنه كان يلتزم فى كتابه بشروط فى غاية الدقة والحيطة.

وأما الحديث الذى تكلم عنه أحد الكُتّاب وكذبه وهو حديث «إذا وقع الذباب..» فقد رواه البخارى، وابن ماجه، وأبو داود، والنسائى، ولم يطعن أحد من علماء الحديث فى سنده بل هو فى درجة عالية من الصحة.

وقد وضح علماء الحديث أنه لا مانع عقلاً أن يجمع الله الداء والدواء فى شىء واحد، بل أن هذا موجود ومحسوس ألا ترى النحلة تلقى السم من أسفلها وتخرج عسلا فيه شفاء للناس من فيها؟.

وشاء الله تعالى أن يكتشف بعض العلماء والأطباء أن فى الذباب مادة قاتلة للميكروب وأن الأستاذ الألمانى «بريفليد» اكتشف ذلك وليس معنى هذا أن نتهاون فى أمر الذباب، فإن الإسلام دين النظافة حرص فى كل تشريعاته على وقاية الصحة، والبعد عن التهلكة، ولأن الذباب مما يتعذر دفعه أحيانا، فإذا دعت الضرورة ووقع فى الإناء واحتاج الإنسان إليه ولم تعفه نفسه فإن الحديث يكشف عن شىء كان غامضاً على الناس وهو ما يحتوى عليه الذباب من مادة مضادة للميكروب، فإن نحن غمسنا الذباب وخرج السائل قتلت المادة الموجودة فيه تلك الجراثيم المرضية.

وهكذا يكشف لنا الحديث عن دلالة من دلائل القدرة الإلهية بين الداء والدواء فى أبسط المخلوقات.. كما يتبين لنا أن هذا الحديث الذى طعن فيه الطاعنون يعتبر من المعجزات الدالة على صدق الرسول ﷺ.

والحق أن مثل هذه الأمور التى أخبر بها الرسول ﷺ والتى صدقها العلم الحديث باكتشافاته فإنها لا يضبطها حدس ولا تخمين ولا يحصرها قياس ولا اكتشاف، وهى وإن أعطتنا ما نطمئن إلى صحته فليست وحدها الدليل على صحة الحديث، لأن الذى جاء به البشر خاضع للخطأ والصواب خاضع لاختلاف الآراء، أما ما أخبر به الرسول ﷺ فهو فوق ذلك كله، لأن المخبر به معصوم من الخطأ.

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣ - ٤].

وقد أمر الله تعالى بأخذ ما جاءت به السنة النبوية، وترك ما نهت عنه: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ [الحشر: ٧].

ولقد اتبع هذا الكاتب ما قاله المستشرقون وأعداء السنة من أن البخارى وغيره من المحدثين لم يهتموا بمتن الحديث.

والحقيقة أن مثل هولاء الكتاب لو أمعنوا النظر لوجدوا كيف كان حكم المحدثين والأئمة على الأحاديث – صحة وضعفاً – ولوجدوا عناية المحدثين بالمتن كثيراً كالسند بل فى كثير من الأحيان يكون النقد للسند أو الرواة مرجعه فيما نقله أو رواه من مناكير أو موضوعات، فيقول أئمة الحديث مثلاً: «حديث منكر أو باطل» ويقولون فى الراوى «يحدث بالمناكير» أو «منكر الحديث» ومعظم ذلك راجع إلى جهة المعنى.

ومما سبق يتضح لنا ما وضعه علماء الحديث من القواعد الهامة التى عرفوا بها الحديث الصحيح من الموضوع، ووجهوا جهودهم إلى نقد السند والمتن على السواء، وبجهودهم الموفقة صان الله السنة النبوية المشرفة من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، وكما تكفل الله تعالى بحفظ كتابه الكريم وحفظه فعلاً:

﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [الحجر: ٩].

حفظ السنة الصحيحة المبينة للقرآن: ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** ﴾ [القيامة: ١٧ – ١٩].

ولقد طالعتنا احدى الصحف بمقالين لكاتبه، شن فيهما هجوماً ظالماً، وقذفاً صريحاً للعلماء.. كان هذا عقب إذاعة «ندوة للرأى».

وكنت أود منه أن يناقش أو يبدى فى المسائل العلمية التى ذكرت ولو رأياً واحداً.. ولكنه للأسف ترك الناحية العلمية المتعلقة بعدالة صحابة رسول الله ﷺ وهى موضوع الاجابة فى الندوة، وراح يسبّ ويقذف مختلقاً من التهم، وملقياً بالتجريح والقذف ما لا يليق أن يصدر من إنسان لإنسان.. إن تجريح العلماء، وقذفهم على هذا النحو الذى طالعتنا به بعض الصحف جريمة خطيرة، فإذا ما أنضم إليها ما نال من قبلنا من علماء الإسلام كالإمام عبد الحليم محمود والشيخ الغزالى وغيرهما.. كان ذلك عدواناً صريحاً مخططاً له، فإذا ما أنضم إلى هذا وذاك، من قبل ومن بعد ما نال أصحاب الرسول ﷺ من تجريح كان

محاولة للنيل من الإسلام نفسه، وكان السكوت على هذا، سكوتاً على منكر وحربا لعقيدتنا.

هل يرضى الكاتب لعقيدة ما أو لدين ما أن يجرح شهوده ونقلته فضلاً عن أن يكون هذا الدين هو الإسلام الذى ختم الله به الشرائع وبرسوله جميع الرسل والنبيين لابد – إحقاقاً للحق – أن أوضح بايجاز شديد ما قلته وما قاله زميلى فى هذه الندوة التى أثارت الكاتب ليرى القراء هل يحجر علينا نحن العلماء أن ندافع عن الإسلام وشهوده من الصحابة؟! هل السكوت على تجريح الصحابة أصبح أمراً سهلاً بهذا الصورة؟.

لقد وجه السؤال لنا فى ندوة الرأى عن الصحابة وحكم عدالتهم وحكم من يجرحهم فأجبنا إجابة علمية، وقد أثبت عدالة الصحابة التى جاءت فى القرآن فى قوله تعالى: ﴿ **وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ** ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال عليه الصلاة والسلام: «لا تسبوا أصحابى فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه» وبينت أن الصحابة رضى الله عنهم أجمعين عدول حتى من لابس الفتن منهم، وهم حملة الإسلام ونقلة الكتاب والسنة فتجريحهم تجريح للإسلام وكان كلام الإمام أبى زرعة المحدث واضحاً حين يقول فيمن ينال من الصحابة: «إذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم بأنه زنديق وذلك لأن الرسول حق والقرآن حق وما جاء به حق وإنما أدى ذلك كله إلينا أصحاب رسول الله ﷺ، وهؤلاء يريد أبو زرعة بذلك الزنادقة يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى» أى بهؤلاء الزنادقة، ثم وضحت مكانتهم ودورهم فى الإسلام ثم قلت: «إن نقد الصحابة وتجريحهم هو نفسه الباب الذى ولج فيه المستشرقون وأعداء الإسلام، وحاولوا أن يطعنوا هذا الدين فى شخص هؤلاء الصحابة الذين حاول البعض تنقيصهم، إننا حين نأخذ مثل هذه الكتب أو حين يقع فى يد أحد منا

كتاب من هذه الكتب أو مقالة من هذه المقالات ويرى تجريحاً للصحابة أو نقداً لهم فهو إن لم يملك شيئاً فليمزق هذا النقد وليضرب عليه دون أن يضع له مكانا فى ذهنه ولا فى قلبه».

فهل الدفاع عن الصحابة وعدالتهم التى قررها القرآن والسنة وأئمة الإسلام يستحق هذه الاتهامات وذلك القذف الظالم؟!.

أما ما قاله الزميل الفاضل فهو: «وموقفنا أننا نحترم الكل ونحب الكل دون تفرقة ودون تمييز، أما ما يتعلق بمواقف الصحابة واختلافاتهم فيما بينهم، فإذا كانت هذه الاختلافات واقعاً تاريخياً فهو يعنى الصحابة وقد مرت بعد وقوعه قرون زادت على اثنى عشر أو ثلاثة عشر قرناً فما بالنا نبعث هذه الاختلافات من الأجداث والقبور كأنما نحن مغرمون بالانتكاس نعيش دائماً آلام السابقين».. ثم قال «ولقد بدأت تنبعث فى العالم الإسلامى فكرة التفرقة بين السنة والشيعة وهى فتنة ينبغى أن تخمد لأن العصر قد تجاوز هذه الدعاوى تماماً ولم يعد يعيش عليها إلا المتعفنون فكرياً أولئك الذين يثيرون شقاقا بين جناحي الأمة فالإسلام واحد والرب واحد والدين واحد: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ**﴾ [الأنعام: ١٥٩]

هل فى هذا الكلام الذى قلته وقاله زميلى دفاعاً عن الإسلام وشهوده من الصحابة رضى الله عنهم ما يستحق هذه الحروف الحانقة التى سطرها الكاتب أسأل الله تعالى أن يحمى عقيدتنا وتراثنا من تحريف الغالين وانتحال المبطلين.

* * *

التصدى لهذه الحملات

يتلخص منهج التصدى لهذه الحملات بدراسة الدوافع التى دفعت بأصحابها، خاصة إذا كانوا ممن ينتمون إلى الإسلام، ولِمَ تقوّلوا على رسول الله ﷺ؟ ثم الرد عليهم.. ثم قيام علماء الحديث فى الجامعات الإسلامية، والدوائر العلمية المختلفة بإنجاز موسوعة عالمية للسنة النبوية تجمع كل ما يمكن جمعه من صحيح الأحاديث النبوية والقدسية الموجودة فى الكتب المطبوعة والمخطوطة.

وتكون هذه الموسوعة عالمية، يشارك فيها كل من كان معروفاً بالاهتمام بالسنة والاشتغال بالحديث النبوى، بحيث تخرج فى أدق صورة، وفى أحسن منهج، وأن تكون مضبوطة بالشكل، وأن يكتفى فيها بشرح غريب الحديث فقط حتى لا تطول.

ويحرص كل مسلم على أن تكون فى بيته بجوار المصحف الشريف... وأن يكون ما فيها من أحاديث موضع اتفاق على صحته من العلماء.

* * *

هل يجوز الاحتجاج بالحديث فى اللغة والنحو ولماذا تحرج الأئمة من روايته فى الاستشهاد؟

تحرج أئمة اللغة من رواية الحديث، خوفاً من الكذب على رسول الله ﷺ، فقد أدركهم هذا الخوف كما أدرك الرعيل الأول، فنرى إماماً: كالأصمعى يتجنب رواية الحديث إلا قليلاً.

وأختار العلماء الاتجاه الأمثل فى الاحتياط والورع، حفاظاً على السنة النبوية.

وكان بعض الأئمة: كشعبة بن الحجاج – وهو من كبار أئمة الحديث – يميل إلى رواية الشعر، وحين يعجب له أهل الحديث ويقولون: يا أبا بسطام نقطع إليك ظهر الإبل لنسمع منك حديث رسول الله ﷺ، فتدعنا وتقبل على الأشعار؟ فيجيبهم قائلاً: يا هؤلاء أنا أعلم الأصلح لى، أنا والذى لا إله إلا هو فى هذا أسلم منى فى ذلك.

وكانوا فى رواية الأشعار يتأثرون بطريقة الحديث فى التحرى. ومن العجب: أنهم لم يستشهدوا بالحديث مع أن شروط المحدثين كانت أدق وأقوى، ولعل السبب فى ذلك هو انصراف اللغويين والنحويين إلى ما يرويه لهم رواة الأشعار، وهذا الانصراف استغرق جهودهم، كما جاء فى «أصول النحو» للأستاذ سعيد أفغانى حيث قال: «ولكن ذلك أى: الاحتجاج بالحديث لم يقع كما ينبغى، لانصراف اللغويين والنحويين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافاً استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها واردة بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر» أهـ.

وقد تعلل الذين منعوا الاحتجاج بالحديث فى اللغة والنحو: بأنهم لم تكن لديهم الثقة الكاملة بأن تلك المرويات من لفظ الرسول ﷺ. يقول أبو حيان

الأندلسى: «إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن فى إثبات القواعد الكلية» أهـ.

فقد رأوا أن الرواة قد أجازوا نقل القصة الواحدة بألفاظ مختلفة، وأنهم جاءوا بالمرادف، ولم يأتوا باللفظ النبوى الفصيح، كالروايات التى جاءت فى حديث: «زوجتكها بما معك من القرآن» وفى رواية أخرى «ملكتكها بما معك من القرآن». وفى أخرى: «خذها بما معك من القرآن». وفى رواية رابعة «أنكحناكها بما معك من القرآن».

كما كان من أسباب منعهم أيضاً من الاحتجاج بالحديث فى اللغة والنحو: حدوث بعض اللحن فى بعض الروايات، لأن بعض الرواة كانوا غير عرب، فوقع اللحن فى كلامهم.

تلك دعوى القائلين بمنع الاحتجاج بالحديث النبوى فى اللغة والنحو، ونرد على هؤلاء فنقول:

إن من المعلوم: أن الحديث تجوز روايته بالمعنى، وأن جواز الرواية بالمعنى محوط بشروط هى غاية فى الدقة، تلك الشروط والقواعد لم تتوافر لأي ثقافة فى الدنيا، ومعلوم أن الصحابة والتابعين وكبار أئمة الفقهاء لو غير أحدهم لفظاً بآخر مرادف له لكان على النحاة أن يقدموه على غيره لتمكن صاحبه من العربية الفصحى، ومعايشته للبيئة العربية الصحيحة ولذا: قال الإمام: أحمد بن حنبل فى شأن الإمام الشافعى «إن كلامه فى اللغة حجة». هذا على القول بالرواية بالمعنى مع أن أهل الصدر الأول كانوا يتشددون فى الرواية باللفظ ولا يتساهلون فى حرف واحد، فهاهو الأعمش يقول: «أحب إلى أن أخر من السماء ولا أزيد فى الحديث واوا أو ألفاً أو دالا». هذا فضلاً عن أن بعض الأئمة تشدد فمنع الرواية بالمعنى فى الحديث المرفوع لمكانته فى التشريع، وأجازها فى الموقوف والمقطوع، وما كانت الرواية بالمعنى جائزة إلا للعارف بالشريعة ومقاصدها، العالم بمدلولات الألفاظ، وبالنحو والصرف، وبادأء الحديث خالياً من اللحن.

وأغلب الظن: أن عذرهم فى ذلك ندرة الرواية، وقلة التصنيف فى الحديث، يقول الأستاذ سعيد الأفغانى: « وأغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث عن المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذى راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث: من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قط إلى الشواهد التى لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة » أهـ.

ولقد أخذ علماء الحديث أنفسهم بمقاييس دقيقة، وموازين علمية فى روايتهم للحديث، وفى تحملهم وأدائهم له، بأنهم يعرفون ويقدرون خطورة اللحن أو الخطأ أو الكذب فى الحديث، ورسول الله ﷺ يقول: « من كذب علىَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ».

من أجل هذا كله: نرى أن المحدثين أحاطوا روايتهم بشروط اشترطوها فى الراوى والمروى، وبقواعد دقيقة التزموا بها، حفاظاً على اللفظ الفصيح. يقول الدكتور صبحى الصالح فى كتابه (علوم الحديث ومصطلحه): وأن هذه المقاييس التى أخذ بها المحدثون أنفسهم لدى رواية المتون - إلى جانب ما التزموه من دقة بالغة لدى رواية الأسانيد - لتؤكد تأكيداً قاطعاً أن مانعى الاحتجاج بالحديث من اللغويين والنحويين المتقدمين ارتكبوا خطأ جسيماً، حتى تعللوا بأن مرويات الحديث لا تؤنس الثقة بأنها من لفظ النبى العربى الكريم، فإن هؤلاء المانعين أنفسهم عرفوا - كما عرف المجيزون - « أن ما فى روايات الحديث من ضبط ودقة وتحر لا يتحلى ببعضه كل ما يحتج به النحاة واللغويون من كلام العرب ».

* * *

دعوى أن العلماء لم يعنوا بالحديث
والرد على ذلك

بعد أن رأينا جهود علماء السنة فى حفظها ونشرها ونقلها وروايتها، وضبطهم ودقتهم، بعد هذا كله: يظهر من يقول: إن العلماء لم يولوا الحديث ما يستحق من العناية والدرس!!

فها هو ذا «أبو رية» يقول فى كتابه «أضواء على السنة المحمدية»:

«وعلى أنه – والضمير يعود على الحديث – بهذه المكانة الجليلة، فإن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس، وتركوا أمره لمن يُسمَّون رجال الحديث يتداولونه فيما بينهم، ويدرسونه على طريقتهم، وطريقة هذه الفئة التى اتخذتها لنفسها قامت على قواعد جامدة لا تتغير ولا تتبدل، فترى المتقدمين منهم – وهم الذين وضعوا هذه القواعد – قد حصروا عنايتهم فى معرفة رواة الحديث، والبحث على قدر الوسع فى تاريخهم، ولا عليهم، إن كان ما يصدر من هؤلاء صحيحاً فى نفسه، أو غير صحيح، معقولاً أو غير معقول.

ثم جاء المتأخرون منهم فقعدوا وراء الحدود التى أقامها من سبقهم، ووقف هؤلاء عند ظواهر الحديث كما أدت إليه الرواية.. من غير بحث ولا تمحيص لها» إلخ ما كتب.

الرد على هذه الشبهة:

واضح من هذا الكلام تأثر صاحبه بالمستشرقين والمبشرين الذين لم يتخلصوا من التبعية العمياء، والتعصب الممقوت ولو نظر إلى جهود علماء المسلمين فى خدمة الحديث ما سوغ لنفسه أن يقول ما قال. فقد بذل علماء الإسلام: من محدثين وفقهاء، وغيرهم من علماء البلاغة والأدب والأخلاق، وغير ذلك، أقصى ما فى الوسع الإنسانى: شرحاً وتحقيقاً، واستنباطاً للأحكام

الفقهية من الأحاديث النبوية بالنسبة للفقهاء، واستخلاصاً للمواعظ والعبر، وللفضائل الأخلاقية . ونهض علماء الأخلاق فأفادوا كثيراً من الكتابة فى هذا الجانب، كما كتب علماء البلاغة والأدب ما يتصل بثقافتهم، فكشفوا ما تحتوى عليه السنة النبوية من جمال فنى وأدبى كما فى كتاب : « البلاغة النبوية » للأستاذ مصطفى صادق الرافعى رحمه الله تعالى .

لقد حاول الكاتب أن ينقص من قيمة المحدثين، وأن يرميهم بالجمود، ولكن غمزه لهم لن ينقص من قيمتهم، لأن ما صنعه المحدثون من قواعد النقد فيما يتصل بالراوى والمروى هى أدق ما وصل إليه النقد قديماً وحديثاً .

ويقول فضيلة الدكتور محمد أبو شهبة : « والمتأخرون لم يأتوا فى ذلك بأمر جديد ذى خطر، اللهم إلا فى الاستفادة بما جد من المعارف النفسية، والتوسع فى التطبيق، ولو أنصف المؤلف لعقد مقارنة بين قواعد المحدثين وقواعد غيرهم ممن يرتضيهم . ثم خلص من ذلك إلى نتيجة صادقة » أهـ.

* * *

الرد على منكرى السنة

بين وقت وآخر، وفترة من الزمن وأخرى يطالعنا من يحاول إعمال عقله في النصوص الثابتة، ومن يحاول إنكار السنّة النبوية أو إنكار بعض الأحاديث الصحيحة الثابتة التى دوّنت فى أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى وهو كتاب «صحيح البخارى» الذى تلقته الأمة الإسلامية بالقبول وليس فيه حديث ضعيف، وكل من فهم – لنفسه – فهماً خاصاً، أو لم يَرْقَ فهمه للحديث راح يكذبه وينفى نِسبته إلى رسول الله ﷺ ولعلها إرادة الله سبحانه وتعالى، أن يظهر فى كل زمان وفى كل فترة من التاريخ أمثال هذا النوع من الناس، حتى ينبرى العلماء للردّ على المبطلين، وحتى يظل الدفاع عن الحديث النبوى مستمراً، وحتى تظل الثقافة الحديثية موصولة العطاء فى كل جيل، وفى كل قرن، وفى كل زمان ومكان.

وصدق قول القائل:

وإذا أراد الله نَشْرَ فضيلة ... طُويت أتاح لها لسان حسود

لولا اشتعال النار فيما جاورت ... ما كان يُعرف طيبُ عرف العود

والحمد لله.. لقد كشفت الابتلاءات التى ابتليت بها أمتنا من بعض الأقلام عن وجود عاطفة دينية جارفة لا تسكت على الباطل ولا ترضى – أبداً – النّيْل من حديث الرسول ﷺ؛ لأنه المصدر الثانى للتشريع الإسلامى بعد القرآن الكريم، فانبرى العلماء والكتاب فى كل عصر ومصر ينافحون عن دينهم وعن مصادره، فقد تكفل الله تعالى بحفظ دينه فهو خير حافظاً وهو أرحم الراحمين.

* * *

إلى المعتدين على السنة النبوية

عاد المناوئون للدعوة الإسلامية، وللدين الحق يتهارشون بأفكار بالية، عفا عليها الزمن، وقالها مَنْ قبلهم ممن حاولوا أن يمالئوا أعداء الإسلام والمستشرقين لحاجة فى نفوسهم، وردت عليهم أقلام مسلمة مخلصة بما فيه الكفاية، وكان على تيارات العناد والعدوان أن تثوب إلى رشدها وأن تتبع الحق الذى لا مرية فيه، ولكنّ الذين طمس الله على قلوبهم لا يهتدون سبيلا، فتراءت منهم طوائف الآن كشفت عن نفسها نقاب العدوان أو الجهل وراحوا يَهْرفون بما لا يعرفون، فمنهم من ينكر السنة النبوية التى تمثل المصدر الثانى للتشريع الإسلامى، ومنهم من ينكر بعض الأحاديث، ومنهم من ينكر بعض قضايا الإسلام وقواعده التى جاءت بالأحاديث المتواترة كالشفاعة وغيرها.

وإلى متى تفسح الصحف صدرها لهذه التحّديات؟! أما آن الوقت لإيقاف هذه التيارات المعادية داخل الأوطان الإسلامية. أما آن لهؤلاء الكتاب أن يثوبوا إلى الرشد، فليس من حرية الكلمة فى شىء العدوان على الثوابت والمقدسات.

* * *

رهن الدّرع

من الأحاديث النبوية الصحيحة التى حاول البعض إنكارها: الحديث الذى رواه البخارى فى صحيحه أن النبى ﷺ اشترى من يهودى طعاماً إلى أجَلٍ ورهنه درعه.

فمن المنكرين لهذا الحديث الصحيح من قال عنه: [هو كذب وافتراء لا يعقل فقد مات سيدنا رسول الله والغنائم وخيرات البلاد المفتوحة تجْبى من كل مكان وللرسول ولفقراء المسلمين نصيب فيها وله الخمس بحكم القرآن] هذا هو كلام بعض المنكرين لهذا الحديث، وهو كلام لا أساس له من الصحة، والحديث فى أعْلى درجات الصحة سنداً ومتناً ولا مطعن عليه من السلف أو الخلف وليبحث المنكرون - ما شاءوا - فهو فى الذروة من الصحة بحكم مقاييس مصطلح الحديث، وهو ثابت فى أصح كتب السنة المعتمدة وهو صحيح البخارى قال البخارى رحمه الله: حدثنا الأعمش قال: تذاكرنا عند إبراهيم الرهن والقبيل فى السلف [والقبيل هو الكفيل] فقال إبراهيم حدثنا الأسود عن عائشة رضى الله عنها «أن النبى ﷺ اشترى من يهودى طعاماً إلى أجل ورهنه درعه» رواه البخارى. وليس فى هذا ما يتعارض مع ما كان يوجد من غنائم ومن خيرات البلاد المفتوحة فقد كان عليه الصلاة والسلام معروفاً بالزهد والتقلل من الدنيا مع قدرته عليها، وكان لا يبقى ولا يدخر، وأراد بهذه المعاملة أن يوضح - عملياً - جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عن المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم.

وأما الحكمة فى عدوله ﷺ عن معاملة أهل اليسار والمال من الصحابة إلى معاملة اليهود إما لبيان الجواز أو لأنهم لم يكن عندهم إذ ذاك طعام فاضل عن حاجة عيالهم، أو خشى أنهم لا يأخذون منه ثمناً أو عوضاً فلم يرد التضييق عليهم.

ولا يبعد أن يكون فيهم إذ ذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه، فلعله لم يطلعهم على ذلك وإنما أطلع عليه من لم يكن موسراً به ممن نقل ذلك.

وبهذا يتضح أن رهن الدرع قد وقع فعلاً، وأن الحديث صحيح، وأن التسرع بتكذيب الأحاديث؛ لأنها لا تقبلها عقول بعض المنكرين أمر يدعو إلى الغرابة وإلى بيان الحق وأن النصوص الثابتة والأحاديث الصحيحة مادامت قد ثبتت صحتها فهي حجة وتقبل ولا يتوقف قبولها والحكم بصحتها على بعض العقول القابلة للخطأ وأنه إذا لم يَرْقَ فهم البعض لها فلا يكون هذا مسوّغا لإنكارها أو ردّها فمادامت قد ثبتت صحتها فلا عبرة بعقول البعض أو فهم المنكرين لها.

*　　*　　*

ثبوت الشفاعة بالقرآن والسنة
والرد على منكر الشفاعة

أكتب هذه السطور لإحقاق الحق فى موضوع الشفاعة، ولدفع الأوهام والأخطاء التى نشرت بين الناس، وفى بعض الصحف وأثارت بلبلة فى هذا الموضوع.

لقد أجمع السلف والخلف من أهل السنة على ثبوت الشفاعة ووجوبها سمعاً وشرعاً بصريح قول الحق – تبارك وتعالى –: ﴿ **يَوْمَئِذٍ لاَّ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلاً** ﴾ [طه: ١٠٩].

وقوله سبحانه: ﴿ **يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ** ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وجاءت الأحاديث الصحيحة والصريحة التى بلغت بمجموعها حد التواتر بصحة الشفاعة فى الآخرة لمذنبى المؤمنين، ومن هذه الأحاديث: ما جاء عن جابر رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلى» ومنها: «وأعطيت الشفاعة» رواه البخارى ومسلم.

وحيث ثبتت الشفاعة بالكتاب والسنة، وحيث أجمع أهل السنة عليها سلفاً وخلفاً، فلا يلتفت إلى منكريها، لأن آراءهم باطلة ولا أساس لها من الصحة.

وقد بنى المنكرون للشفاعة رأيهم الباطل على فهم غير صحيح لبعض الآيات القرآنية الواردة فى شأن الكافرين مثل قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ** ﴾ [المدثر: ٤٨].

وكقوله تعالى: ﴿ **وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ** ﴾ [غافر: ١٨].

ومثل قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٧].

وهذه الآيات كلها فى شأن الكفار وليست فى شأن المؤمنين، لكن من أنكر الشافعة أورد أمثال هذه الآيات على عمومها ولم ينظر إلى تتمتها ولا إلى من وردت فى شأنهم، فقد قال الله تعالى قبلها: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾

[المائدة: ٣٦، ٣٧]

فهذه الآيات خاصة بالكافرين وليست مانعة من الشفاعة ولا غيرها من الآيات السابقة فهى واردة فى شأن الكافرين.

ويدل على ذلك ما ورد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: يقول الله: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾

[المائدة: ٣٧]

قال: اتل أول الآية: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٦] «أى أنهم الذين كفروا» رواه ابن مردويه.

ومما يدل على وضع منكر الشفاعة الآيات للاستدلال بها في غير موضعها وفهمها على غير معناها الاستدلال بقول الله تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ * قَالَ اخْسَئُوا فِيهَا وَلا تُكَلِّمُونِ ﴾ [المؤمنون : ١٠٧، ١٠٨].

يقول الإمام ابن كثير: هذا جواب من الله تعالى للكفار إذا سألوا الخروج من النار والرجعة إلى هذه الديار يقول: ﴿ اخْسَئُوا فِيهَا ﴾ أى أمكثوا فيها صاغرين مهانين أذلاء ﴿ وَلا تُكَلِّمُونِ ﴾ أى لا تعودوا إلى سؤالكم هذا.. وكذلك الحال فى

الآية رقم (١٦٧) من سورة البقرة ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ والآية التاسعة عشرة من سورة الزمر.. ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ ﴾ والمعنى أفأنت تهديه إلى الإيمان فتنقذه من النار بالإيمان، فكل هذه الآيات واردة فى شأن الكافرين وليس فى شأن المؤمنين فكيف يستدل بالآيات الواردة فى شأن الكافرين على عدم الشفاعة؟!

ومعلوم أن الكافرين مخلدون فى النار ولا تنفعهم شفاعة الشافعين، ولا شفاعة أصلاً لهم.

وكيف توضع هذه الآيات فى غير موضعها؟ ويستدل بها على غير ما وردت بشأنه؟

والعجب أن يقال (أن هذه الثوابت القرآنية تتناقض تماماً مع مرويات الأحاديث النبوية فى كتب السيرة عن إخراجه لمن يشاء من أمته من النار، مما يؤكد أن هذه الأحاديث موضوعة، ولا أساس لها من الصحة) أ.هـ.

ثم نقرأ بعد ذلك ما يندى له الجبين بسبب التشكيك فى أكبر وأهم مرجع لحديث رسول الله ﷺ حيث يقول من أنكر الشفاعة:

«ولم يقل لنا رب العالمين إنه حفظ كتاب البخارى أو غيره من كتب السيرة، وما يقوله البخارى مناقض للقرآن لا يلزمنا فى شىء» وهذا كلام خطير، قال به من قبل، بعض الذين زعموا أنه يمكن الاكتفاء بالقرآن وهو قول باطل لا أساس له من الصحة، فالقرآن نفسه أمرنا أن نأخذ ما أتانا به الرسول ﷺ وأن ننتهي عما نهانا عنه، حيث قال رب العزة سبحانه: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الحشر: ٧].

فمن لم يأخذ بالحديث النبوى فهو غير آخذ بالقرآن، لأن القرآن أمرنا أن نأخذ ما أتانا به الرسول ﷺ ثم كيف يفهم القرآن بدون الحديث، والحديث هو المفسر والمفصل للقرآن، وبدون الأخذ بالأحاديث لا يمكن أن نعرف تفاصيل العبادات والمعاملات وسائر الأحكام الشرعية، إنها دعوة خطيرة تلك التى ترفض أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى وهو كتاب صحيح البخارى الذى تلقته الأمة بالقبول وليس فيه حديث واحد ضعيف، ومن رفض أصح كتب السنة، فهو رافض لباقيها ثم كيف يقول الكاتب: «لم يقل لنا رب العالمين أنه حفظ كتاب البخارى أو غيره من كتب السيرة وما يقوله البخارى مناقض للقرآن ولا يلزمنا فى شىء» أقول رداً علي هذا العدوان الصارخ على أصح كتب السنة: إن لله تعالي كما تكفل بحفظ القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [الحجر: ٩].

هذا اليقين بحفظ القرآن الكريم يفىء علينا يقيناً قريباً منه بأن الله تعالى قد تكفل بحفظ كل صحيح من الحديث النبوى الشريف ليكون بياناً للقرآن الكريم الذي تكفل بحفظه حيث قال الله تعالى: ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** ﴾ [القيامة: ١٧ – ١٩].

وأما قول الكاتب عن «المقام المحمود» المذكور فى قول الله تعالى: ﴿ **وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا** ﴾ [الإسراء: ٧٩].

قال الكاتب: (وهو مقام البشارة العظمى والله أعلم وليس مقام الشفاعة العظمى كما يذكر المفسرون) أقول رداً على هذا:

إن الفيصل فى تحديد كلام الله هو من أُنزل عليه كلام الله وهو الرسول ﷺ فقد سئل عن المقام المحمود فى هذه الآية فقال: «هى الشفاعة» رواه الترمذى.

وقال ابن عباس رضى الله عنهما: المقام المحمود مقام الشفاعة وكذا قال مجاهد والحسن البصرى.

وروى البخارى - بالسند - عن ابن عمرو - رضى الله عنهما - قال: إن الناس يصيرون يوم القيامة جثاء كل أمة تتبع نبيها يقول: يا فلان اشفع يا فلان اشفع، حتى تنتهى الشفاعة إلى محمد ﷺ فذلك يوم يبعثه الله مقاماً محموداً».

وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته، حلت له شفاعتى يوم القيامة» رواه البخارى.

ومن الأحاديث الصحيحة التى ردها الكاتب حديث «مات رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودى» حيث قال: (وهو كذب وافتراء..) والرد على ذلك: أن هذا حديث صحيح سنداً ومتناً وهو ثابت فى أصح كتب السنة المعتمدة قال البخارى - رحمه الله -: حدثنا حسن وحدثنا عبد الواحد وحدثنا الأعمش قال: تذاكرنا عند إبراهيم الرهن والقبيل فى السلف (والقبيل هو الكفيل) فقال إبراهيم: حدثنا الأسود عن عائشة - رضى الله عنها - أن النبى ﷺ: «اشترى من يهودى طعاماً إلى أجل ورهنه درعه» رواه البخارى.

وجاء عند الشافعى والبيهقى أن اسم اليهودى أبو الشحم من بنى ظفر، وقدر الشعير المذكور ثلاثون صاعاً.

وذكر أئمة الحديث أنه يستنبط من هذا جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عن المتعامل فيه، وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم.

وأما الحكمة فى عدوله ﷺ عن معاملة مياسير الصحابة إلى معاملة اليهود إما لبيان الجواز أو لأنهم لم يكن عندهم إذ ذاك طعام فاضل عن حاجة عيالهم أو خشى أنهم لا يأخذون منه ثمناً. أو عوضاً فلم يرد التضييق عليهم.

فخلاصة القول أن الشفاعة ثابتة بالقرآن الكريم والسنة الصحيحة، وأن

الذى يرد الأحاديث الصحيحة، كالذى يدخل فى الحديث ما ليس منه كلاهما كذب على رسول الله ﷺ وقد قال – عليه الصلاة والسلام –:

« من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » رواه البخارى ومسلم.

وبين يدى الآن وأنا أكتب هذه السطور أكثر من ثمانين ومائة حديث من الأحاديث الصحيحة التى تثبت الشفاعة بجميع أنواعها الواردة فى السنة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام.

فاللهم وفقنا لصالح الأعمال وارزقنا شفاعة نبيك – عليه الصلاة والسلام – وأحسن خاتمتنا فى الأمور كلها يارب العالمين.

* * *

الرد على العدوان الأخير فى الانترنيت

إن مواجهة ما حدث مؤخراً - عبر الانترنيت - من محاولة عدوانية على القرآن الكريم، ومحاولة تزوير بعض الصفحات لإيهام محاكاته ومحاولة النيل من القرآن الكريم أعظم الكتب المقدسة المنزلة من عند الله تعالى والسنة النبوية الشريفة.

إن مواجهة ما حدث يأخذ طريقين: أما الأول فهو الإجراء القانونى الذى يلزم أولئك العابثين بالتوقف عن هذا الشغب والعدوان وهذا ما نتخذه الآن من خلال الأزهر الشريف.

والطريق الثانى: وجوب الوقوف تجاه هذه الحملات العدوانية والهجمات الشرسة ضد الدين. إذ لا يصح شرعاً، ولا قونوناً، المساس بالشرائع والثوابت، وأمور العقيدة، وعلى من أقدموا على هذه الجريمة النكراء أن يعلموا أنهم لن يستطيعوا تغيير حرف من كتاب الله تعالى؛ لأن رب العزة سبحانه وتعالى قد تكفل بحفظ القرآن وحفظه فعلاً فى الصدور وفى السطور، قال تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾. ولذا أشرقت فى دنيا الناس آليات هذا الحفظ الربانى متمثلة فى دور العلم والجامعات الإسلامية وفى مقدمتها: «الأزهر الشريف» وليعلم العابثون أن عدوانهم ارتد على نحورهم وجعلهم بهذا السلوك العدوانى متحللين من كل الأديان حتى من دينهم إن كان لهم دين، لأن الشرائع السابقة بشّرت بهذا النبى العظيم الذى أنزل عليه القرآن الكريم ﴿ **وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ** ﴾ وإن الله حافظ لكتابه ناصر لدينه ولو كره الكافرون.

وهو سبحانه حافظ للكتاب الكريم وللسنة النبوية المطهرة قال تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ والقرآن الكريم هو المبيِّن والسنة النبوية هى البيان له، وحفظ المبيَّن يستلزم حفظ البيان، قال الله تعالى ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** ﴾.

خاتمة

وهكذا: نرى كيف تعرضت السنة النبوية – قديماً وحديثاً – لسهام أعداء الإسلام، الذين عجزوا عن التعرض لكتاب الله تعالى، لأن الله سبحانه قد تكفل بحفظه، قال جل شأنه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

ولكن رب العزة سبحانه الذي تكفل بحفظ كتابه، قد قيض لحفظ السنة الشريفة رجالا أمناء ضابطين، صانوها من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

فالسنة: هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وهي المفسرة والمفصلة له، فلم يكن بدعاً أن يصونها الله كما صان كتابه، لأنها التي يعرف بها أحكام الدين وتفسر بها قواعده.

وقد أمر الله تعالى عباده، أن يلتزموا بما جاءت به السنة من أوامر ونواه.

حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ [الحشر: آية ٧]. ومن العجب، ومجافاة الحق والصواب، أن تطفو على صفحات الحياة بعد هذه الجهود والدلائل، دعوات خبيثة تدعو إلى الاقتصار على القرآن الكريم، وترك السنة النبوية.

وواضح أن في ترك السنة استعجاماً للقرآن، وعدم معرفة لمعناه ولا لأحكام الدين.

وقد أمر الله تعالى بطاعته وطاعة رسوله ﷺ، والرجوع إليه عند الاختلاف، وإلى سنته بعد وفاته قال سبحانه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ... ﴾ [النساء: ٥٩].

ويقول ميمون بن مهران: الرد إلى الله هو الرجوع إلى كتابه، والرد إلى الرسول هو الرجوع إليه فى حياته، وإلى سنته بعد وفاته.

ويقول الله تعالى: ﴿ **فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾ [النساء: ٦٥].

وبالله التوفيق

وصلى الله على صاحب السنة المطهرة المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين.

* * *

استغفـــار ودعـــاء

سيد الاستغفار:

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ قَالَ حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ الْعَدَوِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَيِّدُ الاسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ بِذَنْبِي فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا أَنْتَ، قَالَ وَمَنْ قَالَهَا مِنْ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمْسِيَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَمَنْ قَالَهَا مِنْ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

الدعـــاء:

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ صَبَّاحٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ «رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي كُلِّهِ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ وَعَمْدِي وَجَهْلِي وَهَزْلِي وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي[1] اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»[2].

* * *

---

(١) أي موجود أو ممكن، وهذا من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين أو قاله تعليماً لأمته، وإلا فهو ﷺ معصوم.

(٢) رواه البخاري في صحيحه في كتاب الدعوات.

أهم المراجع

١ – القرآن الكريم.

٢ – اختلاف الحديث للإمام الشافعي، مطبعة بولاق سنة ١٣٢٦ هـ.

٣ – الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر طبع بمصر سنة ١٣٢٣ هـ.

٤ – أعلام المحدثين للدكتور محمد أبى شهبة، دار الكتاب العربى بمصر سنة ١٩٦٣ هـ.

٥ – الإمام البخارى محدثاً وفقيهاً للدكتور الحسينى هاشم.

٦ – الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير تحقيق الشيخ أحمد شاكر، مطبعة صبيح سنة ١٣٧٠ هـ.

٧ – تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، مطبعة كردستان بمصر سنة ١٣٢٦هـ.

٨ – تاريخ بغداد للخطيب البغدادى، طبع مطبعة السعادة سنة ١٣٤٩هـ.

٩ – تاريخ فنون الحديث للأستاذ محمد عبد العزيز الخولى، مطبعة المنار بمصر ١٩٣٩م.

١٠ – تدريب الراوى للسيوطى تحقيق وتعليق الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربى – بيروت (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م).

١١ – تذكرة الحفاظ للذهبى، طبع الهند عام ١٣٣٣ هـ.

١٢ – تقريب التهذيب تحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف، طبع دار الكتب.

١٣ – تقييد العلم للخطيب البغدادى تحقيق د/ يوسف العش، طبع فى دمشق سنة ١٩٤٩هـ.

١٤ – تهذيب التهذيب لابن حجر، طبع الهند سنة ١٣٢٥هـ.
١٥ – توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائرى سنة ١٣٢٨هـ ط. الخانجى.
١٦ – جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، المطبعة المنيرية.
١٧ – جامع الترمذى، طبع بولاق سنة ١٢٩٢هـ.
١٨ – الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبى زهو، مطبعة مصر سنة ١٣٧٨هـ.
١٩ – دفاع عن السنة: الدكتور محمد أبو شهبة، مطبعة مصر سنة ١٩٦٧م.
٢٠ – دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين للشيخ محمد الغزالى، مطبعة السعادة سنة ١٣٨٣هـ.
٢١ – ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الأحاديث للنابلسى، مطبعة جمعية النشر والتأليف الأزهرية سنة ١٣٥٢هـ.
٢٢ – الرسالة للإمام الشافعى تحقيق الشيخ أحمد شاكر، مطبعة الحلبى سنة ١٣٥٨هـ.
٢٣ –الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتانى، طبع دار الفكر بدمشق سنة ١٣٨٣هـ.
٢٤ – رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية، طبع الهند سنة ١٣١١هـ.
٢٥ – سنن أبى داود، طبع مصر سنة ١٣٦٩هـ.
٢٦ – سنن النسائى، المطبعة الميمنية سنة ١٣١٢هـ.
٢٧ – سنن ابن ماجه بحاشية السندى، المطبعة العلمية سنة ١٣١٣هـ.
٢٨ – سنن الدارمى، شركة الطباعة الفنية المتحدة سنة ١٣٨٦هـ.
٢٩ – السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى، د/ مصطفى السباعى، طبع دار العروبة بالقاهرة سنة ١٣٨٠هـ.

٣٠ – السنة قبل التدوين د/ محمد عجاج الخطيب، مطبعة مخيمر سنة ١٣٨٣هـ.

٣١ – شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادى، مخطوط بدار الكتب المصرية.

٣٢ – صحيح البخارى بحاشية السندى، طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

٣٣ – صحيح مسلم بشرح النووى المطبعة المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٩هـ.

٣٤ – الطبقات الكبرى لابن سعد، طبع دار بيروت للطباعة والنشر.

٣٥ – طبقات الشافعية لابن السبكى، مطبعة مصطفى الحلبى سنة ١٣٨٣هـ.

٣٦ – العقيدة والشريعة فى الإسلام، لجولد تسيهر، ترجمة: الدكتور محمد يوسف موسى وزملائه، طبع دار الكتاب العربى سنة ١٣٧٨هـ.

٣٧ – علوم الحديث لابن الصلاح، مطبعة الاستقامة سنة ١٣٢٦هـ.

٣٨ – علوم الحديث ومصطلحه د/ صبحى الصالحى، الطبعة الخامسة سنة ١٣٨٨هـ.

٣٩ – عمدة القارى شرح صحيح البخارى، طبع المطبعة المنيرية.

٤٠ – فتح البارى لابن حجر، طبع المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٩هـ.

٤١ – قواعد التحديث للقاسمى، طبع عيسى الحلبى سنة ١٣٨٠ هـ.

٤٢ – القرآن والنبى، د/ عبد الحليم محمود، طبع دار النصر.

٤٣ – فى رحاب السنة للدكتور محمد أبى شهبة، طبع مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر سنة ١٣٨٩هـ.

٤٤ – الكامل فى التاريخ لابن الأثير، مطبعة المنيرية بمصر سنة ١٣٤٨هـ.

٤٥ ـ الكفاية للخطيب البغدادى، تحقيق د/ أحمد عمر هاشم، طبع دار الكتاب العربى بيروت.

٤٦ ـ اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة للسيوطى، طبع المطبعة الأدبية سنة ١٣١٧هـ.

٤٧ ـ المبشرون والمستشرقون فى موقفهم من الإسلام للدكتور محمد البهى، مطبعة الأزهر.

٤٨ ـ المسند للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق الشيخ أحمد شاكر والدكتور أحمد عمر هاشم.

٤٩ ـ مسند إسحاق بن راهويه، مخطوط بدار الكتب المصرية.

٥٠ ـ المنطق الحديث ومناهج البحث للدكتور محمود قاسم، مطبعة مخيمر.

٥١ ـ المنهج الحديث فى علوم الحديث للدكتور محمد محمد السماحى، طبع دار الأنوار سنة ١٣٨٢هـ.

٥٢ ـ الموطأ للإمام مالك، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى، مطبعة الحلبى سنة ١٣٧٠هـ.

٥٣ ـ ميزان الاعتدال للذهبى، طبع مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥هـ.

٥٤ ـ السنة النبوية وعلومها للدكتور أحمد عمر هاشم، طبع مكتبة غريب (١٩٨٩م ـ ١٤٠٩هـ).

٥٥ ـ مناهج المحدثين للدكتور أحمد عمر هاشم، طبع مطبعة السعادة.

* * *

المحتويـــات

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع | الصفحة

* * *

رقم الإيداع ٢٠٠٠/٧٤٣٤

الترقيم الدولي : I.S.B.N

977-225-148-5